الضوابط والمقومات في عقائد صانع القرار الإيراني والإسرائيلي على موضوع السلاح النووي

إعداد

مي سامي علي المرشد

المشرف

الأستاذ الدكتور سعد أبو دية

قدمت هذه الرسالة إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

تموز، ٢٠١٢

نموذج ب

نوقشت هذه الرسالة " الضوابط والمقومات في عقائد صانع القرار الإيراني والإسرائيلي علـــى موضـــوع السلاح النووي"

يوم الأربعاء 2012/6/27

أعضاء اللجنة

الأستاذ الدكتور سعد سالم أبو دية (مشرفا)

أستاذ – علاقات دولية

الأستاذ الدكتور فيصل عودة الرفوع (عضوا)

أستاذ- علاقات دولية

الأستاذ الدكتور عبد القادر فهمي الطائي (عضوا)

أستاذ – علاقات دولية

الأستاذ الدكتور مازن صدقي العقيلي (عضو خارجي)

أستاذ – جامعة مؤتة

الجامعة الأردنية

نموذج التفويض

أنا مي سامي علي المرشد، أفوض الجامعة الأردنية بتزويد نسخ من رسالتي /أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: ٢٠/٦/٢٠١٢

الإهداء

إلى الشمعة التي احترقت لأجلي .... فأضاءت طريقي وأنارت سبيلي

إلى من يناديها فؤادي قبل لساني ....إلى ينبوع الحب والتضحية والصبر

والحنان

والدتي

إلى من حول الحلم الى واقع ....ووضعني على درب حياتي الأفضل

إلى من رسم لي مستقبلا أجمل .... إلى نهر العطاء المتجدد

إلى سندي وقدوتي ورفيق مسيرتي

والدي

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله أرى لزاما علي أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور سعد أبودية عرفانا وتقديرا لما قدمه لي من عون ومساعدة في إنجاز هذه الرسالة.

ويسرني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة، على تشريفهم لي بمناقشة هذه الرسالة، وإلى كل من ساهم بالعون والمساعدة لي في إنجاز هذه الرسالة وأعضاء الهيئة التدريسية في قسم العلوم السياسية في الجامعة الأردنية.

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

الضوابط والمقومات في عقائد صانع القرار الإيراني والإسرائيلي في موضوع السلاح النووي

إعداد

مي سامي علي المرشد

المشرف

الأستاذ الدكتور سعد أبودية

ملخص

تناولت هذه الرسالة موضوع السلاح النووي في ضوء عقائد صانع القرار الإيراني والإسرائيلي إذ يحتل هذا الملف مساحة واسعة في السياسة الدولية الحالية سواء على المستوى الإقليمي من جهة أو على المستوى العالمي من جهة أخرى.

تهدف هذه الدراسة إلى بيان وجهات النظر حول البرنامج النووي الإيراني من خلال محاولته الإجابة على الأسئلة الآتية: ما المنظور الخليجي والعربي للبرنامج النووي الإيراني ؟ ماهو الموقف الدولي والإسرائيلي من البرنامج النووي الإيراني ؟ أي ما الإشكالية التي خلفها البرنامج النووي الإيراني في المنطقة وتداعياتها؟

قسمت الدراسة إلى أربعة فصول إذ تناولت في **الفصل الأول** الجهود الدولية في نزع السلاح النووي يتناول هذا الفصل المعاهدات والإتفاقيات الدولية التي أبرمت وتهدف لنزع السلاح النووي ويتطرق لمعاهدة (NPT).

الفصل الثاني: السلاح النووي الإسرائيلي:

وتناولت ضمن هذا الفصل تاريخ البرنامج النووي الإسرائيلي وتطوره وإستراتيجية إسرائيل النووية، وعقائد صناع القرار الإسرائيليين من البرنامج النووي ونلاحظ أن إسرائيل تتبنى إستراتيجية الغموض وعدم الإعلان عن إمتلاكها للسلاح النووي.

الفصل الثالث: السلاح النووي الإيراني:

تناولت الباحثة في هذا الفصل التطور التاريخي لإستراتيجية إيران النووية والهيكل والأهداف وعقائد صانع القرار الإيراني وموقفه من السلاح النووي.

الفصل الرابع: الموقف الدولي من البرنامج النووي الإيراني

ويوضح الإختلاف في المواقف الدولية ورأي المجتمع الدولي من البرنامج النووي الإيراني وكيفية التعامل معه، حيث أنه يتم التعامل معه على أساس أنه أزمة ويجب أن يتم إدارة هذا الملف بحيث نتجنب المواجهة العسكرية والهدف هو حماية مصالح جميع الأطراف الفاعلة في هذا الملف.

المناهج:

أولا: منهج تحليل المضمون:

نظرا لأن الدراسة تبين التوجهات الرسمية فإن الباحثة ستدرس عقائد صانع القرار عند إسرائيل وإيران، ودراسة خطابات المسؤولين وتحليلها للتوصل لعقائدهم، وتفترض الدراسة أن كلا الطرفين ينفيان التوجه لصناعة السلاح النووي، وتحديدا فإن إسرائيل أكثر غموضا فهي لا تنفي ولا تقر بذلك.

ثانيا: المنهج التاريخي:

كما أن الدراسة ستتابع الموضوع قديما منذ فترة ١٩٦٨ وهي الفترة التي أقرت فيها إتفاقية (NPT) حظر إنتشار السلاح النووي، وبالتالي تعتمد الباحثة المنهج التاريخي لإستخدامها البيانات والمعلومات والأحداث التاريخية.

ثالثا: المنهج الوصفي التحليلي:

وتعتمد الباحثة المنهج الوصفي التحليلي الذي يركز على الفهم الصحيح للتطورات المحلية والإقليمية والدولية من خلال التعرف إلى غرض الدولة وأهدافها وأولوياتها الإستراتيجية وتستخدم الدراسة هذا المنهج في دراسة مراحل وتطور البرنامج النووي الإيراني والإسرائيلي خلال فترة الدراسة.

رابعا: المنهج المقارن:

يركز هذا المنهج على إيجاد أوجه الشبه والإختلاف بين إيران وإسرائيل من حيث التوجه للإعلان الرسمي عن إمتلاك السلاح النووي، والهدف من إمتلاكه، وإختلاف مواقف المجتمع الدولي من البرنامج النووي لكلتا الدولتين.

ولقد توصلت الدراسة إلى أن إيران لاعب مؤثر في المعادلة الأمنية الإقليمية ولا يمكن إهمال هذه القوة من أي طرف، وأن إيران لها الحق في تطوير برنامجها النووي السلمي وفقا لمعاهدة حظر الإنتشار النووي،، ولم يستطع أحد من الأطراف أن يقدم دليلا بأن لدى إيران مسعى للحصول على السلاح النووي، وقد يكون السبب في ذلك واقعية الإدعاءات الإيرانية وتمتعها بالمصداقية، أما الولايات المتحدة فإنهاوفق إستراتيجيتها المتضمنة الحفاظ على أمن إسرائيل لا يمكن أن تسمح بأن تكون في منطقة الشرق الأوسط قوة نووية عربية أو إسلامية، وهذا النوع من السلاح يخص إسرائيل فقط، فازدواجية المعايير تجعل حل هذه الأزمة أمام إحتمالات.

مفتوحة كالتالي:

أ. إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي لفرض عقوبات إقتصادية وسياسية.

ب. قيام إسرائيل من خلال دعم لوجستي أمريكي بتوجيه ضربات لمراكز القوة في البرنامج النووي الإيراني. وكثير من المواقع الإيرانية المستهدفة تقع في المدن أو بالقرب منها.

قد يؤدي القصف إلى تراجع البرنامج النووي الإيراني ويمنح أمريكا الفرصة لتغيير النظام الإيراني، لكن هناك إحتمال أن يؤدي القصف لنتائج عكسية وهي حشد كل الموارد المتاحة لبناء برنامج شامل للأسلحة النووية.

وتوصلت الدراسة إلى أن إسرائيل لا تسمح بوجود قوة نووية مناهضة لها بالشرق الأوسط من مبدأ انه يجب أن تكون هي القوة المتفوقة بين كل دول المنطقة، ولذلك فإن إسرائيل لا يمكن أن تسمح بظهور إيران أو أي دولة شرق أوسطية أخرى تمتلك السلاح النووي، لذلك نجد أن القيادة الإسرائيلية تتبنى إستراتيجة الغموض وعدم الإعلان عن إمتلاك السلاح النووي لتمنع حدوث سباق تسلح في المنطقة وظهور قوى منافسة لها.

المقدمة

لقد كان القرن العشرون هو قرن إكتشاف الذرة، والقرن الذي شهد مأساة الدمار الشامل لمدينتين يابانيتين هما هيروشيما وناغازاكي نتيجة لإستخدام القنبلة الذرية لأول مرة في التاريخ من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وآثار الدمار والهلاك ما زالا شاهدين على خطر وقسوة الحرب النووية على الحياة بكافة مجالاتها، بالتالي فإن القرن الحادي والعشرين يجب أن يكون قرن التخلص من السلاح النووي ووقف السباق نحو حيازته وتصفية الترسانات النووية.

يشهد الشرق الأوسط حاليا سباقا نوويا وسبب هذا السباق هو أن إسرائيل هي الدولة النووية الوحيدة في المنطقة ويعطيها هذا الموقف وضعا فريدا يمكن إسرائيل خلاله إستخدام قوتها النووية دون رادع، وبالتالي ترفض إسرائيل بروز قوى نووية غيرها في المنطقة، حيث ترغب بإستمرار تفردها بالقدرة النووية، لذلك ترفض بشدة إمتلاك إيران للسلاح النووي وتتذرع بأنه يهدد أمنها.

سنحاول في هذه الدراسة تحليل تداعيات البرنامج النووي الإيراني والإسرائيلي حيث قسمت الدراسة إلى أربعة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: الجهود الدولية في نزع السلاح النووي:

يتناول هذا الفصل المعاهدات والإتفاقيات الدولية التي أبرمت وتهدف لنزع السلاح النووي ويتطرق لمعاهدة (NPT).

الفصل الثاني: السلاح النووي الإسرائيلي:

وتتناول الباحثة ضمن هذا الفصل تاريخ البرنامج النووي الإسرائيلي وتطوره وإستراتيجية إسرائيل النووية، وعقائد صناع القرار الإسرائيليين من البرنامج النووي ونلاحظ أن صانع القرار الإسرائيلي يتبنى إستراتيجية الغموض وعدم الإعلان عن إمتلاك السلاح النووي، ورفض أي محاولة لإمتلاك السلاح النووي لأي دولة عربية.

الفصل الثالث: السلاح النووي الإيراني:

تتناول الباحثة في هذا الفصل التطور التاريخي لإستراتيجية إيران النووية والهيكل والأهداف وعقائد صانع القرار الإيراني وموقفه من السلاح النووي.

الفصل الرابع: الموقف الدولي من البرنامج النووي الإيراني:

تقارن الباحثة بين المواقف الدولية ورأي المجتمع الدولي من البرنامج النووي الإيراني وكيفية التعامل معه، إذ يتم التعامل معه على أساس أنه أزمة ويجب أن يتم إدارة هذا الملف

بحيث نتجنب المواجهة العسكرية و الهدف هو حماية مصالح جميع الأطراف الفاعلة في هذا الملف.

مشكلة الدراسة:

ما زالت الدراسات التي تناقش موضوع السلاح النووي بحاجة للدقة في التعامل مع هذا الموضوع وسوف تتجنب هذه الدراسة لموضوع الدقة في نزع السلاح النووي في إيران وإلتزام هذه الأطراف أو عدم إلتزامها بالإتفاقيات الدولية.

وبشكل عام فإن الدراسة لا تتناول نصوص إتفاقيات نزع السلاح النووي.

أهمية الدراسة:

لقد نزع السلاح البيولوجي من العالم عام ١٩٧١ م، وظل السلاح الكيماوي والنووي من أسلحة الدمار الشامل، ونظرا لأن المنطقة تتعرض لصراع دولي بين دولتين هامتين مثل إيران وإسرائيل فإن العرب هم أحوج الجهات لمتابعة لهذا الموضوع.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحديد ما يلي:

أولا: مناقشة طبيعة التوجهات عند عقائد صانع القرار الإيراني والإسرائيلي في موضوع السلاح النووي، صحيح أن كل دولة قد تنكر توجهاتها النووية ولكن مهمة الباحث مناقشة هذه العقائد ومقارنتها مع ما يجري في الواقع.

ثانيا: تهدف الدراسة إلى تحديد التوجهات الرسمية (على الأقل) لإيران وإسرائيل ومحاولة مقارنتها عمليا مع الواقع، والجديد في الدراسة هو تحديد التوجه الرسمي للإيرانيين ومقارنته مع الواقع.

هنالك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع نزع السلاح النووي ومنها دراسة الأمم المتحدة بعنوان (دراسة شاملة عن الأسلحة النووية) نيويورك: الأمم المتحدة ١٩٨٢، هذه الدراسة ركزت على إثبات أن إسرائيل تمتلك سلاحا نوويا،وكما يلاحظ أنه قد مضى على هذه الدراسة ثلاثون عاما حصل فيها الكثير من تطورات الصراع والتسلح.

هناك عدة دراسات مترجمة نشرتها مؤسسة الدراسات الفلسطينية، وهي للباحث شلومو آهرنسون وبعدة عناوين منها العامل الذري في الشرق الأوسط نشرت عام ١٩٨٠، ومنها الجديد في مشروع ديان: نهاية سباق التسلح بالأسلحة التقليدية نشرت عام ١٩٨١.

ومن الدراسات دراسة الدكتور سعد أبودية المنشورة في كتابه دراسات في القضايا العربية والتي كانت قريبة من دراسة الأمم المتحدة في الحديث عن دبلوماسية إسرائيل النووية صدر في عام ١٩٨٤ وعام ١٩٨٦ ومنذ ذلك الوقت جد الكثير من الأحداث.

وهناك عدة دراسات نشرت في مؤتمر عقد في لندن عام ٢٠١٠ ونشرت في دورية

(PALISTINE- ISRAEL JOURNAL) 16 NO 3+4 MARCH 2010

وفيها دراسات عن التسلح النووي الإيراني مثلا دراسة ANOUSHIRAVAN - EHTESHAMI: IRANIAN PERSPECTIVE ON THE GLOPAL ELIMINATION OF NUCLEAR WEAPONS

وتحدث فيها عن الضغط الأمريكي إتجاه إيران في موضوع السلاح النووي.

- JAMAL RABAH: PALISTINE AND THE NUCLEAR NON – PROLIFRATION TREATY

وتتحدث عن التسلح النووي في إيران وإسرائيل.

-TONY KLUG: MEETING THE IRANIAN CHALLENGE

وتحدث فيها عن السلام في الوطن العربي وتأثير على توجه السلام في المنطقة

فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضيات الآتية:

أ. تمتلك إسرائيل السلاح النووي لكنها تتبنى سياسة الغموض وعدم التصريح رسميا لإمتلاكها السلاح النووي.

ب. المشكلة الأساسية في البرنامج النووي الإيراني هي عدم وضوح طبيعة وأهداف برنامجها وبالتالي تتعامل دول العالم مع البرنامج النووي الإيراني على أنه أزمة،وهذه الأزمة يجب أن تدار بالطريقة الصحيحة لتجنب حدوث مواجهة مسلحة بين الأطراف المعنية في الملفوهي الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وإيران.

منهج الدراسة:

أولا: منهج تحليل المضمون:

نظرا لأن الدراسة تبين التوجهات الرسمية فإن الباحثة ستدرس عقائد صانع القرار عند إسرائيل وإيران، ودراسة خطابات المسؤولين وتحليلها للتوصل لعقائدهم،وتفترض الدراسة أن كلا الطرفين ينفيان التوجه لصناعة السلاح النووي، وتحديدا فإن إسرائيل أكثر غموضا فهي لا تنفي ولا تقر بذلك.

ثانيا: المنهج التاريخي:

كما أن الدراسة ستتابع الموضوع قديما منذ فترة ١٩٦٨ وهي الفترة التي أقرت فيها إتفاقية (NPT) حظر إنتشار السلاح النووي،وبالتالي تعتمد الباحثة المنهج التاريخي لإستخدامها البيانات والمعلومات والأحداث التاريخية.

ثالثا: المنهج الوصفي التحليلي:

وتعتمد الباحثة المنهج الوصفي التحليلي الذي يركز على الفهم الصحيح للتطورات المحلية والإقليمية والدولية من خلال التعرف إلى غرض الدولة وأهدافها وأولوياتها الإستراتيجية وتستخدم الدراسة هذا المنهج في دراسة مراحل وتطور البرنامج النووي الإيراني والإسرائيلي خلال فترة الدراسة.

رابعا: المنهج المقارن:

يركز هذا المنهج على إيجاد أوجه الشبه والإختلاف بين إيران وإسرائيل من حيث التوجه للإعلان الرسمي عن إمتلاك السلاح النووي، والهدف من إمتلاكه، وإختلاف مواقف المجتمع الدولي من البرنامج النووي لكلتا الدولتين.

الفصل الأول

الجهود الدولية في نزع السلاح النووي

مقدمة:

فرضت القيود منذ سنين على نزع الأسلحة المستخدمة في النزاعات، في الحضارة اليونانية القديمة ومن بعدها روما وحضارة الهند ظهرت فكرة نزع السلاح وعدم إستخدام الأسلحة المسمومة، وفي العصور اللاحقة في إعلان سان بيترسبوغ لعام ١٨٦٨ وإعلان لاهاي لعام ١٨٩٩ ظهرت هذه الأفكار، وفي بروتوكول جنيف الشهير عام ١٩٢٥ ظهرت فكرة منع إستخدام الأسلحة البيولوجية والكيماوية ولم يكن السلاح النووي قد ظهر بعد.

واختلف الفقهاء في موضوع نزع السلاح، هناك فريق يرغب في نزع السلاح عن طريق القضاء على الحروب، وفريق آخر يرى أن الأسلحة هي أسباب الحروب،وفي هذا البعد ظهرت ظهرت أسلحة الدمار الشامل ومنها السلاح النووي الذي بدأ يهدد بدمار هذا الكوكب.

ولما بدأ سباق التسلح النووي فقد ظهرت الإهتمامات بنزع السلاح النووي منذ عام ١٩٦١ وظهر نوعان من الإتفاقيات، إتفاقيات ثنائية وإتفاقيات جماعية، ولإسرائيل موقف من الإتفاقيات الجماعية فهي لم توقع على بعض هذه الإتفاقيات، وهنا مصدر الخطورة وبخاصة في إتفاقية حظر إنتشار السلاح النووي (NPT).

وما بين الأعوام ١٩٦١ و ٢٠١٢ وقعت وصادقت العديد من الإتفاقيات الدولية للرقابة على الأسلحة ولنزع السلاح، ويمكن تقسيم هذه الإتفاقيات إلى فئتين رئيسيتين:

أولهما: الإتفاقيات متعددة الأطراف، وثانيهما: الإتفاقيات الثنائية التي عقدت بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي، وجميع هذه الإتفاقيات ترتبط بالسلاح النووي سواء كانت ثنائية أم جماعية، صحيح أن هناك إتفاقيات حول الأسلحة الكيماوية والجرثومية وهناك إتفاقياتترتبط بمناطق جغرافية معينة و تفضي إلى نزع السلاح في مناطق معينة من العالم أو في مناطق مثل القارة القطبية الجنوبية وقاع البحر أو الفضاء الخارجي، وأمريكا اللاتينية لإنشاء مناطق منزوعة السلاح.

وتظل الإتفاقيات الثنائية بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي هي الأبرز والأهم لتخفيض خطر الحرب النووية، والحد من الأسلحة الإستراتيجية، وإتفاقيات حول تجارب الأسلحة النووية.

كانت الولايات المتحدة والأتحاد السوفييتي هما الرائدتان في حقل نزع السلاح النووي إذ أنه في ٢١ أيلول سنة ١٩٦١، تقدمت الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ((بيان مشترك عن المباديء المتفق عليها لمفاوضات نزع السلاح))ويعرف باسم

((إتفاقية ماكلوي – زورين))، وهو وثيقة ذات أهمية بالغة، يحتوي على ثماني نقاط،وفيما يلي أهم هذه النقاط:

١- إن هدف المفاوضات هو إنجاز إتفاقية على برنامج يكفل:

أ- ان يكون نزع السلاح عاما وتاما وأن الحرب لا تعد أداة ووسيلة لتسوية المشكلات الدولية.

ب- أن يكون نزع السلاح مصحوبا بإقامة إجراءات يوثق بها من اجل التسوية السلمية للنزاعات، ومن أجل الترتيبات الفعالة لصيانة السلام وفقا لمباديء ميثاق الأمم المتحدة.

٢- أن يكفل برنامج نزع السلاح العام والتام أن لا يكون في تصرف الدول إلا غير النووي من الأسلحة والقوات والتسهيلات والمنشآت، إذ أن من المتفق عليه أن هذه ستكون ضرورية لصيانة النظام الداخلي وحماية الأمن الشخصي للرعايا. كما يكفل أن الدول سوف تؤيد وتقدم قوة بشرية متفقا عليها لقوة سلام تابعة لهيئة الأمم المتحدة.

٣- ومن أجل تحقيق هذه الغاية سيتضمن برنامج نزع السلاح العام والتام الأحكام الضرورية فيما يتعلق بالمنشآت العسكرية لكل دولة، وذلك من أجل:

أ- تسريح قوات مسلحة، وتفكيك منشآت عسكرية ومنها القواعد، والتوقف عن إنتاج الأسلحة والتخلص مما هو موجود منها أو تحويلها للإستعمالات السلمية.

ب- التخلص من كافة مخزونات الأسلحة النووية، والكيماوية والجرثومية وأسلحة الدمار الجماعي، والتوقف عن إنتاجها.

ج- حل المنظمات أو المؤسسات المقامة لتنظيم الجهد العسكري للدول، والتوقف عن التدريب العسكري، وإغلاق كافة معاهد التدريب العسكري.

د- إيقاف النفقات العسكرية ونصت النقاط الأخرى في البيان المشترك على تنفيذ برنامج نزع السلاح السابق على مراحل ضمن فترات زمنية محددة وركزت على إيجاد رقابة دولية فعالة وصارمة توفر وتؤكد أن الأطراف سوف تفي بالتزاماتها. وعلى إقامة منظمة دولية لنزع السلاح، وخلق مؤسسات للمحافظة على السلام العالمي وتسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية التي تشمل تشكيل قوات دولية لحفظ السلام.[1]

١توفيق، سعد حقي (٢٠٠٨)،الإستراتيجية النووية بعد إنتهاء الحرب الباردة (عمان، دار زهران) ص ص ٥٢،٥٠.

الإتفاقيات والمعاهدات في التسلح النووي:

كانت الستينات هي بداية العقد العالمي والعربي من الصواريخ النووية، كانت البداية في إكتشافات طائرات التجسس الأمريكية المعرفة ب (U2)التي إكتشفت سر مفاعل ديمونة وأن المفاعل ليس مصنعا للنسيج كما كانت تدعي إسرائيل دائما.

نشرت مجلة تايم (TIME) خبرا مفاده أن دولة ليست غربية ولا شرقية ولا أطلسية تصنع سلاحا نوويا هنا،وقف الرئيس الأميركي موقفا مميزا واستدعى (بن غوريون)رئيس وزراء إسرائيل للتباحث ولكنه لم يذهب وزاد الوضع سوءا، أن كنيدي قطع العلاقات والمساعدات التي قررها الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة لإسرائيل (كان كيندي ديمقراطيا من الحزب الديمقراطي ويعتبر موقفه مع إسرائيل جسورا)،وتطور الوضع إذ أن بن غوريوون قدم إستقالته وجاء ليفي آشكول رئيسا لوزراء إسرائيل خلفا لبن غوريون.[١]

لقد تحدث مايكل آيزنهاور عن ظروف إستقالة بن غوريون في تلك الأيام في كتابه (النبي المسلح)[٢]، وظلت الشكوك تحيط بموقف إسرائيل في تلك الأيام وكيف غامر بن غوريون في التضحية بعلاقته مع الولايات المتحدة في سبيل عدم توضيح موقفه من السلاح النووي واستقالته، وهذه الإستراتيجية الإسرائيلية ظلت طوال السنين هي إطار الإستراتيجية الإسرائيلية (الغموض).جاء ليفي آشكول رئيسا لوزراء إسرائيل وجاء (جونسون)بعده مباشرة رئيسا للولايات المتحدة ووقع المسؤولان الأميركي والإسرائيلي ماعرف بالصفقة الذرية لأن إسرائيل تنازلت عن الخيار النووي مقابل أن تأخذ من الولايات المتحدة ما تحتاج من مساعدات في السلاح التقليدي وبموجب الصفقة الذرية فإن إسرائيل تفوقت على الدول العربية مجتمعة في السلاح التقليدي.

الغموض واستراتيجية إسرائيل:

لقد أشار الباحث (مايكل بريخر) الأستاذ الكندي الذي عمل على دراسة عن عقائد صناع القرار الإسرائيلين وأشار فيها لبريز رئيس الدولة الحالي والذي كان من صناع القرار الإسرائيليين لفترة طويلة جدا من تاريخ إسرائيل المتغير،كان وراء تأسيس مفاعل ديمونة (Dimona) بمساعدة فرنسا.

إستمر الغموض عند رؤساء وزارات إسرائيل في عدم الإعتراف بملكية إسرائيل للسلاح النووي سواء أكان ايغال آلون yigal allon الذي جاء بعد آشكول،وفي مقابلة مع صحيفة الجويش أوبزرفورفي ١٩٦٥/١٢/٢٥

١A serias Of Articles Bulletin of the Palestine :in the middle Eeast Aronson, sholmo,The Nuclear factor Studies vol 15 no 23 dec.1980 pp 12 – 23

٢Bar Zohar, Michael (1967) Bin – Gorion: The Armed prophet (N. J Prentice Hall 1967) pp 254 – 274

قال أن إسرائيل لن تكون الدولة الأولى المالكة للسلاح النووي ولا الثانية، وبالنسبة للأستاذ البروفسور شلومو آهرنسون ذكر أن إسرائيل سوف تساهم في سباق تسلح إذا اعترفت أن لديها سلاحا نوويا. [١]

وبالنسبة لإسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل الذي وقع إتفاقيات سلام مع الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية أشاد في حديث لشبكة أخبار أي بي سي الأميريكية (ABC) في ١٩٧٥/٩/٧ أن إسرائيل لن تكون الدولة الأولى في إدخال السلاح النووي في المنطقة.[٢]

ومثل هذا الكلام كرره رئيس وزراء آخر، وهو إسحق شامير في خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورة عام ١٩٨٠ وأشارإلى أن إسرائيل لن تكون الأولى في إدخال السلاح النووي.

ولكن إسرائيل لم تنضم لإتفاق او لمعاهدة NPT حظر إنتشار السلاح النووي. والتي تلزم الدول المالكة وغير المالكة بموضوع عدم التعامل مع الأسلحة النووية.

في نيسان(٢٠٠٩) ضغطت الجامعة العربية على الإتحاد الاوروبي للمساعدة في الضغط على إسرائيل لتوقيع إتفاق حظر إنتشار السلاح النووي وبخاصة بعد تصريحات الرئيس الأمريكي أوباما لإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي.

وفي إجتماع وكالة الطاقة الذرية ضغطت الدول العربية في إجتماع ٢٠٠٩/٩/١٨ على الوكالة لإجبار إسرائيل على التوقيع وكان التصويت (٤٥-٤٩) مع تغيب (١٦) مندوب، وإسرائيل ترى أنها يمكن أن تتبع النموذج الهندي في فصل الجانب السلمي عن الجانب العسكري في hالسلاح النووي.[٣]

المبحث الأول: الإتفاقيات الثنائية

أن مجال التركيز في إتفاقيات نزع السلاح ينقسم إلى ثلاثة محاور وما يهم المنطقة العربية هو ما يتعلق بإسرائيل.

هناك إتفاقيات ومعاهدات ثنائية لا تهم الوطن العربي لأنها محصورة بين الإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ومحصورة بين روسيا والولايات المتحدة ومنها:

أ- الحد من خطر الحرب:

١- إتفاقية ((الخط الساخن))، حزيران سنة ١٩٦٣: وتقيم خط إتصال مباشر مبرق – كاتب كي يستعمل في حالة الطواريء.

١Brecher،Michael،1972،The Foreign policy system of Israel: setting، Image، process ،(New Hoven yale univ press 1972)pp 32 – 33

٢Aronson، op. cit p 1 6

٣توفيق، سعد حقي (٢٠٠٨)، مرجع سابق، ص ٤٥

٢- إتفاقة تحديث ((الخط الساخن)) ٣٠ أيلول سنة ١٩٧١:

وتلحق بالخط الساخن دارتين إضافيتين تستعمل كل واحدة منهما نظام إتصالات مرتبط بقمر صناعي، ولها في كل بلد من البلدين العديد من خطوط الإتصال.[1]

٣- إتفاقية الحوادث النووية، ٣٠ أيلول سنة ١٩٧١:

وتنص على إجراءات لتخفيض إندلاع حرب نووية، ومنها إحتياطات ضد الإستعمال العرضي غير المقصود للأسلحة النووية.

٤- إتفاقية منع الحرب النووية،٢٢ حزيران١٩٧٣:

وتنص على ضبط النفس والقيام بمشاورات عاجلة لتجنب خطر الحرب النووية.

٥- إتفاقية منع الحوادث في أعالي البحار، ٢٥ أيار سنة ١٩٧٢:

وتنص على إجراءات لضمان سلامة الملاحة الحربية والطيران الحربي في أعالي البحار وفوقها.

ب- محادثات الحد من الأسلحة الإستراتيجية(سالت):

١- معاهدة الصواريخ البالستية المضادة (سالت١) ٢٦ أيار سنة ١٩٧٢: وهي التي تحدد نشر نظم الصواريخ البالستية المضادة في موقعين في كل بلد، وذلك لحماية العاصمة، وموقع واحد للصواريخ البالستية العابرة للقارات.

٢- بروتوكول الصواريخ البالستية المضادة، ٣ تموز سنة ١٩٧٤: ويحدد نشر نظم هذه الصواريخ بموقع واحد في كل بلد.

٣- الإتفاقية المؤقتة حول تحديد الصواريخ الهجومية الإستراتيجية (سالت ١) أيار سنة ١٩٧٢:

وتنص على تجميد مدته خمس سنوات في العدد الكلي للصواريخ البالستية العابرة للقارات الموضوعة في قواعد برية، والصواريخ المقذوفة من الغواصات والتي في حوزة كل من الجانبين.

٤- إتفاقية فلاديفوستوك (سالت٢)،٢٤ تشرين الثاني سنة ١٩٧٤: وهي إتفاقية مؤقتة حول مفاوضات أخرى لتغطية الفترة حتى ١٩٨٥.

٥- تجارب الأسلحة النووية:

- المعاهدة بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي لتحديد تجارب الأسلحة النووية تحت الأرض سنة ١٩٧٤

١هنكن، لويس (١٩٩٦)، نزع السلاح (بيروت المؤسسة الشرقية)ص ص ٢٠٠،٣٨٩

- (معاهدة عتبة حظر التجارب النووية) تم التوصل إليها في ٣ يونيو ١٩٧٤، تهدف لحظر تجارب الأسلحة النووية التي تزيد قوتها عن ١٥٠ ألف طن في باطن الأرض وبدأ من ٣١ آذار سنة ١٩٦٧تستثني التفجيرات النووية السلمية.

- المعاهدة المتعلقة بالتفجيرات النووية الجوفية للأغراض السلمية سنة ١٩٧٦:

تم التوصل إليها عام ١٩٧٦، وتحظر القيام بأي تفجير نووي إنفرادي للأغراض السلمية تزيد قوته على ١٥٠ كيلو طن، أو القيام بأي تفجير جماعي تزيد قوته على ١٥٠٠ طن خارج الموقع المخصص لإجراء تجارب على التفجيرات. [1]

التطورات بعد إنهيار الإتحاد السوفييتي:

حدثت تطورات بعد إنهيار الإتحاد السوفييتي عام ١٩٩٠ ومع ذلك إستمرت الجهود الدبلوماسية في نزع السلاح.

-معاهدة تقليص الأسلحة الهجومية الإستراتيجية ستارت:

إن عملية خفض الأسلحة الإستراتيجية الهجومية بدأت في عام ١٩٩١ بتوقيع معاهدة "ستارت

١."تم التوقيع على معاهدة الحد من الاسلحة الهجومية الاستراتيجية (ستارت-١) في ٣١يوليو/تموز عام ١٩٩١.

وبدأ سريان مفعولها إعتبارا من يوم ٥ ديسمبر/كانون الأول عام.١٩٩٤وينتهي مفعولها في ٥ ديسمبر/كانون الأول عام ٢٠٠٩، وتقضي المعاهدة أيضا بإمكانية تمديد فترة مفعولها. وبموجب هذه المعاهدة إلتزم الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة بأن يقلصا على مدى ٧ سنوات كمية شحناتهما الحربية النووية حتى ٦ آلاف قطعة،والحاملات الإستراتيجية (الصواريخ الأرضية والبحرية وقاذفات القنابل الإستراتيجية) حتى ١٦٠٠ قطعة لكل من الجانبين.[1]

وبالإضافة إلى ذلك فإن الجانبين إتفقا على الإمتناع عن صنع وتحديث بعض الوسائل الخاصة بإيصال الشحنات النووية، وعدم الزيادة في عدد الشحنات المزود بهاالصواريخ المتوفرة، وعدم جعل وسائل النقل التقليدية تحمل السلاح النووي، وتلحق بالوثيقة عدة بروتوكولات وإتفاقيات تنص على آلية الرقابة على تنفيذالإتفاقات.[2]

وكان الإتحاد السوفيتي في لحظة توقيع المعاهدة قد إمتلك ٢٥٠٠ وسيلة لنقل السلاح النووي و١٠٢٧١ شحنة حربية نووية. أما الولايات المتحدة فكانت قد إمتلكت٢٢٤٦وسيلة للنقل و١٠٥٦٣ شحنة حربية نووية. وأعلنت روسيا والولايات المتحدة في ديسمبر /كانون الأول عام

١باركر، تشارلز (١٩٦٦)،نزع السلاح ومشاكله العالمية (القاهرة، مؤسسة سجل العرب) ص ص ٥١،٥٠
٢توفيق، سعد حقي (٢٠٠٨)، مرجع سابق ص ص٦٠، ٦٧
٣باركر، تشارلز (١٩٦٦)، مرجع سابق، ص٤٥

٢٠٠١ أنهما قد نفذتا الإلتزامات الناجمة عن معاهدة الحد من الأسلحة الهجومية الإستراتيجية التي أخذتاها على عاتقهما[1].

وبقيت في حوزة روسياآنذاك ١١٣٦ وسيلة للنقل و٥٥١٨ شحنة حربية. أما الولايات المتحدة فكان بحوزتها ١٢٣٧وسيلة للنقل و٥٩٤٨ شحنة حربية نوويةومن ثم تلت ذلك معاهدة ستارت (٢)الموقعة في عام ١٩٩٣ التي لم تكتسب القوةالقانونية اللازمة. وفي عام ٢٠٠٢ وقع البلدان إتفاقية للحد من القدرات الإستراتيجية الهجومية حددت عدد الرؤوس النووية الموضوعة قيد المناوبة بـــ ١٧٠٠ إلى٢٢٠٠رأس لكل طرف.

وأتت معاهدة "ستارت " الجديدة التي تم توقيعها في العاصمة التشيكية في ٨ أبريل/نيسان عام ٢٠١٠ لتحل محل معاهدة "ستارت ١" وإتفاقية الحد من القدرات الإستراتيجية الهجومية لعام٢٠٠٢المعاهدة الجديدة لتقليص الأسلحة الإستراتيجية الهجومية.[2]

وقد طرح فلاديمير بوتين في ٢٧ يونيو/حزيران عام٢٠٠٦مبادرة بالبدء في عملية المفاوضات الخاصة بتوقيع إتفاقية جديدة بديلة لمعاهدة تقليص الأسلحة الهجومية الإستراتيجية. وفي ١٦ يوليو/تموز عام ٢٠٠٦ كلف الرئيسان الروسي والأمريكي وفديهما بمعاينة كيفية تطبيق معاهدة تقليص الأسلحة الهجومية الإستراتيجية وإعداد مقترحات بتبديلها. وجرت هذه المباحثات على مستوى الخبراء في إطار المجموعة الروسية الأمريكية الخاصة بالحوار الإستراتيجي، وذلك إلى جانب المباحثات حول الدرع الصاروخية.

وكانت إدارة بوش تنتقد وقتها فكرة عقد إتفاقية ملزمة قانونيا، معلنة أن الثقة المتبادلة تكفي لتنفيذ الإلتزامات.[3]

واقترحت بأن تشكل معاهدة موسكو للحد من القدرات الهجومية الإستراتيجية الموقعة في عام ٢٠٠٢ التي لاتوجد فيها آلية للرقابة أساسا لإتفاقية جديدة. أما روسيا فأصرت على أن تحتوي الإتفاقية الجديدة على آلية للفحص على غرار معاهدة تقليص الأسلحة الهجومية الإستراتيجية التي تقتضي بنظام الشفافية والمفاهيم والمصطلحات الموحدة بالنسبة لعدد كبير من التفاصيل التقنية التي تخص عملية صنع وتجربة ونشر وتحديد وتصفية السلاحالإستراتيجي. وفي مارس/آذار عام ٢٠٠٨ تخلت الولايات المتحدة عن إعتراضها على عقدوثيقة ملزمة قانونيا. لكن بعض الخلافات في هذه المسألة ما زالت قائمة[4].

---

[1] Aronson، op. cit p48

[2] ipd

[3] باركر، تشارلز (١٩٦٦)، مرجع سابق، ص ٣٩

[4] أوتكين، أنا تولي (٢٠٠٣)، الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة)، ص٥٨- ٥٩

وتقترح الولايات المتحدة أن تقوم الإتفاقية المقبلة على مفهوم " الشحنات النووية الإستراتيجية المنتشرة عمليا" أو جعل موضوع الإتفاق يقتصر على الصواريخ الأرضية والبحرية وقاذفات القنابل الإستراتيجية الثقيلة التي تزود بشحنات نووية،وحظر الرقابة على الحاملات والرؤوس النووية التي تم نزعها وتبديلها برؤوس تقليدية،وترى روسيا في ذلك إمكانية لتفادي الزيادة السرية من قدرة الأسلحة الهجومية الإستراتيجية. وستتاح للقوات الهجومية الإستراتيجية بعد عام ٢٠٠٩ فرصة لأن تمتلك قدرة تقدر ب ٣٠٠٠ رأس نووي كانت مخزونة بعد توقيع معاهدة الحد من الأسلحة الهجومية الإستراتيجية.

وبحسب رأي الجانب الروسي فإن ما تسمى بالقدرة الممكن إسترجاعها قدتتحول إلى قوة نووية إستراتيجية، الأمر الذي يمكن الولايات المتحدة من توجيه ضربة استباقية.

والمعاهدة الجديدة ستحدد مستويات متدنية يمكن مراقبتهاسواء كان بالنسبة للحاملات الإستراتيجية، أي الصواريخ الباليستية وصواريخ الغواصات وقاذفات القنابل الثقيلة أو شحنات مركبة فيها نووية كانت أو تقليدية، وبالإضافة إلى ذلك فإن روسيا والولايات المتحدة تختلفان في مسألة نشر الأسلحة الهجومية الإستراتيجية. [١]

ويرفض الجانب الأمريكي التأكيد على الإلتزام بعدم نشر الأسلحة الهجومية الإستراتيجية خارج حدود الدولة،الأمر الذي تصر عليه روسيا. وبحسب رأي روسيا فإن تقليص القدرات الهجومية الإستراتيجية يجب أن يرافقه الضمان في عدم تحسين الأنظمة الدفاعية. ويخص هذا الأمر قبل كل شيء الدرع الصاروخية الأمريكية.

وجاءفي البيان الروسي الأمريكي المشترك الصادر عن القمة التي إنعقدت في لندن بين الرئيسين الروسي و الأمريكي دميتري مدفيديف وباراك أوباما يوم ١ أبريل/ نيسان أن الرئيسين يؤكدان أن معاهدة الحدمن الأسلحة الهجومية الإستراتيجية التي ينتهي مفعولها في ديسمبر/كانون الاول عام ٢٠٠٩ قد أدت وظيفتها تماما، وقد تم التوصل إلى الحد الأدنى من مستوى الأسلحة الهجومية الإستراتيجية. ولذلك قرر الرئيسان المضي قدما على طريق التقليص والحد من الأسلحة الهجومية الإستراتيجية وفقا لالتزامات روسيا الإتحادية والولايات المتحدة الأمريكية الواردة في المادة الرابعة لمعاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية.[٢]

في أعقاب المباحثات التي جرت في موسكو بين يوم ٦يوليو/تموز عام ٢٠٠٩ بين الرئيس الروسي دميتري مدفيديف والرئيس الأمريكي باراك أوباما إتفقت روسيا الإتحادية والولايات المتحدة على التقليص اللاحق والحد من الأسلحة الإستراتيجية والهجومية وعقد اتفاقية جديدة ملزمة قانونيا ستحل محل معاهدةتقليص الأسلحة الإستراتيجية الهجومية المعمول بها. [٣]

١أوتكين، أنا تولي (٢٠٠٣)، مرجع سابق، ص ص ٢٩ – ٣٠

٢وفيق، سعد حقي (٢٠٠٨)، مرجع سابق ص ٢٠

٣هنكن، لويس (١٩٩٦)،مرجع سابق، ٣٤

وجاء ذلك في وثيقة اسمها البيان المشترك حول التقليص والحد من الأسلحة الإستراتيجية الهجومية الذي تم توقيعه من قبل الرئيسين.

وإن معاهدة تقليص الأسلحة الإستراتيجية الهجومية التي جاءت محصلة للمحادثات بين الرئيسين الروسي والأمريكي في ١أبريل /نيسان عام ٢٠٠٩ في لندن وفي ٦ يوليو/تموزعام ٢٠٠٩ في موسكو.

إن هذه المعاهدة عبارة عن حزمة من الوثائق تضم ما يزيد عن ١٦٠ صفحة تحتوي على المعاهدة نفسها بموادها والبروتوكول الذي يحدد طريقة تنفيذها، وكذلك ملحقات بالبروتوكول، ويعتبر البروتوكول والملحقات جزءا لا يتجزأ من المعاهدة لا يقل أهمية عن المعاهدة من حيث صفته القانونية.[١]

وتقضي أحكام المعاهدة بأن يقلص الجانبان أسلحتهما الإستراتيجية الهجومية ويقيدها كي لا تزيد كمياتها الإجمالية بعد مرور ٧ سنوات من سريان مفعول المعاهدة.

وتم إستحداث آلية خاصة وهي لجنة المشاورات الثنائية وذلك بهدف تأمين حيوية وفاعلية مفعول المعاهدة وحل أية مسائل غامضة تخص تنفيذها.

ويستمر مفعول المعاهدة خلال ١٠ سنوات في حال إذا لم يتم إستبدالها بإتفاقية أخرى قبل حلول هذا الموعد ويمكن أن يتفق الجانبان على تمديد مفعول المعاهدة لفترة لا تزيد عن ٥ سنوات.

- معاهدات تقليص الأسلحة الهجومية (سورت):

بدأ فصل جديد من الحد من الأسلحة النووية الإستراتيجية والعلاقات الأمريكية – الروسية في ٢٤ آذار٢٠٠٢ حين وقع الرئيس بوش والرئيس الروسي فلاديمير بوتين المعاهدة الروسية –

الأمريكية لتقليص الأسلحة الهجومية (سورت)في موسكو. وقننت هذه المعاهدة التعهدات التي قطعها بوش وبوتين في لقاء قمة في تشرين الثاني ٢٠٠١ لتنفيذ تخفيضات كبيرة في القوات الإستراتيجية الأمريكية والروسية.[٢]

وتلزم سورت كلا الدولتين بخفض عدد رؤوسها النووية الإستراتيجية المنشورة عمليا بحيث لاتتجاوز الأعداد الكلية لمثل هذه الرؤوس الحربية (٢٢٠٠)لدى كل طرف مع حلول ٣١ كانون الأول ٢٠١٢.

وهذايتضمن خفضا بمقدار ثلثي العدد الحالي للرؤوس الحربية المنشورة، كما أنه يقتضي تخفيضات إلى مادون السقف المحدد ب٣٥٠٠ رأس طبقا لمعاهدة ستارت ٢. وتختلف سورت

١العربي، غسان (٢٠٠٠)، سياسة القوة: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق) ص٢٠٤-٢٠٥

٢توفيق، سعد حقي (٢٠٠٨)، مرجع سابق ص،ص ٢٤٦، ٢٥٥

عن الإتفاقيات الروسية – الأمريكية السابقة لخفض الأسلحة في أنها لاتلزم الطرفين بتنفيذ إجراءاتها لخفض الأسلحة على نحو متطابق، إذ أن المعاهدة تذكر بوضوح أن كل طرف يحدد لنفسه ترتيب أسلحته الهجومية الإستراتيجية وبنيتها، وذلك بناء على الحد الكلي لعدد هذه الرؤوس الحربية، لذلك فهي لا تفرض حدود ثانوية على عدد وسائط إيصال الأسلحة النووية الإستراتيجية (الصواريخ البرية العابرة التي تطلق من الغواصات والقاذفات الثقيلة) بحيث يستطيع كل طرف نشر فئات محددة من الأسلحة.

- إتفاقية الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ (ABM)١٩٧٢:

منعت هذه المعاهدة إنتشار أسلحة دفاعية لأكثر من شبكتين،فوصلت إلى واحدة في عام ١٩٧٤،كما جمدت هذه المعاهدة عدد الصواريخ الهجومية وفقا للسقف الذي وصلت إليه في ١٩٧٢.

وتعتبر هذه المعاهدة أساس التوازن الإستراتيجي الأمريكي – السوفيتي ودفعت بالعلاقات الأمريكية – السوفيتية إلى الإستقرار خلال فترة الحرب الباردة.[١]

المبحث الثاني: المعاهدات الجماعية:

هناك معاهدات جماعية ومنها ما هو على أساس جغرافي، مثل هذه المعاهدات وبغض النظر عن إنضمام إسرائيل لها أو عدم الإنضمام فأن معاهدة عدم إنتشار السلاح النووي هي الأهم.

- معاهدة القطب الجنوبي لسنة ١٩٥٩:

وتم التوصل إليها في ديسمبر ١٩٥٩وتنص على جعل المنطقة المتجمدة الجنوبية منطقة منزوعة السلاح،وهي أول معاهدة تضع في حيز التطبيق فكرة منطقة خالية من الأسلحة النووية،وتحظر هذه المعاهدة إجراء أي مناورات عسكرية أوإجراء تجارب على الأسلحة في المنطقة المتجمدة الجنوبية، وتحظر بناء المنشآت أو التخلص من الفضلات المشعة التي تنتج عن النشاطات العسكرية.[٢]

- معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلولكو)لسنة ١٩٦٧:

أعلنت البرازيل فكرة إعلان أمريكا اللاتينية منطقة منزوعة السلاح النووي أثناء الدورة السابعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر ١٩٦٢، وفي أبريل ١٩٦٣ أصدر ممثلو الدول الخمس بوليفيا، والبرازيل والمكسيك وشيلي، وأكوادور تصريحا أظهروا فيه إستعدادهم لتوقيع إتفاقية متعددة الأطراف، يقررون فيها التعهد ببقاء أمريكا اللاتينية منطقة خالية من الأسلحة النووية، للتقليل من خطر قيام حرب الصواريخ النووية ،وتم التوصل إليها في ١٤

١دونالد برينان(١٩٦٢) نزع السلاح وحظر التجارب النووية (القاهرة،دار النهضة العربية) ص ص ٧٨،٨٨
٢توفيق، سعد حقي (٢٠٠٨)، مرجع سابق ص٤٩

فبراير ١٩٦٧،بعد أن اجتمعت ١٧ دولة من دول أمريكا اللاتينية في المكسيك لإعداد مشروع معاهدةمتعددة الاطراف لبقاء أمريكا اللاتينية منطقة مجردة من الأسلحة النووية.[١]

تم بوجبها تحديد أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة كثيفة السكان، كما أنها أول إتفاقية للحد من الأسلحة التي تنص على قيام منظمة دولية بعملية التفتيش والتحقق من الإلتزام ببنودها.

- معاهدة المباديء المنظمة لنشاطات الدول في ميدان اكتشاف واستخدام الفضاء الخارجي بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى لسنة ١٩٦٧:

وتعرف ب "معاهدة الفضاء الخارجي " تم التوصل إليها في ١٧ ديسمبر عام،١٩٦٧ وتحظر وضع أسلحة نووية وغيرها من الأسلحة ذات التدمير الشامل في مدار حول الأرض، كما تحظر الإستخدام العسكري للأجرام السماوية ووضع مثل هذه الأسلحة على هذه الأجرام في الفضاء الخارجي.[٢]

- معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء وتحت الماء لسنة ١٩٦٣ (معاهدة موسكو):

أبرمت في الخامس من أغسطس عام ١٩٦٣، وهي تدبير جزئي بحيث لا تحظر التجارب التي تجري في باطن الأرض،وكان أطرافها الأساسيون هم إتحاد الجمهوريات السوفييتية المشتركة، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية، وهي كما وصفها أوثانت السكرتير العام للأمم المتحدة من أعظم الإنجازات التي تمت في سبيل حل النزاعات، فهي من أهم المعاهدات إذ تقلل أخطار تلوث الجوبالنشاط الإشعاعي،وتحرم هذه المعاهدة في مادتها الأولى على الدول الأطراف ((إجراء أي تجربة لتفجير أي سلاح نووي أو أي تفجيرات أخرى تحت إشرافها أو في نطاق حدود سلطتها الشرعية، في أي مكان،في الجو وخارج حدوده بما في ذلك الفضاء الخارجي،أو تحت المياه الإقليمية أو مياه البحار العالية أو أي مجال آخر إذا كان هذا التفجير يسبب ظهور مخلفات مشعة خارج الحدود الإقليمية للدولة التي يجري التفجير تحت سيطرتها أو سلطتها الشرعية)) وتحرم المادة الثانية على الدول المتعاقدة ((أن تكون سبباأو أن

١نفس المصدر
٢العربي، غسان (٢٠٠٠)، مرجع سابق، ص ٧٨

تشجع أو تشترك بأي طريقة في إجراء أي تجربة لتفجير سلاح نووي، أو أي تفجير آخر في أي مجال من المجالات المذكورة في المادة الأولى، أو إذا كان له التأثير المبين في في هذه المادة)).[1]

فمجال التحريم يتضمن التفجير الجوي وخارج نطاق الجو، في الفضاء الخارجي وتحت الماء ماكان منه إقليميا أو في البحار العالية، ويتضح ضمنا ان المعاهدة لم تحرم تجارب تفجيرات الأسلحة النووية أو التفجيرات النووية الأخرى تحت الأرض طالما بقي النشاط الإشعاعي الناتج حبيسا داخل حدود الدولة التي تجريها، كما أن المعاهدة لا تلزم إلا الدول الأطراف فيها، وبذا تبقى الدول الأخرى حرة في إجراء تجاربها لتفجير الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت الماء وتحت الأرض كيفما شاءت دون إلتزام بما جاء بالإتفاقية من أحكام، لذلك فإن هذه الإتفاقية لاتأثير لها على سباق التسلح النووي لأن الدول التي إلتزمت بها قد بلغت قدرة على إنتاج هذه الأسلحة تجعلها ليست في حاجة لإجراء تجارب في الجو أو في الفضاء الخارجي وتحت الماء مكتفية بإنتاجها طبقا لما وصلت إليه من تصميمات، ونتيجة لما سبق أن أجرت من تجارب. أما الدول الأخرى التي تعمل جاهدة على اللحاق بمن سبقها في ليست طرفا في هذه الإتفاقية، ولا تلتزم باحكامها.[٢]

كما أن أثر هذه الإتفاقية على الحد من إنتشار الأضرار النووية بقي ضعيفا، لأن التجارب التي تجريها الدول تحت الأرض قد تسبب إنتقال الأضرار النووية إلى أقاليم الدول الأخرى،كما أن التجارب التي تجريها الدول غير الأطراف في الجو أو تحت الماء تضاعف من هذه الأضرار.وتخول المعاهدة لأطرافها الإنسحاب منها، ويصبح هؤلاء الأعضاء ملزمين بتنفيذ أحكامها لمدة ثلاثة أشهر منذ تاريخ إنسحابهم، ويمكنهم بعد ذلك إجراء التجارب النووية في المجالات المحظورة طبقا للمعاهدة.[٣]

- معاهدة حظر الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل في قاع البحار وباطن تربتها لسنة ١٩٧١:

وعرفت ب(معاهدة قاع البحار)وتم التوصل إليها في ٧ ديسمبر عام ١٩٧١، وتحظر وضع أسلحة نووية وغير ذلك من أسلحة التدمير الشامل أو توفير التسهيلات اللازمة لوضع مثل هذه الأسلحة في باطن أرض البحار وخارج مسافة تمتد ١٢ ميلا من الساحل.[٤]

1إسماعيل، عبد الفتاح(١٩٩٧)،جهود الأمم المتحدة لنزع السلاح (القاهرة،الهيئة المصرية العامة)، ص ص ٢٨٣، ٢٨٤.

٢أوتكين، أنا تولي (٢٠٠٣)، مرجع سابق، ص ص ٨٩– ٩٣

٣توفيق، سعد حقي (٢٠٠٨)، مرجع سابق، ص ٤٨

٤دونالد برينان(١٩٦٢)، مرجع سابق، ص ٢٩

• إتفاقية حظر تطوير وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسموم وتدمير الموجود منها سنة ١٩٧٣:

تم فتح باب التوقيع والإنضمام للإتفاقية في واشنطن وموسكو ولندن إعتبارا من ١٠ أبريل / نيسان ١٩٧٣ وأصبحت سارية المفعول إعتبارا من ٢٦ مارس سنة ١٩٧٣ بعد إنضمام ٣٣ دولة لها[١].

المبحث الثالث:معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية

Treaty on the Non- Proliferation of Nuclear weapons (NPT)

وقعت في عام ١٩٦٨ وأصبحت سارية المفعول في ١٩٧٠

أ.أحكام المعاهدة:

١. تضمنت المادة الأولى من المعاهدة إلتزامات الدول الحائزة على الأسلحة النووية والتي تكون أطرافا في المعاهدة تنص على:

أ- عدم نقل أية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية.

ب- عدم مساعدة أو تشجيع أو حفز أية دولة من الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية على صنع أية أسلحة نووية أو متفجرة نووية أو اقتنائها أوإكتساب السيطرة عليهابأية طريقة كانت.

٢. تضمنت المادة الثانية من المعاهدة إلتزامات الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية والتي تكون طرفا في المعاهدة:

أ. بعدم قبولها نقل الأسلحة النووية أو أجهزة متفجرة نووية من أي ناقل كان، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ب. بعدم صنع أية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى أو اقتنائها بأية طريقة.

ج. بعدم التماس أو تلقي أية مساعدة في صنع أية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى[٢]

٣. تضمنت المادة الثالثة تطبيق لنظام الضمانات على الدول غير الحائزة والأطراف في المعاهدة حيث تلزم هذه المادة هذه الدول بقبول الضمانات الدولية التي تديرها الوكالة الدولية للطاقة الذرية والغاية من هذه الضمانات هو التحقق من تنفيذها للإلتزامات المترتبة بموجب المعاهدة منعا لتحويل استخدام الطاقة النووية من الأغراض السلمية إلى الأسلحة النووية أو المتفجرات النووية الأخرى.وتقدم المادة الثالثة مساهمة لهدف منع الانتشار باشتراط ضمانات على الصادرات النووية إلى الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية.

---

[١] هنكن، لويس (١٩٩٦)، مرجع سابق ص ٢٣

[٢] هيئة الأمم المتحدة اللجنة الإقتصادية والإجتماعية (١٩٧٨)، حولية الأمم المتحدة لنزع السلاح (نيويورك، هيئة الأمم المتحدة)، ص ص٦٦،٦٥

٤.تضمنت المادة الرابعة عدم التمييز بين الدول الأطراف في حقها في إجراء بحوث وإنتاج الطاقة النووية واستثمارها والتعاون في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية.

٥. تضمنت المادة الخامسة إتاحة الفرصة لكافة الدول الأطراف للإستفادة من مزايا التطبيقات السلمية للتفجيرات النووية واستفادة الدول غير النووية من المزايا بموجب اتفاقات دولية خاصة.

٦. تضمنت المادة السادسة إلزام كل الأطراف بمواصلة إجراء مفاوضات بحسن نية عن التدابير الفعالة المؤدية إلى سباق التسلح النووي وبالسعي إلى نزع السلاح العام الكامل، بالتالي تقدم هذه المادة صيغة شرعية للخطوات الإيجابية الهادفة الى إنهاء سباق التسلح النووي. غير أنها تعترف بالمثل بأن هذا الهدف والمفاوضات يتعين تحقيقها خارج الهيكل الرسمي للمعاهدة.

٧. وتتضمن المادة السابعة إمكانية عقد معاهدات إقليمية لإخلاء مختلف المناطق من الأسلحة النووية.

٨. وتتضمن المادة العاشرة حق الدول بالإنسحاب من المعاهدة إذا قررت أن ثمة أحداث إستثنائية ذات صلة بموضوع المعاهدة قد أضرت بمصالحها القومية العليا.ويجب عليها عندئذ إعلان ذلك الإنسحاب قبل ثلاثة أشهر من حصوله إلى جميع الدول الأطراف في المعاهدة وإلى مجلس الأمن.[١]

ب. فوائد المعاهدة للدول غير الحائزة على الأسلحة النووية:

هنالك عدة مزايا حصلت عليها الدول غير النووية بموجب هذه المعاهدة ويمكن إجمال هذه المزايا بما يلي:

١. بموجب المادة الرابعة حصلت الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية على وعد بتزويدها بتقنيات نووية والمشاركة في الحصول على أكمل تبادل ممكن للمعدات والمواد والمعلومات العلمية والتقنية لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية،إلا أن أهمية المادة الرابعة تضاءل، إذ أنه لم يعد يعتقد بشكل عام أن الطاقة النووية تلعب دورا مؤثرا كمصدر إقتصادي للطاقة والذات بالنسبة للدول النامية.[٢]

٢. بموجب المادة الخامسة فقد قدمت المعاهدة للدول غير الحائزة على الأسلحة النووية وعودا بالحصول على منافع ناجمة عن التفجيرات السلمية، إلا انه لم يعد للمادة الخامسة المعنى الكبير وذلك بسبب غياب الإهتمام بالموضوع، إذ أنه لم يكن هنالك اعتقاد بوجود أي منافع هامة ناجمة عن تلك التفجيرات.

١توفيق، سعد حقي (٢٠٠٨)، مرجع سابق ص ١٩

٢هيئة الأمم المتحدة اللجنة الإقتصادية والإجتماعية (١٩٧٨)، مرجع سابق، ص ٧٠

٣. وبموجب المادة السادسة تتركز الإيجابية الرئيسية التي تفرضها المعاهدة على الأطراف الحائزة على الأسلحة النووية، في إجراء هذه الأطراف مفاوضات في وقت مبكر لوضع الإجراءات الفعالة لوقف سباق التسلح النووي، ولتجريد العالم من الأسلحة النووية.

٤. المادة العاشرة التي نصت على ان يكون لكل طرف في المعاهدة حق الإنسحاب فقد انسحبت كوريا الشمالية من المعاهدة في عام[١] .٢٠٠٢

ج. فوائد المعاهدة بصورة عامة:

١. إن أهم فائدة للمعاهدة هي منع المزيد من الإنتشار النووي، فهذه المعاهدة تعتبر حجر الزاوية للجهود الدولية الرامية إلى بناء وتعزيز حواجز فعالة ضد المزيد من الإنتشار للأسلحة النووية.وقد دعمت المعاهدة بنجاح الضوابط السياسية على إنتشار القنبلة النووية وساعدت على كبح نمو الطموحات الإقليمية التي يمكن أن تؤدي إلى الإنزلاق نحو حيازة قدرة من المتفجرات النووية، وعززت المعاهدة معيار عدم الإنتشار من خلال تهيئة مناخ عالمي يتعارض مع المحاولات الرامية إلى الحصول على متفجرات نووية.[٢]

إن أي زيادة جديدة في عدد الدول الحائزة على الأسلحة النووية سوف تؤدي إلى قدر أكبر من التوتر وعدم الإستقرار.

وإن ظهور دول نووية جديدة لن تؤدي إلا إلى زيادة تعقيد مشكلة تأمين السلم،ويمكن أيضا أن يفجر تطورات غير مرغوب فيها،إذ قد يغري هذه الدول المجاورة غير النووية على حيازة أسلحة نووية أو ربما تتخذ إجراءا عسكريا وقائيا فوريا كما أن وجود أسلحة نووية على أرض ما يقترن بعقوبة تتمثل في ان تصبح هدفا مباشرا لهجوم نووي.

ومن ثم قد يتضح عندئذ أن ما كان مقصودا به ان يكون ردا عسكريا على مجموعة من التهديدات،لم يحقق المطلوب بسبب التحييد أو الإلغاء السريع في حالة إندلاع أعمال عدوانية نووية.

وبالمثل فإن الدول النووية الموجودة حاليا قد ترد بتدابير مضادة لتدعيم وضعها في المنطقة ومن ثم تكثف السباق فيما بينهما. وقد واجهت الدول الحائزة على الأسلحة النووية ايضا مشكلة إنشاء نظم رقابة على الأسلحة النووية داخل حدودها وأدى هذا كله إلى نتيجة مفادها أن اتساع انتشار الأسلحة النووية لن يؤدي إلا إلى زيادة تعرض الدول للمخاطر وانعدام أمنها وإضافة مخاطر كبيرة إلى أمن العالم.

١نفس المصدر

٢هيئة الأمم المتحدة اللجنة الإقتصادية والإجتماعية (١٩٧٨)،مرجع سابق، ص ص ٣٩- ٤٥

وسوف يؤدي انتشار الأسلحة النووية في المناطق المعرضة للنزاع إلى إثارة الشكوك والتوترات العميقة بين المتنافسين التقليديين وتعقيد الخطوات السياسية والدبلوماسية الرامية إلى تسوية النزاعات المحلية.[١]

وكما تكثر المناطق الملتهبة في الدول النامية بسبب نزاعات محدودة يمكن أن تتصاعد إلى استعمال الأسلحة النووية.وهذا ينطوي عليه الكثير من الخطورة التي قد تهدد الأمن القومي والشرعية السياسية والأيدولوجية القومية مما يدفع بأحد القادة أن يستعمل الأسلحة النووية.

٢. إنهاء سباق التسلح:

لقد نصت المادة السادسة من المعاهدة على تعهد الدول بإجراء مفاوضات بحسن نية بوقف سباق التسلح النووي وبنزع السلاح النووي،وخلال الفترة التي تلت التوقيع على المعاهدة لم يوقف سباق التسلح النووي بل على العكس أخذت أبعاده تتزايد بصورة كبيرة.[٢]

ولم تبدأ مفاوضات فعالة وجوهرية متعددة الأطراف بشأن الموضوعات الهامة، وواصلت القوتان العظيمتان إنتاج ونشر الأسلحة النووية وإن مصدري التكنولوجيا النووية يعتمدون تدابير تقييدية تلحق الضرر بالبلدان النامية،وهذه التدابير تسهم في إبطاء نموها،والذريعة المتمثلة في أن هذا التوجه هو نتيجة للجهود الرامية للحيلولة دون التوسع الأفقي للأسلحة النووية لم تكن مقبولة في أي وقت،وكذلك لم تقبل السياسات المعروفة بضوابط نادي لندن التي تقوي الإحتكار في إستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

إن مسألة إزالة الأسلحة النووية هي ركن هام من أركان السياسة الخارجية للدول غير الحائزة على الأسلحة النووية،وترى هذه الدول أن الولايات المتحدة وروسياالإتحادية تتحمل مسؤولية خاصة في تحقيق أهداف نزع السلاح، وقد جرت مفاوضات ثنائية حول المسائل النووية خاصة بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي وقد تحققت بعض النتائج الإيجابية:

- معاهدة سالت(١)١٩٧٢
- معاهدة سالت (٢)١٩٧٩
- معاهدة إزالة الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى ١٩٧٨
- معاهدة ستارت (١)١٩٩١
- معاهدة ستارت (٢)١٩٩٣
- معاهدة خفض الأسلحة الإستراتيجية سورت ٢٠٠٢

١معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (١٩٨٣)، التسلح ونزع السلاح في العصر النووي (دمشق، وزارة الثقافة والإرشاد القومي)، ص ٤٣

٢توفيق، سعد حقي (٢٠٠٨)، مرجع سابق ص٦٣

طرحت قضايا تجميد الأسلحة النووية إلا أن الإختلافات في المواقف إبان الحرب الباردة كانت تعد حجر عثرة امام التوصل إلى المزيد من الإتفاقات.[١]

عند توقيع معاهدة ستارت (١)في عام ١٩٩١ كانت كل من الولايات المتحدة وروسيا الإتحادية تنشر حوالي ١٠٠٠٠ رأس نووي استراتيجي وخفض كل منهما هذا المستوى إلى ٦٠٠٠ بحلول شهر كانون الأول /ديسمبر ٢٠٠١ وكما أعلن الرئيسان بوش وبوتين وكما تنص عليه معاهدة موسكو لعام ٢٠٠٢ سوف تخفض الرؤوس النووية الاستراتيجية الأمريكية والروسية مرة أخرى إلى ما بين ١٧٠٠ و٢١٠٠ رأس بحلول ٢٠١٢ ويمثل ذلك بمجموعه تخفيضا قدره (٨٠%)مقارنة بما كان عليه الوضع في بداية التسعينات من القرن الماضي.ويتم

تقليص المخزون النووي الأمريكي الإجمالي في نفس الوقت الذي يتم فيه تقليص الأسلحة العاملة المنشورة.[٢]

وقد وافق الرئيس الامريكي بوش في شهر أيار/مايو ٢٠٠٤ على خطة لتخفيض المخزون الحالي إلى النصف تقريبا. وتواصل الولايات المتحدة التخلص من منصات وعربات الإطلاق وقد تخلصت الولايات المتحدة منذ العام ١٩٩٧ من ٦٤ قاذفة قنابل ثقيلة و١٥٠ صومعة صاروخ بالستي عابر للقارات، وتم تحويل أربع غواصات بالستية إلى إستخدامات أخرى كما أجرت الولايات المتحدة تخفيضات في أسلحتها النووية غير الإستراتيجية.

فقد تم تخفيض مخزون هذه الأسلحة الأمريكية بأكثر من ٩٠% منذ سقوط جدار برلين في العام ١٩٨٩، وفي العام ٢٠٠٤ قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتفكيك آخر الرؤوس الحربية التي يزيد وزنها على ٣٠٠٠ والتي أمر الرئيس بوش الأب بإتلافها في العام ١٩٩١. ولا تنتج الولايات المتحدة مواد قابلة للإنشطار النووي لاستخدامها في أسلحة نووية، وقد أزالت أكثر من ٢٠٠ طن من مثل هذه المواد من مخزونها العسكري،ووضعت بعضها تحت ضوابط الوكالة الدولية للطاقة الذرية وحولت ٦٠ طنا تقريبا إلى وقود للمفاعلات المدنية.

٣. تشجيع استعمال الطاقة النووية للأغراض السلمية:

إن الذرة لاتنذر بالخطر العظيم فحسب،إنما تبشر بالأفضل والأعظم،ففي مساعدتها على تلبية حاجات البلدان من الطاقة وحاجات أخرى، في مجال الرعاية الصحية والعلاج والعلم والصناعة والزراعة، قدمت الطاقة النووية مساهمة ويمكن أن تساهم بقدر أكبر في رفاهية الجنس البشري وهذا التصور ساعد على إيجاد معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية وسعت المعاهدة على تحقيقه من خلال دعمها للتعاون النووي السلمي.

١توفيق، سعد حقي (٢٠٠٨)، مرجع سابق ص ص ٢٦٣،٢٦٤

٢هيئة الأمم المتحدة اللجنة الإقتصادية والإجتماعية (١٩٧٨)،مرجع سابق، ص٢٣٤

إتخذت أطراف كثيرة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية خطوات نحو استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية قدمت البلدان المتقدمة بشكل ثنائي ومتعدد الأطراف على حد سواء مساعدة ومساندة تقنيتين من أجل تحقيق أهداف المادة الرابعة من المعاهدة. وقد قدمت الولايات المتحدة برنامجا عالميا " الذرة من أجل السلام" من أجل تشجيع الطاقة النووية في الأغراض السلمية. [١]

تقوم الولايات المتحدة بالتعاون النووي السلمي مع حوالي ١٠٠ من أطراف معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، بصورة ثنائية ومتعددة الأطراف عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويجب أن يتقيد البرنامج النووي للعضو في معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووي بالمعاهدة وينبغي أن يشتمل التنفيذ وفرض التطبيق السليم للمعاهدة على الحد من حصول المخالفين على التكنوولجيا النووية.ويجب على أعضاء المعاهدة أن يسعوا لوقف استخدام المواد النووية التي تم الحصول عليها أو إنتاجها نتيجة مخالفة مادية لالتزامات حظر الإنتشار المنصوص عليها في المعاهدة، ويجب التخلص من هذه المواد أو إعادتها إلى المورد الأصلي والمادة الرابعة لاتعطي الحق للقيام بأي نشاطات أو مرافق نووية معينة،كما أنها لا تتطلب نقل أي تكنولوجيا معينة، بل يتعين على مصدري الإمدادات النووية أن لا يوافقوا على أي نقل للمواد النووية ما لم يكونوا مقتنعين بأن ذلك لنيسهم في الإنتشار. كما أنه ليس لدى الدول المنتهكة للمعاهدة أي أساس للتأكيد على ان المادة ٤ تعطيها الحصانة ضد أي إجراء يتخذ ضد برامجها النووية. [٢]

وقد أبرمت الولايات المتحدة ٢٢ إتفاقية تسمح بتصدير المفاعلات والوقود النووي لأربعين دولة من دول معاهدة حظرإنتشار الأسلحة النووية واتفاقية منفصلة لتعاون مشابه عن طريق الوكالة الدولية للطاقةالذرية وقدمت الولايات المتحدة في العام ٢٠٠٤ أكثر من ٢٠ مليون دولار لتحويل برنامج التعاون الفني التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيره من مشاريع الوكالة ذات الصلة بالموضوع.وتساعد نشاطات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدول الأعضاء من خلال التطبيقات النووية في ميادين مثل الطب والزراعة وإدارة المياه. [٣]

الإنتقادات على معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية:

١. إن المعاهدة تتسم بطبيعتها بالتمييز وتتهم بعض البلدان النامية الدول المتقدمة باستخدام نظام عدم الإنتشار للحفاظ على إحتكارها للتكنولوجيا النووية المتقدمة. وإن المعاهدة تحرم على الدول الأطراف فيها وغير الحائزة على الأسلحة النووية تصنيع أي جهاز تفجير نووي أو أن تلتمس أو تتلقى أي مساعدة من الدول الممتلكة أسلحة نووية لصنع المتفجرات،

١beacher، Michael، op، cit، p 50

٢ibid، p 52

٣هيئة الأمم المتحدة اللجنة الإقتصادية والإجتماعية (١٩٧٨)،مرجع سابق، ص ٨٢.

النووية أوأي جهاز تفجير نووي أخر،وقد يكون لها الحق في الإبقاء على ما لديها،ولاتشير إلى تحريم نشر الأسلحة النووية على أراضي دولة غير حائزة على الأسلحة النووية أو العبور فوق أجوائها أو تحريكها من موقع لآخرفي تلك الدولة، وليس بالضرورة أن تكون الدولة خالية تماما من الأسلحة النووية (كإسرائيل والهند والباكستان) ولايدخل في نطاق التحريم عملية التصنيع طالما أنه تحت الرقابة الدولية والذي يتضمن إنتاج اليورانيوم المئوي وتخزين المواد الإنشطارية المخصصة للأغراض السلمية وتطوير مفاعلات القوى النووية المستخدمة للبلوتونيوم وقودا، فهذه المعاهدة تعتبر وسيلة لاحتفاظ الدول الحائزة على الأسلحة النووية بما لديها من تكنولوجيا نووية، بينما يمنع الفئة الأخرى من الدول من تطوير مثل تلك التكنولوجيا ونشرها خاصة في الدول النامية.[1]

٢.إستمرار سباق التسلح:

إن العديد من الأطراف غير الحائزة لأسلحة نووية على يقين بأن الأطراف الحائزة لأسلحة نووية لن تفي بإلتزاماتها بما تضمنته المادة السادسة من المعاهدة.

وهناك العديد من الدول الكبرى التي استمرت بسباق التسلح ولم تلجأ الدول المالكة لأسلحة نووية إلى نزع سلاح حقيقي وإن تعهدات الأطراف بالتفاوض على تدابير تقود إلى نزع السلاح النووي لم تؤدي إلى الكثير من حيث النتائج.

إن من أهم الأمور تصحيح الإختلال القائم في المعاهدة، إذ أن وقف الإنتشار الرأسي هو الشرط المسبق للحيلولة دون الإنتشار الأفقي، والإمتناع عن استخدام المعاهدة لأغراض الهيمنة السياسية والإقتصادية. [٢]

في الأونة الأخيرة نرى التركيز والإهتمام الدولي على البرامج النووية في كوريا الشمالية وإيران، ومن الضروري إغتنام الفرصة للسيطرة على تهديدات أسلحة الدمار الشامل وتحقيق إنجازات في مجالات الإنتشار النووي.

٣. عدم كفاية ضمانات أمن الدول غير الحائزة:

منذ بداية العصر النووي طالبت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية خاصة الدول التي لاتنتمي إلى واحد من الحلفين العسكريين الرئيسيين بضرورة إتخاذ تدابير فعالة لضمان أمنها ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.[٢]

وترى كثير من تلك الدول أن هذه ضرورة ملحة نتيجة لاستمرار سباق التسلح وزيادة فعالية الأسلحة النووية واحتمال أن يؤدي القبول المتزايد لفكرة الحروب النووية المحدودة إلى

١توفيق، سعد حقي (٢٠٠٨)، مرجع سابق ص ص، ٣٩، ٤٠.
٢هيئة الأمم المتحدة اللجنة الإقتصادية والإجتماعية (١٩٧٨)،مرجع سابق، ص ٥٦.

مضاعفة إحتمال نشوب حرب من هذا القبيل. وقد أثيرت هذه القضية بقوة عام ١٩٦٨ عندما دارت مفاوضات بشأن عدم إنتشار الأسلحة النووية. [١]

هناك نوعان من ضمانات الأمن:

ضمانات الأمن السلبية: تلتزم بموجبها الدول النووية بألا تستعمل الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

ضمانات الأمن الإيجابية: تلتزم بموجبها الدول الحائزة على الأسلحة النووية في ظروف محددة،بالدفاع عن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، على النحو الذي توخاه قرار مجلس الأمن ٢٥٥ لعام ١٩٦٨. [٢]

فالمعاهدة لاتتضمن أي بند بشأن مسألة الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة.ولكن مجلس الأمن اتخذ على الفور قرارا بشأن موضوع الضمانات الأمنية،وفي ١٩ حزيران /يوينو١٩٦٨،بعد أن أقرت الجمعية العامة المعاهدة سلم مجلس الأمن بموجب القرار (٢٥٥)١٩٦٨ بأن العدوان أو التهديد بالأسلحة النووية ضد الدول غير الممتلكة للأسلحة النووية سيستدعي إجراءا فوريا من جانب مجلس الأمن (من جانب الدول الأعضاء الدائمين فيه والحائزة على السلاح النووي).

وترى الدول غير المنحازة أنه يجب أن تكون وسائل صيانة أمن الدول غير النووية الشغل الشاغل للمجتمع الدولي إلى حين تحقيق نزع السلاح النووي التام والدائم ولا سيما أن معظم هذه الدول قد تخلت بمقتضى معاهدة عدم الإنتشار عن الخيار النووي دون أن يصحب ذلك إلتزام من جانب الدول الحائزة على أسلحة نووية. [٣]

٤. ترى الدول النامية أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تهتم بصورة أساسية بتنفيذ نصوص المعاهدة التي تتعلق بالحيلولة دون المزيد من الإنتشار الأفقي للأسلحة النووية وتفسر هذه الدول،بصورة ضيقة، وتخفق في الوفاء بالنصوص الأخرى للمعاهدة التي تتصل بنقل التكنولوجيا النووية ومواصلة المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي.

لقد أصرت البلدان غير المنحازة والنامية الأطراف في المعاهدة على التنفيذ الشامل للمعاهدة،وعلى إحترام جميع الإلتزامات التي تعهد بها أطرافها.وعند تنفيذ الأهداف الموضوعة بصورة متوازنة ستصبح المعاهدة أقوى.

---

[١] نفس المصدر

[٢] شانون،ن كيل (٢٠٠٣)، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي (بيروت، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي) ص ٩١، ٩٣

[٣] معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (١٩٨٣)، مرجع سابق، ص ٣٩

٥. هناك مصدر آخر للتمييز،إذ أن الدول غير الخاضعة للمعاهدة هي الأكثر تقدما في التجارة النووية،إلا أن مضمون أحكام المادة الثالثة كانت لصالح هذه الدول حيث فرضت على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية فقط والأطراف في المعاهدة بتطبيق نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وإخضاع منشآتها النووية للتفتيش،في حين لم تفرض على الدول الأكثر تقدما في التجارة والصناعة النووية أية قيود وتركت لها حرية إستيراد وتصدير مواد ومنشآت نووية دون أخذ نظام الضمانات بعين الإعتبار، ودون أي إلتزامات دولية بالتالي أحكام المادة الثالثة مشتبه بمصداقيتها.[1]

١ هيئة الأمم المتحدة اللجنة الإقتصادية والإجتماعية (١٩٧٨)، مرجع سابق، ص ٨٠.

الخاتمة:

إن إتفاقيات نزع السلاح والرقابة على التسلح الموقعة،تعكس الخطر المتزايد الذي يهدد الإنسانية ويسببها سباق التسلح، هذاالسباق الذي إختلط بالثورة التقنية والتقدم العلمي وبالمراحل المتقدمة من العصر النووي.

لكن نلاحظ أن عملية نزع السلاح تسير ضمن إتجاهين فمن جهة تم إنجاز العديد من المعاهدات الثنائية والجماعية،بحيث نستطيع أن نقول أن عملية نزع السلاح قد حققت إنجازات إيجابية،إن هذه الإتفاقيات مهما كانت تحتوي من نقائض،وبعضها غير ملزم إلا أنها تسهم في تخفيف حدة التوتر الدولي، وتبدد الشكوك وتعزز الثقة المتبادلة.

ومن جهة ثانية فإنه بالرغم من التوقيع على العديد من معاهدات نزع السلاح فإن الخطر النووي يتصاعد مع عملية إنتشار الأسلحة النووية ووسائل إيصالها.وهناك رغبة لدى بعض الدول للحصول على التكنولوجيا النووية.فالقدرات العلمية والفنية التي تقوم عليها الأسلحة النووية أخذت بالإنتشار،وهناك دول عديدة لديها القدرة على الوصول إلى إنتاج أسلحة نووية خلال فترة زمنية محددة لو أتيحت لها ظروف معينة.وفي هذا مخاطر على الأمن الدولي.

ومن الواضح أن القيود على الأسلحة النووية لها تأثير محدود على كبح عملية الإنتشار.وبدون شك إن قرار الدول الخمس الكبرى المالكة للأسلحة النووية للإحتفاظ بترساناتهم النووية بعد إنتهاء الحرب الباردة كان قرارا خطيرا بالنسبة للإستقرار في العلاقات الدولية.

ولابد لنا من الإشارة إلى أن دولية المنظور وعالمية الإتفاقيات أمران أساسيان من أجل إنجاح جهود نزع السلاح. فقد إكتسب مفهوم الأمن الجماعي حيوية ومعنى جديدين بتقدم العصر النووي والإنتشار السريع للتكنولوجيا النووية وتطور مركبات الإطلاق الدقيقة العابرة البالستية وغير البالستية.

الفصل الثاني

السلاح النووي في عقائد صانع القرار الإسرائيلي

المقدمة:

تعتمد السياسة الإسرائيلية على القوة باعتبارها الحل الوحيد لمشاكلها، في ضوء ذلك، تستخدم إسرائيل ذلك المنطق بثقل كثيف في جميع الإتجاهات بحيث يخيل للمرء أنها أصبحت الوسيلة الوحيدة لسياستها، فهي تؤمن بسياسة الردع، وقد تصاعدت مواقفها العدوانية بمرور الزمن.

وإسرائيل كما هو معروف، لا تترك أي فرصة أو تحد دون التعامل معها، لأن التقصير في الرد قد يفسر على أنه ضعف، وعلى هذا الأساس أصبحت القوة من وجهة نظرها هي العلاج الأمثل لكل مشاكلها مع الجيران خاصة.

وهي من أجل أن تتمتع بالتفوق، وبعد أن أدركت أن الفجوة بينها وبين العرب آخذة بالضيق، أخذت تبذل جهودا مكثفة في هذا المجال، بدأت تسعى إلى الأخذ بالخيار النووي، خاصة أنها قطعت شوطا كبيرا في هذا المضمار وهي على إدراك بأن العرب لن يلحقوا بها.

تهدف إسرائيل من وراء ذلك، إلى تقوية موقفها السياسي والعسكري، وتسعى إلى تحقيق فكرة الردع بتقوية الشكوك حول إمتلاكها لهذا السلاح، ولذلك لجأت إلى إستراتيجية الغموض.

وكما هو معلوم فإن الدول تلجأ إلى صناعة الأسلحة من أجل تحقيق أهداف سياسية وعسكرية، ففي المجال العسكري تهدف إلى مضاعفة قوتها العسكرية من أجل إمتلاك قوة رادعة ترهب بها خصومها، وتحقق لها النصر في أي حرب قد تقوم، وبذا يمكنها فرض إرادتها وتحقيق أهدافها وبسط نفوذها، وتضيف الأسلحة النووية إلى قدرة الدولة قوة تدميرية هائلة، لذا تسعى إسرائيل إلى ذلك مما قد تؤثر على الوجود الإسرائيلي بما يعني أنها تهدف من إمتلاكها لهذا النوع من السلاح إلى تحقيق أهداف سياسية تتضمن دعم وجودها وفرض هيمنتها وتحقيق أهدافها.

وتتناول الباحثة في هذا الفصل تسلح إسرائيل النووي وهدفها منه في ضوء عقائد صانع القرار الإسرائيلي وموقف صناع القرار الإسرائيليين من التسلح النووي وأهميته لإسرائيل.

المبحث الأول: الإستراتيجية النووية الإسرائيلية:

بدأ الكيان الصهيوني يخطط للحصول على تكنولوجيا نووية وتدريب الخبراء المختصين لديه منذ قيام الدولة مباشرة في أيار/ مايو سنة ١٩٤٨، وقد شجع أول رئيس لهذا الكيان وهو

عالم الكيمياء الحيوية (حاييم وايزمان) علماء الذرة الصهاينة، واستحدث لهم دائرة لأبحاث النظائر في معهد وايزمان وهو أحد المؤسسات العلمية الرئيسة في فلسطين المحتلة).[١]

وتبنى رئيس حكومة إسرائيل (ديفيد بن غوريون) هذه الفكرة في مرحلة مبكرة جدا، رغم أنها كانت في سنوات الخمسينات مجرد أمل للمستقبل القادم، ولم يعثر بن غوريون على المواد اللازمة للشروع بمشروعه النووي السلمي إلا خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٥- ١٩٥٨ حينما عاد إلى مقعد السلطة، وتجذرت العلاقات الخاصة بين إسرائيل وفرنسا.

كان هناك ثلاثة أشخاص بمثابة المحرك الرئيسي لهذا المشروع: زعيم إسرائيل آنذاك، ومستشاره العلمي(آرنست ديفيد برجمان)، ورئيس الشعبة التنفيذية التابعة لهما(شمعون بيرس)، لقد آمن بن غوريون بأن بمقدورالعلماء الإسرائيلين تزويد إسرائيل بالحلول الناجعة لمشكلة الأمن التي تعانيها، وكان آرنست يعمل مستشارا لبن غوريون في القضايا النووية لسنوات طويلة، وقام بن غوريون بتجسيد الوضع الدولي لتجسيد الحلم، ولا شك أنه ولولا هؤلاء الثلاثة لما إنطلقت فكرة المشروع النووي الإسرائيلي إلى حيز الوجود.

بدأت خطة المشروع النووي لدى بن غوريون في ظل ما صوره الإسرائيليون على أنه الكارثة التي حلت باليهود إبان الحرب على أيدي النازيين، وزودته العبر التي استقاها من تلك الحرب الحجة لذلك، والمحفز للعمل من أجل الفكرة،إستغل الإسرائيليون المحارق النازية لقيام دولتهم ثم تسليحها تفهم الآخرون إلتزام بن غوريون للحصول على أسلحة نووية، فقد تحولت المخاوف التي إنتابته إبان عهد المحارق إلى سياسة وطنية.

كان بن غوريون يدرك تماما عمق الكارثة التي حلت باليهود خلال الحرب العالمية الثانية ويشعر بالكثير من الخوف على أمن إسرائيل.[٢]

ونضيف إلى ذلك إنتباه بن غوريون لحقائق الحياة المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي، وكيف وضع بن غوريون سياسة الأمن على رأس أولوياته،ورغم أن حرب ١٩٤٩ إنتهت بإنتصار إسرائيل إلا أنه كان على قناعة تامة بأن إنتهاء الأعمال العدائية لن يقود إلى سلام دائم،بل إلى هدنة مؤقتة حتى تبدأ الجولة التالية من المواجهات العسكرية بين إسرائيل والدول العربية.

١الحايك،حسني إبراهيم (١٩٩٣)،أنتحار شمشون أسرار أسلحة الدمار الشامل (بيروت:دار النفائس) ص ٤٥
٢عقيلي،بدر (٢٠٠٤)،إسرائيل والقنبلة النووية، (عمان: دار الجليل)، ص ص. ٢١،٢٠

المطلب الأول: المفهوم الإستراتيجي للسياسة النووية الإسرائيلية

عند الوقوف على الموقف الإسرائيلي من تملك السلاح النووي نلاحظ أنه في مقابل دعوات تملك السلاح النووي والإعلان عنه، نجد أن هناك أصواتا تحذر من أخطار تملك السلاح النوووي أو السعي إلى ذلك، لأن هذا الأمر سوف يقابل بجهد مماثل من الدول العربية، أو السعي لذلك واستقطاب المؤيدين للموقف العربي، وقد يصل الأمر إلى أن تكون هناك ضمانات دولية للبلدان العربية مقابل السلاح النووي الإسرائيلي. وأن الإعلان عن تملك إسرائيل للسلاح النووي سيدخل المنطقة مرحلة جديدة تتسابق فيها الدول للدفاع عن نفسها لأن معاركها سوف تكون مصيرية.[1]

ويؤكد مئير يعيل أحد زعماء حزب العمل والمحلل الإستراتيجي وعضو الكنيست، أن إسرائيل تميزت باستخدامها سلاحها التقليدي وحققت به نتائج أفضل مقابل الكم العربي، ويوضح بأن إمتلاك إسرائيل للسلاح النووي سوف يضر بشدة بجهودها في سبيل الإنخراط في منظومة دول المنطقة. وعلى حكومة إسرائيل تبني الدعوة إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل على صورها كافة.

وقد إستفادت الحكومات المتعاقبة في إسرائيل كثيرا من هذا التضارب الحادث على المستوى الفكري الإستراتيجي في إسرائيل،وهذه المناقشات العلنية لموضوع الرادع النووي وأهميته بالنسبة للدولة العبرية.

ودخل المسؤولون الإسرائيليون في عدة نقاشات علنية لموضوع الخيار النووي، إما مباشرة أو بطريقة متوارية، من خلال التصريحات المعارضة لتملك السلاح النووي، ولكنها تصريحات تحمل في طياتها التأكيد على هذا التملك.[2]

إن إسرائيل تهيء الرأي العام لكي تبدأ اللعب بالورقة النووية صراحة فقد بدأت مناقشة القدرة النووية صراحة وقد كتب فليدمان من مركز الأبحاث الإستراتيجية في تل أبيب في مجلة وزارة الخارجية الإسرائيلية " أن الأنتقال للأسلحة الذرية هو ما يلزمنا الآن لتغيير الوضع الراهن في المنطقة تغييرا جذريا وعلى إسرائيل أن تمتلك قوة ذرية تكفي لضرب الأهداف الضخمة، مما يرغم العرب على حوار إستراتيجي مع إسرائيل." وكتب اللواء الإحتياط رافيف " طالما أن الإحتياطات البشرية محدودة في إسرائيل فلا بد من مستوى جديد من ناحية النوعية أي التسليح الذري " وقالت مجلة أيا ويك:

"أوصت مجموعة من أهم الإقتصاديين في إسرائيل بالحد من الأسلحة التقليدية وتطوير السلاح النووي التكتيكي فهذا يخفف من الصعوبات الإقتصادية في إسرائيل " ونشرت معاريف

١عطية، ممدوح (١٩٩٦)، خطر السلاح النووي الإسرائيلي (بيروت: دار النفائس) ص ٥٢

٢جابر، فؤاد (١٩٩٤)، الأسلحة النووية وإستراتيجية إسرائيل (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية) ص ص ٢٥٤، ٣٤٦

مقالات كتبها أخارونسن من الجامعة العبرية يبين فيها أن القنبلة الذرية علاج شاف لكل الأمراض الإقتصادية والديون الخارجية لإسرائيل. وهناك بعض الشواهد التي تنفي أن تكون إسرائيل دولة نووية مثلا "إنها لم تعلن رسميا عن إمتلاكها لأسلحة نووية،ولم تقم بنوع من التفجيرات التي تعد رسالة ترسل إلى الدول التي تريد ردعها وطالما أن إسرائيل لم تقم بذلك فإن عنصرا من عناصر الردع الأساسية ينفى ".

أما عن الإعلان الرسمي لإمتلاكها الأسلحة النووية، فقد قامت إسرائيل بالإعلان رسميا على لسان أفرايم كاتزير في ٢ ديسمبر ١٩٧٤ وهذا يعتبر رسالة إلى من يعنيهم الأمر، فإما أن يصدقوها أو لا فهذا أمر متروك لهم.[١]

ويقول يوفال نئمان ((إن الإعلان عن السلاح سيضع القادة العرب تحت ضغوط السير في طلب الأسلحة النووية على الرغم من تكلفتها المرتفعة وحاجتها إلى تكنولوجيا متقدمة)) وقد لخص أحد المسؤولين الإسرائيليين السياسة النووية الإسرائيلية بقوله "إن إسرائيل لن تكون الدولة الأولى التي تدخل السلاح النووي للمنطقة، ولكنها لن تكون الثانية التي تفعل ذلك " ولفهم هذا التصريح في موضعه لابد من توضيح مصطلحات ثلاثة:

- إستعداد الخيار النووي: وهو ما يعني وجود القدرة والإستعداد لدى إسرائيل على إنتاج السلاح النووي خلال وقت محدد، ولكنها لم تنتجه حتى الآن.
- استعداد قنبلة القبو: وهو ما يعني أنه قد تم تركيب السلاح النووي، وأن إنتاجه لم يشعر به أحد.
- الإستعداد الواضح:وهو ما يعني الإعلان عن تملك سلاح نووي ووجوده فعلا في إسرائيل.[٢]

ولذا فإننا إذا ذهبنا إلى التصريح الأخير وأخضعناه للمفاهيم الثلاثة السابقة، فسيتضح لنا أن إسرائيل حرصت على فرض الغموض على عوامل لجوئها للتهديد النووي، وأنها لن تستخدمه مباشرة أو علانية. والأمر الثاني هو إفتراض أن الخيار النووي سوف يشكل المخرج الأخير ولن يتم إستخدامه إلا في حالة مواجهة الدولة لخطر يهدد وجودها،وأن هذا الإستخدام لن يكون الملاذ الأخير، أو ما يمكن أن نسميه ((خيار شمشون))، والأمر الثالث هو أن التصريح يأتي في إطار ما تفرضه القيادة الإسرائيلية من سياسات التعمية المتعمدة على متحدثيها ومن يتناولون من خبرائها سياستها النووية، فهي لم تحجر عليهم تفكيرهم أو حديثهم إنما طالبتهم بتحميل المعاني، وترك المستمع أو المتلقي يفهم المعنى الذي يريده. وكما وصفه البعض، فإن

١هويدي، أمين (١٩٨٣)، الصراع العربي الإسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية) ص ٣٦٧

٢جابر، فؤاد (١٩٩٤)، مرجع سابق ص ٥٣٥

السلاح النووي الإسرائيلي ((لا يشهر وإنما يشعر بظله حتى يكاد يلمس))، ولذا أود أن أذكر ما أعلنه الفني الإسرائيلي مردخاي فانونو عن تملك إسرائيل الخيار الذري، وإن هناك ما يقرب من مائتي رأس ذرية جاهزة في إسرائيل، وحوالي خمسة وثلاثون رأسا نوويا حراريا كانت لدى الكيان الصهيوني حتى نهاية ١٩٦٨ وتتسائل الباحثة في هذا الأمر هل هذا الإعلان يأتي في سياق خدمة المخطط الإسرائيلي عن الإعلان المستتر لتملك الخيارالنووي، هل مردخاي فانونو كان متواطئا مع المخابرات الإسرائيلية في هذا الأمر أو أنها خدعته ليعلن ذلك،ولكن الملاحظ أنه لم يصدر أي إستنكار إسرائيلي لما نشره فانونو، وأن محاكمته تمت بعدما أعلن عن إختطافه من إنجلترا، كانت بسبب رئيسي، هو إفشاؤه معلومات سرية دون التصريح بذلك.

وفي كانون الثاني ١٩٧٦ضج العالم عندما نشر في واشنطن تقرير لوكالة الإستخبارات المركزي(سي. آي.إيه) جاء فيه أن إسرائيل تمتلك قنابل نووية منذ عام ١٩٧٤،وكان هذا أول تقرير رسمي يثبت هذه الحقيقة.

ومنذ الثمانينات قد تسلط الضوء على الرادع النووي الإسرائيلي، وأفردت له الدراسات والأبحاث أكثر من ذي قبل، ليصبح هذا الأمر أكبر سر معلن.[١]

ومنذ ذلك الوقت أصبحت القنبلة الذرية الإسرائيلية الحقيقة الغائبة علنا، ولكنها ليست بالغائبة فعلا، وأصبح الرادع النووي سلاحا مشهرا ضد أعدائها. وأصبحت القوة الإسرائيلية النووية، قوة معترفا بها تضعها بعض المعاهد البحثية الإستراتيجية في المرتبة السادسة عالميا،وأنها تملك فوق المائة من الرؤوس النووية، ومختلف وسائل الإيصال من صواريخ وطائرات وقذائف مدفعية، وألغام وغواصات، ولكن من الواضح أن الخيار النووي قد حظي بالإهتمام من كافة أوساط المسؤولين .في إسرائيل، ولضمان المشاركة الأكبرفي إتخاذ القرار شكلت وزارة الدفاع الإسرائيلية، لجنة مؤلفة من ثمانية وتسعين عضوا من العسكريين العاملين والمتقاعدين ومن الخبراء الأمنيين والإقتصاديين والعلماء والباحثين والأكاديميين والسياسيين من مختلف الإنتماءات والأحزاب.[٢]

وتهدف اللجنة إلى بحث مختلف التوجهات والآراء لبحث المرتكزات الرئيسية الأساسية لإستراتيجية إسرائيل وعقيدتها العسكرية، والتي ظلت دائما في إطار الإجماع السياسي والحزبي، في ضوء تصاعد دور الخيار النووي ومراجعة الخطط الأمنية في ضوء عوامل محددة منها طبيعة العدائيات التي تخطت دول الطوق إلى مناطق لا يستطيع الجيش الإسرائيلي بأسلحته

١نفس المصدر

٢هويدي، أمين (١٩٨٣)،مرجع سابق، ص ٣٥

التقليدية الوصول إليها لاعتبارات متعددة، منها الإتفاقيات السلمية مع بعض البلدان المحيطة (الأردن – مصر). [1]

وأن طبيعة هذه العدائيات قد تكون مؤثرة في إسرائيل في حال إستخدام أسلحة غير تقليدية كيميائية وبيولوجية ضدها. وعمل إيهود براك رئيس الوزراءالإسرائيلي على تكريس مباديء العقيدة القتالية والإستراتيجية العسكرية الجديدة، التي توصلت إليها هذه اللجنة بهدف وضع تصور إستراتيجي لما أسماه خطة الدفاع عن إسرائيل حتى نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وذلك باتباع إستراتيجية عسكرية مزدوجة، تقوم على أساس مزجي للردع والدفاع، على الرغم من سياسة الغموض التي ما زالت متبعة في إسرائيل من الإمتناع عن تملك أسلحة نووية، ويبدو أن إسرائيل بهذا الأمر لا تريد إغضاب حليفها الإستراتيجي الأكبر الولايات المتحدة الأمريكية في حالة إعلانها عن تملك سلاح نووي، لأن ذلك يمثل إحراجا للولايات المتحدة الأمريكية وجهودها في سبيل الحد من إنتشار السلاح النووي، وإذا غضت هذه الأخيرة الطرف عن تملك إسرائيل السلاح النووي – وهو واقع فعلا دون إعلان –فإن ذلك يؤكد ما نسميه بمعيارية القياس أو الكيل بمكيالين، وإسرائيل تعتمد على الولايات المتحدة في تنمية قدرتها على الشق الدفاعي من خططها الإستراتيجية المستندة إلى تطوير وسائل إيصال الأسلحة النووية، أوإقامة حائط الصد الصاروخي والدفاعي ((الحيتس))، الجدار الفاصل بالعربية. [2]

يرى معظم الباحثين أن فترة التسعينيات هي الفترة التي ظهرت فيها الجرأة الإسرائيلية أكثر من ذي قبل من حيث الإعلان عن إستخدام السلاح النووي كسلاح رادع بالدرجة الأولى وحاسم بالدرجة الثانية ولعل أكثرالباحثين الإسرائيليين تجسيدا لمبدأ الردع هو روبرت هيركابي، حيث أن الدوافع التي حكمت في رأيه القرارالإستراتيجي الإسرائيلي لحيازة السلاح النووي هي: ردع العرب في حالة وقوع هزيمة تقليدية، وبالتالي الحسم وترك الشرق الأوسط ولقد تعددت البدائل لديه من الرد كسلاح تكتيكي في ميدان المعركة، إلى ردع العرب عن إمتلاك سلاح نووي وضرب المدن الإسرائيلية، أو إستخدامه كسلاح نفسي ضد العرب والدول الإسلامية، وضمان إستمرار تزويد الولايات المتحدة لإسرائيل بالأسلحة التقليدية، وضمان نهائي لإسرائيل إذاأجبرت على إعادة الأراضي المحتلة، بالإضافة لإستخدام السلاح كورقة مساومة على المال مع دول أخرى.ويذهب شلومو أهرنسون إلى الردع النووي بذكر أنواع السلاح الإسرائيلي من قنابل هيدروجينية وذرية وقنابل نيوترون، وذلك لردع العرب وإجبارهم على التسوية السياسية مع إسرائيل والسعي نحو حل وسط بإقامة جيش إسرائيلي جديد ((صغير

١نفس المصدر

٢الجزائري، محمد (٢٠٠٠)، السباق النووي بين العرب وإسرائيل (دمشق: الأوائل) ص١٣٢.

ومتطور ومتحرك ويمتلك قدرة نووية فعالة من هيدروجينية وذرية وقنابل نيوترون، والكلفة هنا أقل من تكلفة جيش كبير ومتضخم)).

إن القوى السياسية تنقسم بين الأحزاب السياسية وهذا الإنقسام لا يتطابق أو يتوازى مع إنقسام المواقف المتخذة إزاء التسلح النووي، وبعبارة أخرى،إن الإنتماء الحزبي لفرد من الأفراد لا يدل بالضرورة على موقفه من المسألة النووية أو رؤيته لها.[١]

لقد وجد في السنوات الماضية نوع من العلاقة المتبادلة، إذ أن زعامة حزب رافي (قائمة عمال إسرائيل) التي تكونت بصورة أساسية من ديفيد بن غوريون وموشيه دايان وشمعون بيريز دعت إلى حيازة الأسلحة النووية بينما عارضت أحزاب أخرى مثل حزب العمال الموحد (مبام) اليساري وحزب وحدة العمل (أحدوت هعفودا) القومي اليساري تسلح إسرائيل بالأسلحة النووية. وكان حزب رافي يدعى الحزب النووي.

في هذه الأيام أن الكثير من الأحزاب، بما في ذلك الكتلتان السياسيتان الرئيسيتان المعراخ (التجمع) والليكود (التكتل)، تضم أعضاء يتخذون مواقف متعارضة إزاء المواقف النووية، إن بعض الأشخاص الذين يدعون (حمائم)يؤيدون حيازة إسرائيل للأسلحة النووية، بينما يعرض الصقور التشديد والتطرف في المؤسسة الحاكمة الإسرائيلية لإمتلاك إسرائيل للأسلحة النووية.[٢]

وأحد التفسيرات لهذه الظاهرة أن عددا من المفكرين والسياسيين الإسرائيليين يعتبرون التسلح النووي بديلا من جميع أو بعض الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ حرب حزيران /يونيو ١٩٦٧.

إن المدرسة الفكرية المؤيدة للتسلح النووي تعتبر الأسلحة النووية مكونا أساسيا لأمن إسرائيل، والمدرسة الفكرية التقليدية التي تعارض حيازة الأسلحة النووية على الأقل مادام العرب لم يحوزوا هذه الأسلحة.

ومن الجلي تغلب أصحاب المدرسة الفكرية الأولى على أصحاب المدرسة الفكرية الثانية، إذ أن إسرائيل لديها ترسانة متنامية من الأسلحة النووية.

أما فيما يتعلق بالإنجازات النووية في فترة حكم الأحزاب، نجد إن الميراث النووي الإسرائيلي، يرتبط أساسا بفترة حكم حزب العمل من عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٧٧، الذي جاء فيه حزب الليكود إلى السلطة وشهدت هذه الفترة نقلة نوعية في تطور الرؤوس النووية الإسرائيلية حتى عام ١٩٨٤،وبعد أن شكلت الحكومتان الإتلافيتان اللتان إستمرتا في الحكم حتى ١٩٩٢ إستمر تطوير هذه الرؤوس النووية وتنويعها وتحديثها طيلة فترة التسعينيات.[٣]

١نفس المصدر

٢هويدي، أمين (١٩٨٣)، مرجع سابق ص ص ٨٠ – ٨٨.

٣عطية، ممدوح (١٩٩٦)، مرجع سابق، ص ٩٨.

بدأ حكم حزب العمل من عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٧٧ إلا أنه لم يتم تصنيع القنابل الذرية إلا في النصف الثاني من الستينيات، واستنادا إلى تقارير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، المقدمة إلى لجنة الطاقة الذرية، أن إسرائيل تمكنت بطريقة ما، من فصل البلوتونيوم في مفاعل ديمونا في نهاية ١٩٦٦ وبداية عام ١٩٦٧ وصنعت قنبلتين أو ثلاث قنابل ذرية بقوة ١٩ كيلو طن، ويحتمل أنها أصبحت خمس إلى ست قنابل في عام ١٩٦٩ وعام ١٩٧٠، حيث أكد ذلك مدير المخابرات المركزية في حزيران / يونيو ١٩٧٠.

ويؤكد بيتر براي، مستندا إلى تقرير لمجلة تايمز الأمريكية كتب تحت عنوان ((كيف حصلت إسرائيل على القنبلة ؟)) أن إسرائيل أصبح لديها ٣ قنابل ذرية في عام ١٩٧٣، عندما بدأ الهجوم المصري والسوري، وكان بإمكانها إلقاؤها بواسطة طائرات الفانتوم أو كفير، حيث أعطت غولدا مئير أوامرها إلى وزير الدفاع آنذاك موشي ديان بتجهيزها بعد أن تراجع الجيش الإسرائيلي وتمكن المصريون من صد الهجمات الأولى المضادة بعد عبور قناة السويس، كما تمكن السوريون من دحر القوات الإسرائيلية في الهجوم الشامل في هضبة الجولان، إلا أنه تم تغيير موازين الحرب. وفي عام ١٩٧٤ زيدت قوة مفاعل ديمونا من ٣٠ ميغاوات إلى ٧٠ ميغاوات.[١]

وهكذا نجد أن فترة حكم الليكود شهدت تطورا مذهلا للقدرة النووية:

فقد تم رفع قدرة المفاعل النووي ديمونا من ٧٠ ميغاوات إلى ١٥٠ ميغاوات، وذلك في عهد حكومة مناحيم بيغن في عام ١٩٧٧.

إجراء تجربة جزر الأمير إدوارد النووية ١٩٧٩. وكانت الأولى من نوعها منذ إنتاج القنبلة النووية في إسرائيل في النصف الثاني من عقد الستينيات،وقد أجريت في جنوب شرق رأس الرجاء الصالح في جزر الأميرإدوارد بالتعاون مع دولة جنوب إفريقيا في أيلول / سبتمبر ١٩٧٩.

تصنيع القنبلة الهيدروجينية (الإندماجية)، وذلك في الفترة من عام ١٩٨١- ١٩٨٣، حيث قامت إسرائيل ببناء وحدات لإنتاج ((الليثيوم ٦)) في مفاعل ديمونا، ومن ثم إنتاج التريتيوم والديتريوم، إضافة إلى إقامة منشأة خاصة لتصنيع تلك المواد وتحويلها لقنبلة هيدروجينية، ولقد أثارت هذه المسألة جدلا من حيث إذا كانت إسرائيل تريدها للشرق الأوسط أم لمناطق أخرى.[٢]

١حسان، فتحي محمود (١٩٨٧) بنية إسرائيل النووية (القاهرة: الهيئة العامة للإستعلامات) ص ١٢١
٢الهاشمي، سيرين (١٩٧٧)، التسلح النووي الصهيوني (بغداد:مجلة الدراسات الفلسطينية العدد ٢٧) ص ٣٩٠

المطلب الثاني الضربة الوقائية:

لا بد لنا من الإشارة إلى المبادئ الأساسية التي تعتمدها القيادة الإسرائيلية في رسم إستراتيجيتها النووية والتي يمكن تحديدها بما يلي:

أولا: الضربة الوقائية: وهو مبدأيشكل إمتدادا نوويا منطقيا للإستراتيجية الإسرائيلية المفضلة في مجال الحرب التقليدية، والتي تدعو إلى عدم إنتظار قيام الطرف المعادي بتنفيذ مخططاته الهجومية بل إستباق ذلك من خلال التركيز على ضرورة إجهاض تلك المخططات خلال مراحل التحضير لها.

وعلى الصعيد النووي فإن إعتماد القيادة الإسرائيلية لمبدأ الضربة الوقائية الأولى يمكن أن يكون ذا شقين:

أ- عند الشعور بأن ميزان القوى التقليدية بين إسرائيل والعرب يعاني من خلل كبير مما قد يعني أن المعركة سوف تكون خاسرة لا محالة إن لم يتم اللجوء للخيار النووي.

ب- الإفتراض أو التأكد أن العرب باتوا يمتلكون أسلحة نووية أو أنهم يتمتعون بالقدرة على إنتاجها ضمن مهلة زمنية قصيرة، تدفع إسرائيل إلى الشعور بأن الخطر بات أكبر من أن تتحمله.[١]

ويفترض إعتماد إسرائيل لمبدأ الضربة الوقائية أن تكون ترسانتها النووية قد أصبحت تشمل على أسلحة ووسائل إيصال ذات دقة عالية في الإصابة فضلا عن قدرة على الإختراق والتدمير بشكل يمكن من إستخدامها كأسلحة معاكسة للقوة، أي ضد وسائل الإيصال النووي والتقليدي العربية القادرة على تشكيل خطر إستراتيجي على الأراضي الإسرائيلية كقواعد صواريخ أرض- أرض إلى جانب إستخدامها كسلاح تدمير شامل (معكس للقيمة) ضد المدن والمنشآت الحيوية الأخرى.

ثانيا: الضربة المعاكسة الثانية:وهي إستراتيجية قد لا تسمح الظروف باعتمادها نظرا للمحدوديات الإستراتيجية والبشرية والإقتصادية التي تعاني منها إسرائيل، إلا أنها تبقى على الرغم من ذلك واردة، وبخاصة لدى إقتصار (الخط الإستراتيجي العربي) على المجال التقليدي،أي أن إسرائيل قد تبقي على أسلحتها النووية كسلاح مضاد إستراتيجي للرد على الهجمات العربية المحتملة على المدن والأهداف الحيوية في عمق الأراضي الإسرائيلية ويمكن لهذا الرد النووي أن يشمل على الظروف التالية:

أ. الرد على الهجمات العربية الحيوية المركزة على المدن الإسرائيلية بهدف تدميرها وإلحاق الخسائربها.

١الجزائري، محمد(٢٠٠٠)، مرجع سابق ص ص ٩٩٠ - ٩٩٥

ب.الرد على إستخدام العرب المحتمل للأسلحة البيولوجية والكيميائية التي تحسب حسابها إسرائيل كثيرا.

ج. الرد على إحتمال لجوء العرب إلى الخيار النووي قبل لجوء إسرائيل إلى ذلك.

ويرى بعض الخبراء الإستراتيجيين أن قضية إستخدام السلاح النووي التي تتعامل معها الإستراتيجية الإسرائيلية من حيث إحتلالها مكانة أصلية في نظرية الأمن الإسرائيلية، يمثل أخطر معالم المرحلة الراهنة وأن إحتواء المذهب العسكري الإسرائيلي مبدأ الإستخدام النووي في مسارح العمليات يشكل أبرز وأخطر تطور راهن في الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي ومذهبه العسكري، وأعتقد أن هذا ما أرادته إسرائيل لأنه يمثل رادعا إستراتيجيا يجعل الآخرين يفكرون فيه.[١]

المطلب الثالث:الملامح الرئيسية لتملك إسرائيل للسلاح النووي:

لقد سعت إسرائيل منذ بداية نشأتها إلى أن تخطو نحو إمتلاك السلاح النووي في ظل إيمان من القيادة السياسية بهذا الأمر خاصة منذ تولي حاييم وايزمان عالم الكيمياء رئاسة الدولة في إسرائيل وأيضا كان رئيس الوزراء ديفيد بن غوريون مقتنعا بأهمية إمتلاك إسرائيل سلاحا رادعا، وكان السلاح النووي هو الحل الأمثل في فكر القيادة السياسية.

في الخامس عشر من آب / أغسطس ١٩٤٨ بدأت أولى خطواتها نحو هذا الهدف بإنشاء وحدة علمية تتبع فرع البحوث والتخطيط بوزارة الدفاع حيث قامت بإجراء مسح أولي شامل للخامات الذرية في صحراء النقب واكتشفت وجود ترسيبات كبيرة للفوسفات المحتوي على اليورانيوم.[٢]

هنالك العديد من العناصر التي ساعدت إسرائيل في تنفيذ برنامجها النووي ويمكن تحديدها بما يلي:

- بناء القاعدة العلمية والمعلوماتية والخبرات والكوادر اللازمة للعمل في برنامجها النووي من خلال مؤسسات وهيئات علمية في إسرائيل.
- التعاون مع الدول المهتمة بالموضوع النووي.
- العمل على تجهيز البنية الأساسية من المفاعلات والمنشآت النوعية اللازمة.
- وسائل الإيصال وتطويرها.

١نفس المصدر

٢هيرش، سيمون (١٩٩٢)، الخيار شمشون أسرار وخفايا الترسانة النووية الإسرائيلية (دمشق: دار الكتاب العربي) ص ٤٣

- مؤسسة الطاقة الذرية الإسرائيلية التي تأسست في الثالث عشر من حزيران / يونيو ١٩٥٢ ورئيس الوزراء يتولى إدارتها ورئاستها بنفسه، وللمؤسسة إرتباط وثيق بجميع المراكز العلمية والبحثية في الخارج وتستهدف المؤسسة التخطيط البعيد المدى وتقديم النصائح والتوجيهات للحكومة الإسرائيلية في هذا المجال وتوجيه العملية البحثية لتحقيق الأهداف الموضوعة والتنسيق بين الهيئات العلمية والبحثية وتوجيه البعثات في الخارج.

- هيئة تطوير وسائل القتال تأسست كلجنة تابعة لوزارة الدفاع في ١٥آب / أغسطس ١٩٤٨ كأول إتجاه حكومي رسمي في هذا المجال، إهتمت بالقيام بعملية مسح كامل للأراضي المحتمل وجود الخامات اللازمة للنشاط الذري فيها، وتحولت اللجنة في عام ١٩٥٢ إلى هيئة تطوير وسائل القتال وهي تابعة لوزارة الدفاع.

- المجلس القومي للبحوث والتطوير: أنشيء في شباط / فبراير ١٩٦٠ ويهدف إلى تنسيق البحوث العلمية والتكنولوجية على مستوى الدولة وتقديم المشورة للحكومة في السياسة العملية.

- جمعية الأشعة الإسرائيلية: وتركز نشاطها في مجال السلامة النووية والوقاية من الإشعاع وتضم جميع الأنشطة العاملة في هذا المجال وتشرف الجمعية على سياسة الرصد الذري للمراقبة والتحذير من الإشعاعات الذرية وتنتشر في إسرائيل حوالي ٢١ محطة رصد. [1]

ويوجد أيضا المعاهد والجامعات العاملة في المجال النووي التي ترتبط بإهتمام بهذا المجال وأهمها:

- معهد إسرائيل التقاني (التخنيون): تم إفتتاحه في عام ١٩٢٤ بعد فترة الإنتداب البريطاني على فلسطين يهدف إلى تخريج الفنيين في المجالات الحرفية، وتطور العمل فيه حتى أصبح من أكبر المؤسسات العلمية في إسرائيل والعاملة في مجال العلوم والتكنولوجيا، ويشمل المعهد قسما في الهندسة النووية يهدف لتخريج فنيين ومتخصصين يعملون في فيزياء المفاعلات النووية، ويضم أيضا تخصصات مهمة في مجالات الإلكترونيات والطيران والكائنات الدقيقة. [2]

- معهد وايزمان للعلوم: الدكتور حاييم وايزمان هو الذي أنشأ هذا المعهد عام ١٩٣٤ في ((رحبوت))ويهتم المعهد بدراسة الفيزياء النووية، وأبحاث النظائر المشعة، والإلكترونيات الرياضيات التطبيقية، الكيمياء العضوية والبيوفيزياء، وهناك العديد من الأفرع العلمية من خلال أقسام خاصة تمنحدرجة الدكتوراة في العلوم، وتخرج أبحاث المعهد إلى المجال التطبيقي من خلال إتفاق خاص مع بعض الشركات.

١نفس المصدر

٢عطية، ممدوح حامد (١٩٩٦)، مرجع سابق ص ٤٠

- الجامعة العبرية بالقدس: وقد أنشأت عام ١٩٢٥، وهي أقدم جامعة في إسرائيل وتحتوي العديد من الكليات في مجالات العلوم الإنسانية والعلمية وتشمل أقسام الفيزياء النووية والكيمياء الفيزيائية وتختص بكل ما يتعلق بالذرة فيزيائيا وكيميائيا.
- جامعة تل أبيب: وهي تشتمل على قسم للطبيعة النووية.
- المركز الرئيسي للإشعاع والنظائر بتل أبيب
- معمل الفيزياء الإسرائيلي في القدس
- جامعة بن غوريون في النقب
- جامعة بار – إيلان في رامات غان
- جامعة حيفا.[١]

بالإضافة إلى ذلك سارعت إسرائيل بالإنضمام إلى المؤسسات العلمية العالمية في المجال النووي، وكانت من أول الدول التي إنضمت إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تم إنشاؤها في كانون الأول / ديسمبر ١٩٥٤، وانضمت من قبل إلى برنامج الولايات المتحدة المعرف ببرنامج الذرة من أجل السلام الذي أعلنه دوايت آيزنهاور.[٢]

وفي سياق الحديث عن برنامج إسرائيل النووي لا بد من الإشارة إلى الدول التي ساعدت إسرائيل بالحصول على الإمكانات النووية ومن أهم هذه الدول كانت فرنسا، الولايات المتحدة، وجنوب إفريقيا.

التعاون الفرنسي مع إسرائيل بالمجال النووي:

يوصف الدور الفرنسي بأنه دور فعال في دخول إسرائيل الفعلي للمجال النووي، قام ديفيد بن غوريون بالإتصال بالقيادة الفرنسية للتعاون في مجال الأبحاث النووية، الفرنسيون رحبوا بالتعاون مع إسرائيل لعدة إعتبارات أهمها: تقنين التعاون القائم بين العديد من العلماء الفرنسيين وبخاصة اليهود منهم، والعلماء الإسرائيليين الفرنسيين الذين هاجروا إلى إسرائيل وحرصهم الذي أبدوه للوقوف على أبحاث العالم اليهودي دوستروفسكي مدير معهد وايزمان في مجال إنتاج الماء الثقيل اللازم لإنتاج السلاح النووي، بالإضافة لرغبتهم بالوقوف على نتائج أبحاث العلماء الإسرائيليين في مجال إستخراج اليورانيوم من ترسيبات الفوسفات.[٣]

وفي تلك الفترة تعاطف قادة الحزب الإشتراكي الفرنسي الذي كان يرأسه بلوم مع حزب الماباي الإشتراكي في إسرائيل بقيادة بن غوريون، وتم التقارب الفني بين الجهتين وحدث بينهما تعاون وبخاصة بعد إنشاء مؤسسة الطاقة الذرية الإسرائيلية عام ١٩٥٢ ونظيرتها الفرنسية، ثم

---

[١] الهاشمي، سيرين (١٩٧٧)، مرجع سابق، ص ٢٣
[٢] عطية، ممدوح حامد (١٩٩٦)، مرجع سابق ص٤٤
[٣] نفس المصدر

عقد إتفاق رسمي بينهما في مجال التعاون النووي عام ١٩٥٣، تمت إحاطته بالسرية من كلتا الدولتين.

إن التعاون النووي الإسرائيلي الفرنسي له أهمية كبيرة من حيث إكتساب الخبرة النووية والحصول على الوقود النووي بعيدا عن الرقابة التي فرضتها الولايات المتحدة على إستخدام المفاعل النووي البحثي ناحال سوريك لكن صغر حجم المفاعل لم يتح له إنتاج الكميات الكافية من البلوتونيوم الصالح للإستخدام في إنتاج السلاح النووي.[١]

إن الإتفاق بين فرنسا وإسرائيل لم يكن يتضمن تزويد إسرائيل بمفاعلات نووية فرنسية، ولكن شمعون بيرس مدير عام وزارة الدفاع الإسرائيلية في تلك الفترة إستطاع إستغلال الوقف الناشيء عن دعوة غي موليه لإسرائيل للإتفاق على ((عملية قادش))والتي تعرف بالإتفاق الثلاثي فيما بينهما وبين بريطانيا والوقوف على مدى مساهمة إسرائيل في هذه الحرب، وفي إجتماعه في آب / أغسطس ١٩٥٦ أعرب بيرس لبورجس مونوري وزير الدفاع الفرنسي، عن رغبة إسرائيل أن يكون المقابل المادي من أجل المشاركة الإسرائيلية في الحرب هو حصولها على مفاعل نووي صغير قوته ١٠٠٠ كيلووات(ميغاوات).[٢]

في ٣٠ أيلول / سبتمبر ١٩٥٦ عقد إجتماع بين وفد فرنسي برئاسة وزير الخارجية آنذاك كريستيان بينو مع وفد إسرائيلي برئاسة غولدا مائير، وأقر المجتمعون الخطوط العريضة لطبيعة المشاركة الإسرائيلية، وكميات السلاح التي تحصل عليها إسرائيل، وأيضا الموافقة الفرنسية على إمداد باريس لتل أبيب بالمفاعل النووي المطلوب على أن تكون قوته ١٠ ميغاوات.[٣]

تم توقيع إتفاق سري بين البلدين في ١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٥٧ لتوريد مفاعل فرنسي قوته أربعة وعشرون ميغاوات، ليقام قرب ((ديمونا)) في صحراء النقب يستخدم اليورانيوم الطبيعي كوقود له، ويتم تبريده بالماء الثقيل وفي الأول من شباط / فبراير ١٩٥٨ وصلت إلى صحراء النقب المعدات الخاصة بالتجهيز والحفر لموقع المفاعل.

إن بناء المفاعل النووي الفرنسي في ديمونا يعد الخطوة الأولى والكبيرة في مجال التعاون الفرنسي الإسرائيلي في المجال النووي، بالإضافة إلى ذلك هناك المساعدات الفنية الفرنسية القيمة التي قدمتها فرنسا في عام ١٩٦١ ببيع إسرائيل ٧٢ قاذفة مقاتلة من طراز ((ميراج – ٣ سي))قادرة على حمل الأسلحة النووية وعلاوة على ذلك تعاون فرنسا مع إسرائيل في إنتاج الصاروخ ((أريحا)) القادر على حمل الرؤوس النووية، عام ١٩٦٦ المنتج بالإتفاق مع شركة داسو الفرنسية.[٤]

---

[١] البرغوثي، بشير شريف (١٩٨٥)،إسرائيل عسكر وسلاح،(عمان:دار الجليل) ص ص ٣٠٩، ٣١٥

[٢] الهاشمي، سيرين (١٩٧٧)، مرجع سابق، ص ٤٨

[٣] البرغوثي، بشير شريف (١٩٨٥)، مرجع سابق، ص ٧٨

[٤] عطية، ممدوح حامد (١٩٩٦)، مرجع سابق ص ٥٩

المطلب الرابع: التعاون الإسرائيلي مع الولايات المتحدة في المجال النووي:

بالنسبة لدور الولايات المتحدة يمكن أن نقسمه إلى دور ايجابي وآخر تضليلي وبخاصة للقوى العالمية والإقليمية المهتمة.

بالنسبة للدور الإيجابي،أمدت الولايات المتحدة إسرائيل بخبرتها النووية عن طريق علماء الذرة الأمريكيين الذين تعاونوا مع إسرائيل، وأيضا عن طريق البعثات التي كانت تستقبلها المعاهد والمختبرات البحثية المختلفة خاصة التي كانت تحت إشراف علماء يهود أمريكيين، والأهم من ذلك هو بناء أول مفاعل نووي بحثي المعروف بمفاعل ريشون ليزون عام ١٩٥٤ بقوة ٨ ميغاوات لإنتاج النظائر المشعة، ثم تصميم وبناء مفاعل بحثي آخر هو مفاعل النبي روبين بطاقة ٢٥٠ كيلووات لإنتاج الطاقة الكهربائية وتحلية مياه البحر ومشروع التخنيون الذري بقوة ٧٠٣٥ إلكتروفولت، والمسرع النووي التدريبي في معهد وايزمان، وبناء المفاعل الذري المعروف بناحال سوريك ومعمل الفصل النووي الحار التابع له.

وقد تمت عمليات نقل التكنولوجيا والتقانة الأمريكية، إما بموافقة الحكومة الأمريكية أو عن طريق عملاء إسرائيل بأن تتقدم إسرائيل وتخطو في إتجاه إمتلاك الأسلحة النووية.

أما فيما يتعلق بالدور التضليلي وهو الأهم الذي إستمر منذ الخمسينيات حتى الآن، التضليل المتعمد من قبل الإدارة الأمريكية التي قبلت به تفسير إسرائيل بخصوص إخفاء حقيقة مفاعل ديمونا.

عندما قابل الرئيس الأمريكي جون كينيدي رئيس الوزراء الإسرائيلي بن غوريون في فندق والدروف أستوريا في نيويورك في شهر آيار / مايو ١٩٦١ أعرب الرئيس الأمريكي عن قلق الإدارة الأمريكية من المعلومات المتوفرة والمؤكدة حول طبيعة المفاعل النووي في ديمونا وطالب كينيدي بإخضاع المفاعل لتفتيش ((الوكالة الولية للطاقة الذرية)).[٢]

الجدل بينهما توصل لحل وسط بالموافقة على قيام الولايات المتحدة وليس الوكالة الدولية للطاقة بإجراء التفتيش طبقا للشروط التي تحددها وزارة الدفاع الإسرائيلية، وقد حصلت إسرائيل مقابل الموافقة على هذا الإجراء بموافقة الإدارة الأمريكية على تزويدها بصفقة صواريخ هوك مضادة للطائرات، وكان عمل لجنة فلويدكلر التي تولت التفتيش على مفاعل ديمونا صوريا. [٣]

وبناء على ما تقدم قام وزير الخارجية الأمريكي الأسبق دين راسك في ١٥ أيار / مايو ١٩٦١ بإرسال رسالة سرية إلى وزير الخارجية المصري آنذاك، دكتور محمود فوزي قال فيها على الرغم من أن مفاعل ديمونا سوف ينتج كميات صغيرة من البلوتونيوم إلا أن العلماء

٢عطية، ممدوح حامد (١٩٩٦)، مرجع سابق ص ٤٧.
٣حسان، فتحي محمود (١٩٨٧)، مرجع سابق ص ٨٩.

الأمريكيين لم يجدوا أي دليل على أن إسرائيل لديها نية لإنتاج السلاح النووي وأن المفاعل النووي في ديمونا هو لأهداف سلمية فقط.[١]

والخطاب يحمل الجانب التبريري والدفاع الأمريكي المستمر عن إسرائيل مقابل المخاوف التي أبدتها الأوساط العربية والدولية من تصاعد إحتمالات إنتاج إسرائيل السلاح النووي واستمرت الولايات المتحدة الأمريكية على موقفها المساند لإسرائيل حتى أن هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية في عهد حكومة الرئيس ريتشارد نيكسون قام في ١٩٦٩ بإلغاء عملية التفتيش الأمريكية، وفي عام ١٩٦٨ كشف تقرير لمكتب المباحث الفيدرالية (FBI) عن أعمال التهريب التي قامت بها إحدى الشركات الأمريكية وتدعى (NUMEC) حددت إطار عملها في مجال تصنيع والمواد والمعدات النووية، فطبقا لإتفاق مع لجنة الطاقة الذرية فإنه يحق لبعض الشركات حيازة ومعالجة المواد النووية التي يمكنها الحصول عليها من اللجنة حتى يمكنها تحويلها إلى وقود للمفاعلات النووية التي تشرف عليها ثم تعيدهذه الشركات بقايا الوقود النووي إلى لجنة الطاقة الذرية الأمريكية التي كانت تعهد إلى شركة نيميك ضمن ماتعهد إليه من شركات لمعالجة النفايات النووية وفصل اليورانيوم والبلوتونيوم خلال شهرين على الأكثر وإعادة المواد المستردة إلى لجنة الطاقة الذرية.[٢]

وبعد ثلاث سنوات من عمل الشركة التي أنشئت في عام ١٩٥٧ إكتشفت لجنة تفتيش شكلها مكتب نيويورك التابع للجنة أن الشركة لم تورد المواد المستردة كلها وأن مدير الشركة زالمان شابيرا قد أخفى العديد من الأرطال من اليورانيوم المخصب وأن معظمه مملوك للحكومة الأمريكية وأنه قد ذهب إلى إسرائيل، ومع ذلك فقد تمت تغطية هذا الموضوع في إطار الحفاظ على العلاقات مع إسرائيل وجاء ذلك بتعليمات مباشرة من كيسنجر مستشار الأمن القومي في ذلك الوقت وجون أرلنغمان مستشار الرئيس الأمريكي للشؤون الداخلية.

وفي ٢٦ كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ تأكدت المعلومات الخاصة بإمتلاك إسرائيل للأسلحة النووية من خلال وثيقة للمخابرات المركزية الأمريكية نشرت طبقا لقانون حرية الصحافة من أن وكالة المخابرات المركزية (CIA) قد أيقنت في أيلول / سبتمبر ١٩٧٤ من تملك إسرائيل بعدد يتراوح بين ١٠ – ٢٠ قنبلة نووية١

ورغم ذلك كله إستمرت سياسة الإدارة الأمريكية في عدم التعليق على هذه الأنباء والتعتيم عليها على الرغم من أنه قد ثبت للإدارة الأمريكية تهديد إسرائيل الفعلي بإستخدام قنابلها النووية في حرب تشرين الأول/ أكتوبر مما دفعها إلى فتح مخازنها الإستراتيجية لإرسال السلاح إلى

١إدوارد، سعيد (١٩٩٧)، أسرار مكشوفة: سياسات إسرائيل النووية والخارجية (عمان: الأهلية للنشر) ص ص ٤٥٧، ٤٦٠

٢هيرش، سيمون (١٩٩٢)، مرجع سابق، ص ص ٩٩، ١٠٥

إسرائيل والذي بدا في التدفق في الرابع عشر من تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ حتى تمنعها من إستخدام السلاح النووي.[1]

التعاون الإسرائيلي مع جنوب أفريقيا:

إن العلاقات بين إسرائيل وجنوب أفريقيا كانت علاقات متميزة بين نظامين عنصريين وهم على قناعة بأن القوة هي الأسلوب الأمثل للحفاظ على وجودها.

إن جنوب أفريقيا قد وقعت إتفاق الحظر الجزئي للتجارب النووية في الجو والفضاء وعلى سطح الأرض في عام ١٩٦٣ إلا أنها إمتنعت عن توقيع إتفاق منع إنتشار الأسلحة النووية، ولم تخضع منشآتها لرقابة وكالة الطاقة الذرية وامتنعت من تأييد فكرة جعل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وكانت جنوب أفريقيا مصممة على تملك أسلحة نووية، وتزايد تعاونها مع إسرائيل من خلال تبادل الخبرات النووية والحصول على الوقود النووي الذي يحتاجه مفاعلها من جنوب أفريقيا، وانتقل هذا التعاون إلى مرحلة جديدة بعدما فكرت إسرائيل في إطار قيامها بتطوير قدراتها النووية وإنتاج قنابل تقنية.[2]

فقد قامت دلائل قوية على قيام إسرائيل بإجراء تجربة نووية بالإشتراك مع جنوب أفريقيا في منطقة تبعد حوالي ألف كيلو متر من الشواطئ الأفريقية بالقرب من الجزيرة التابعة لجنوب أفريقيا تسمى ((جزيرة ادوارد)) وكان التفجير فوق المحيط الهادئ على إرتفاع حوالي ٢٦ ألف قدم بقوة ٢- ٤ كيلو طن، وذلك في الساعة الواحدة بتوقيت غرينيتش من الصباح الثاني والعشرين من أيلول / سبتمبر ١٩٧٩، وقد إكتشفه القمر الصناعي الأمريكي فيلا ((Villa)) المزود بمقياسين لرصد الإنفجارات النووية، كما رصده المرصد الأمريكي في بروتوريكو. ولأن الرئيس الأمريكي جيمي كارتر خشي من الإفصاح عن طبيعة الإنفجار، فقد صدر بيان من

البيت الأبيض بعد النشر عن هذا الإنفجار أن سببه مرور نيزكين بسرعة كبيرة الواحد تلو الآخر وليس نتيجة إجراء تجربة نووية، وقدرت وكالة المخابرات المركزية (CIA) أن إنفجار ٢٢أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ نتج عن إطلاق قذيفة نووية من مدفع عياره ١٥٥ ملم إنتاج أمريكي، وأن الإنفجار كان تجربة مشتركة بين إسرائيل وجنوب أفريقيا لتجربة أحد النظم التكتيكية.

ونتيجة للمناقشات التي تمت في الجمعية العامة للأمم المتحدة حول هذا الموضوع أصدرت في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ أي بعد شهرين من الأخبار التي وردت عن التجربة المشتركة بين إسرائيل وجنوب أفريقيا قرارا بتشكيل لجنة من الخبراء لعمل تحقيق حول تحديد

١الناشف، تيسير (١٩٩٠)، الأسلحة النووية في إسرائيل (عمان: دار الفارس) ص ص ٨٥، ٩٠

٢مصطفى، حسين (١٩٩١)، إسرائيل والقنبلة الذرية (بيروت: دار الطليعة) ص ٤٨

مدى قدرة إسرائيل في المجال الذري، مسترشدة بالحقائق والشواهد التي تم تجميعها حول البرنامج الإسرائيلي الخاص بالتطوير النووي.

وقد قدمت لجنة الخبراء تقريرها في التاسع عشر من حزيران / يونيو ١٩٨١ إلى الأمين العام للأمم المتحدة الذي جاء فيه ((إن الغموض الذي تحيط به إسرائيل جهودها في المجال النووي يجعل من الصعب الجزم بإمتلاكها أسلحة نووية، ولكن الأمر الذي لاشك فيه أنه إن لم تكن إسرائيل لديها القدرة النووية فإن لديها القدرة على تصنيعها في فترة زمنية وجيزة)).[١]

واستمر التعاون بين جنوب أفريقيا وإسرائيل في مجال التطوير الخاص بالرؤوس النووية وتبادل الخبرات بين البلدين حتى بداية التسعينيات، وحتى قيام حكومة جنوب أفريقيا الجديدة بقيادة نيلسون مانديلا.

ولم يكن التعاون مع فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وجنوب أفريقيا هو المجال الوحيد للتحرك الإسرائيلي في الإتجاه النووي، بل هناك العديد من الأدلة التي تبين أن إسرائيل وسعت مجال تعاونها مع العديد من الدول مثل كندا والبرازيل والأرجنتين والغابون لتوفير الخامات والخبرات اللازمة لمفاعلها النووي في ديمونا وقامت بتبادل الخبرات وتقديم الدعم إلى البرنامج القومي الهندي، وقد بدأت هذه الإتصالات مبكرا لكنها نشطت في أعقاب تدمير إسرائيل المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١ ورغبة بعض الهنود في حث إسرائيل على ضرب المفاعل النووي الباكستاني.[٢]

١نفس المصدر

٢مصطفى، حسين (١٩٩١)، مرجع سابق ص ص ١٨

المطلب الخامس: المفاعلات النووية الإسرائيلية:

ذكرت سابقا أن إسرائيل لديها مفاعلات نووية وهنا ستعرض الباحثة أهم المفاعلات النووية وكيف نشأت وتطورت:

أولا: مفاعل ناحال سوريك:

يقع في وادي نهر سورك بالقرب من قرية ناحال سوريك، يطابق في تصميمه مفاعل ((ريشون ليزيون)) وهو أمريكي الإنتاج، وبدئ في بنائه في أيلول / سبتمبر ١٩٥٧ وانتهى في كانون الأول / ديسمبر ١٩٥٨ وافتتح رسميا في كانون الثاني / يناير ١٩٦٠، و تم الإشراف عليه وتصميمه وبدء التشغيل من قبل مؤسسة الطاقة الذرية الأمريكية الحكومية، وقد بلغت طاقته الإجمالية عند بداية التشغيل ميغاوتا واحدا، إرتفعت عام ١٩٦٩ إلى خمسة ميغاوات وأفادت التقارير التالية أن طاقته قد إرتفعت لتصل إلى ٨ ميغاوات وقد إستفادت إسرائيل كثيرا من هذا المفاعل الذي يخضع للتفتيش الدولي بحسب الإشتراط الأمريكي، فقد وفر لإسرائيل الإتصال بالهيئات العلمية سواء العالمية أو الأمريكية في غطاء رسمي.[١]

وقد تمكنت إسرائيل وعلماؤها من الحصول على المعلومات المفيدة من خلال الأبحاث المشتركة التي كانت بين علمائها والعلماء الذين تدعوهم سواء عن طريق الوكالة الدولية للطاقة أو عن طريق مؤسسة الطاقة الذرية الأمريكية، والوقود المستخدم في المفاعل النووي هو اليورانيوم المخصب، والماء العادي المضغوط بالتبريد ومحلول عضوي كمعدل، ويستخدم الليزر في عملية تخصيب اليورانيوم،ويستخدم المفاعل لإنتاج النظائر المشعة والبحوث النووية، ولا ينتج المفاعل البلوتونيوم، وبالتالي لا يستخدمه لإعادة اليورانيوم إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد إحتراقه بحسب إتفاقها مع إسرائيل على ذلك، طبقا للإتفاقيات الدولية ويشتمل مفاعل ناحال سوريك على قسمين رئيسين هما: المنطقة الباردة وتضم مساكن العاملين والعلماء، أما المنطقة الثانية فتسمى المنطقة الحارة وتتضمن المفاعل النووي نفسه وباقي المعامل وعلى رأسها المعمل الحار.[٢]

ومفاعل ناحال سوريك وفر لإسرائيل الصفة الرسمية في تعاملاتها النووية، وأعطاها فرصة كبيرة للحصول على خدمات ومساعدات في المجال النووي سواء من الولايات المتحدة وبرنامج الذرة من أجل السلام الذي في إطاره تم بناء المفاعل نفسه، وقد تمكنت إسرائيل من الإستفادة من هذا البرنامج بحكم العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتدريب العلماء الإسرائيليين في المعامل ومراكز الابحاث الأمريكية على أحدث التقنيات في المجال النووي، أو من خلال المؤسسات الدولية مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.[٣]

١نفس المصدر

٢مناحيم، بارباش(٢٠٠٢)، إسرائيل والخيار النووي، (عمان:مركز جنين للدراسات الإستراتيجية) ص ص ٨٢٨، ٨٣٠

٣الناشف، تيسير (١٩٩٠)،مرجع سابق ص ٨٧

مفاعل ديمونا:

في عام ١٩٦٠ أنشيء مفاعل ديمونا الذي سماه بن غوريون (مصنع النسيج)، وكان مفاعل ديمونا قد أنشيء بالتعاون مع الخبرة الفرنسية حيث تم التوقيع على معاهدة تعاون في حقل الذرة بين إسرائيل وفرنسا في العام ١٩٥٣تقضي بحصول الفرنسيين على براءة الإختراع الإسرائيلي لإنتاج الماء الثقيل دون الإعتماد على الكهرباء مقابل تدريب العلماء والفنيين الإسرائيليين في المنشآت النووية الفرنسية والإنتفاع من تجارب الفرنسيين في هذا المجال.

وبموجب هذه الإتفاقية إشترت فرنسا كمية من الماء الثقيل لتبريد أفرانها الذرية مقابل حصول إسرائيل على اليورانيوم.[١]

واستطاع بن غوريون رئيس وزراء إسرائيل بعد فشل العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ أن يقنع الفرنسيين بضرورة بناء مفاعل نووي قادر على إنتاج السلاح الذري في إسرائيل، وتم الإتفاق على ذلك في تشرين ١٩٥٧، من المعروف أن إسرائيل كانت تحيط هذا المفاعل بشبكة كبيرة من الدفاع الجوي حتى أنه في أحد السنين عندما أخطأ أحد الطيارين ودخل مجال هذا المفاعل وحلق بطائرته الحربية فوق مفاعل ديمونا قامت السلطات الإسرائيلية بإسقاط ذلك الطيار، من هنا ندرك مدى السرية والحرص على مفاعل ديمونا من قبل إسرائيل.

وتحيط بالمفاعل غابة من الأشجار غرست ١٩٦٦. وأطلق عليها إسم غابة بن غوريون، هذا المفاعل الذري جرى بناؤه حسب تصاميم فرنسية وضعتها لجنة الطاقة الذرية الفرنسية تشبه تصاميم (G3) الذي بني بمدينة ميركول بفرنسا و كلمة (G) هو إختصار كلمة (غرافيت) لأن مادة الغرافيت تستعمل فيه كمعدل.

بلغت طاقة هذا المفاعل (٢٤) واط حراري ويمكنه إنتاج غرام واحد من البلوتونيوم يوميا لكل مليون واط أي (٢٤) غراما يوميا.[٢]

إنتاجه السنوي (٨٧٦٠) غراما وهذا يعني أن إسرائيل أصبح لديها الآن حوالي (١٦-٢١) كيلوغراما من البلوتونيوم وهذه الكمية تكفي لصناعة ست قنابل ذرية (ناغازاكي) التي بلغت قوتها التدميرية سبعة عشر كيلو طن متفجرات، وهناك مصادر علمية تقول أن كمية البلوتونيوم التي ينتجها هذا المفاعل سنويا تكفي لصنع قنبلتين ذريتين وهذا المفاعل غير متجانس ويستخدم فيه الأورانيوم الطبيعي على شكل قضبان إسطوانية مغطاة بطبقة رقيقة من النوريوم كوقود ويتراوح عدد القضبان بين ١٥ - ٢٠ قضيبا.

وبقي الموضوع سرا حتى حلقت طائرة التجسس الأمريكية(u2) فوق المنطقة واكتشفت أن معمل النسيج في ديمونا ليس سوى مفاعل نووي.

ونشرت أخبار ذلك في الصحف الأمريكية المدفوعة من قبل المخابرات المركزية مما إضطر الفرنسيين لإصدار بيان يؤكد فيه صحة أقوال الأمريكيين في ١٩٦٠/١٢/١٩.

١نفس المصدر
٢أبو دية، سعد (١٩٨٩)، قضايا عربية معاصرة (سعد أبودية: عمان)،ص ٢٩

وبعد يومين أعلن بن غوريون أن مفاعلا نوويا باستطاعة ٢٤ ميغا واط يبنى في النقب بمساعدة فرنسا وأنه سيخصص للإستعمالات السلمية وسينتهي العمل به عام ١٩٦٤، ويروي ميخائيل بارزهار في كتابه (النبي المسلح) أن ذلك تم بإيعاز أمريكي، ويرى أن ذلك قد أثر على موقف إسرائيل أمام الولايات المتحدة، وأن كينيدي أجل المساعدات المقررة من الجمهوريين لإسرائيل وما لبث أن إستقال بن غوريون، ويرى شلومو آهرنسون الأستاذ في الجامعة العبرية، ومدير مركز الدراسات الأوروبية فيها أن إعتزال بن غوريون من منصبه في صيف ١٩٦٣ كان محاطا بالغموض، ويعتقد أن عزله مرتبط بضغط أمريكي شديد في عهد الرئيس كينيدي الذي طلب ممارسة رقابة إما بصورة مباشرة أو عن طريق هيئة دولية، وبسبب الضغوط الأمريكية سمحت الحكومة الإسرائيلية لوفود من الولايات المتحدة بزيارة منشأة ديمونا في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٦١ و ١٩٦٩.[١]

إن ليفي أشكول رئيس وزراء إسرائيل الذي جاء ليخلف بن غوريون مال نحو التوجه الأمريكي وتخوف من الضغط الشديد بشأن مفاعل ديمونة، و تنازل أشكول عن الخيار الذري الإسرائيلي مقابل الحصول على ضمان أمريكي، وجاء جونسون ليخلف كينيدي، وقد إلتزم إلتزاما سريا أمريكيا بضمان حدود ١٩٦٧ وبدأت إسرائيل منذ ذلك الحين تتلقى سلاحا تقليديا هجوميا من الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة لأول مرة في عهد أشكول بالذات، وتم هذا كله لقاء صفقة ذرية تنازلت فيها إسرائيل عن الإستراتيجية الذرية إلا أن ذلك لم يمنع بن غوريون بعد إستقالته من الحديث والتركيزعلى الخيار الذري كضمان وحيد يمنع العرب من مهاجمة إسرائيل.[٢]

موقف إسرائيل من معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية:

لقد كانت هناك محاولات لنزع السلاح النووي عالميا منذ عام ١٩٤٥، إلا أنها لم ترق لمستوى معاهدات حقيقية إلا في عام ١٩٦٨ وعلى مستوى عالمي، وبدأت بتوقيع ٦٢ دولة، ودخلت حيز التنفيذ في الخامس من آذار / مارس ١٩٧٠، بانضمام وتوقيع ١٧١ دولة من بينها ١٧ دولة عربية.

١مناحيم، بارباش(٢٠٠٢)مرجع سابق ص ٣٠

٢حسين مصطفى (١٩٩١)، مرجع سابق ص ص ٨٩، ٩٥

على الرغم من جميع المحاولات العربية، حصلت إسرائيل على الخيار النووي منذ ذلك الحين وبرعاية الولايات المتحدة الأمريكية.[١]

إستمر الرفض الإسرائيلي لدخول المعاهدة، وعندما جاء وقت مؤتمر التمديد والمراجعة الذي عقد في نيويورك بين ١٧نيسان / أبريل – ١٢ أيار / مايو ١٩٩٥، تم تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى وتراجعت المحاولات العربية بعد تمديد المعاهدة لأجل غير مسمى، لم يبق أمل لدخول إسرائيل المعاهدة أو التخلص من قيود البلدان العربية من الإلتزامات التي تفرضها من حيث إمتلاك العرب للقدرة النووية بينما بالمقابل تعطي إسرائيل الحرية في تطوير قدرتها النووية من دون أن تحمل أي إلتزامات أمام أي قانون أو هيئة دولية.[٢]

وكانت وجهة نظر إسرائيل حول المعاهدة أنه لا يزال الشرق الأوسط منطقة شديدة الإضطراب وأنه لا يزال هناك للدولة اليهودية الكثير من الأعداء بدءا بالجزائر وانتهاء بإيران. وبالتالي فإن إسرائيل ترى، بأن تقليص مستوى القدرة النووية لديها ستؤدي إلى زيادة خطر التهديد العربي لإسرائيل واحتمال نشوب حرب كبرى في المنطقة، وفي الشرق الأوسط لا تزال الحرب ينظر إليها كأداة رئيسية للسياسة، وعقب مؤتمر مدريد في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١ وبدء المفاوضات بين إسرائيل وبعض الدول العربية طرحت إسرائيل الأمر في الأطر التالية:

- الأمن وضبط التسلح الإقليمي.ركزت إسرائيل على التسلح الإقليمي التقليدي لتجعله شرطا يسبق أي معاهدة للحد من إنتشار الأسلحة النووية.
- مؤتمر الأسلحة الكيميائية، ساهمت الولايات المتحدة بالضغط على البلدان العربية مع نشوء سياسة إسرائيلية نشيطة للحد من الأسلحة الكيميائية التي تمتلكها العراق وسوريا ووقعت إسرائيل على إتفاقية بهذا الشأن في كانون الثاني / يناير ١٩٩٣.
- إجراءات بناء الثقة وتعزيز الأمن، التي تهدف إلى شبكة من التعاون بين إسرائيل والبلدان العربية بما في ذلك التطبيع الكامل والتبادل الدبلوماسي وإقامة سياحة ومصالح إقتصادية أخرى بينها وبين البلدان العربية.[٣]

١جابر، فؤاد (١٩٩٤)، الأسلحة النووية وإستراتيجية إسرائيل (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية) ص ص ٢٥٤، ٢٤٦

٢عفرون، يئير (١٩٩٣)،معضلة إسرائيل النووية، (بيروت: ١٩٩٣) ص ص ٩٧، ٩٨

٣مناحييم، برباش(٢٠٠٢)،مرجع سابق ص ٣٥

- ضوابط على الأسلحة التقليدية ونظم الصواريخ بعيدة المدى والأسلحة فوق التقليدية، ويقصد بها تلك الأسلحة التي تمتلكها البلدان العربية، والتركيز على التفتيش الإقليمي للتحقق من الألتزام بالإتفاقات حول هذه الأسلحة.[١]

وبعد إختبار عملية السلام بمدة طويلة، تحددها إسرائيل، يمكن أن يتم التطرق إلى مسألة الحد من إنتشار الأسلحة النووية.

وهناك الكثير من الإسرائيليين ممن ينظرون إلى القيود الدولية باعتبارها مصائد محتملة لإسرائيل وجزءا من المساعي العربية المبذولة بهدف إضعاف الدولة اليهودية، لقد وضعت إسرائيل هذه العراقيل لكي تضمن التقدم بعملية السلام مع عدم إلتزامها بقيود دولية على أسلحتها النووية، وهنا العديد من الذرائع التي تعكس وجهة نظر إسرائيل من حيث أسباب تبني مثل هذه الإجراءات التمهيدية، وكانت الأسباب حسب الرؤية الإسرائيلية متمثلة في ما يلي:

- عدم ثقة إسرائيل بالمنظمات الدولية وعجزها عن القيام بأدوارها، وبخاصة وكالة الطاقة الذرية التي لم تستطع منع العراق وكوريا الشمالية من تطوير برامجها النووية على الرغم من إلتزامها ودخولها معاهدة الحد من إنتشار الأسلحة النووية.
- تطرف القادة العرب- بحسب رأي الكتاب الإسرائيليين – إذ إن هؤلاء القادة لا يمكن أن يلزموا أنفسهم ودولهم بالمعاهدات الدولية، وإن عدم تطبيق الديمقراطية في البلدان العربية يؤدي إلى حدوث إنقلابات ووصول مجموعات راديكالية إلى السلطة لا تلتزم بالمعاهدات والإتفاقيات.
- إن محاولة العرب إلغاء القدرة النووية قبل مرحلة السلام يدل على عدم حسن النية تجاه إسرائيل ركزت إسرائيل على مبدأ جسده إسحق رابين بقوله:" دعونا نحقق السلام ثم نقوم بالخطوة الثانية بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية ".[٢]

المبحث الثاني: (عقائد صناع القرار)

في السياسة الخارجية ترتبط الأمور دائما بصانع القرار وعقائد صانع القرار السياسي ونعني بصانع القرار هم الأشخاص الذين يصنعون القرار في الهيكل السياسي للدولة، وهم رئيس الوزراء الإسرائيلي ومن هم في دائرته سواء قبل تولي صناعة القرار أو بعده إذ أن عقائد صناع القرار في الكيان الإسرائيلي متشابهون في بعض الأمور التي لاحظتها الباحثة وهي أنهم جميعا يميلون إلى الغموض وستعمل الباحثة على إستخلاص هذه العقائد والأفكار.

إن صناعة السياسة الخارجية ترتبط بهذه الأفكار ويمكن أن نقول أن مستقبل الأمة العربية وصراعها مع إسرائيل يرتبط بهذه العقائد التي ستتحول إلى ممارسة عملية سياسية ضد الدول

١نفس المصدر

٢شوفاني، إلياس شكري (٢٠٠٩)، أمن إسرائيل الإستراتيجي (دمشق: دار الحصاد) ص ٨٦.

العربية. وستقوم الباحثة بدراسة عقائد صانع القرار الإسرائيلي عبر فترة تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي وتعامل إسرائيل مع السلاح النووي.[1]

ومن أهم صناع القرار هم:

- ديفيد بن غوريون
- إسحق رابين
- جولدا مائير
- موشي ديان
- إيغال آلون
- إسحق شامير
- شارون
- حاييم وايزمان
- شمعون بيرس
- ليفي آشكول
- مناحيم بيغين
- إيزر وايزمان
- ناتنياهو

بن غوريون:

رئيس وزراء إسرائيل وهو من بولندا(١٨٨٦) بدأ رئيس حكومة إسرائيل ديفيد بن غوريون يتبنى وينمي هذه الفكرة في مرحلة مبكرة جدا، رغم أنها كانت في سنوات الخمسينات مجرد أمل، ولم يعثر بن غوريون على المواد اللازمة للبدء بمشروعه النووي إلا خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٥- ١٩٥٨ حينما عاد إلى مقعد السلطة، وتجذرت العلاقات الخاصة بين إسرائيل وفرنسا التي أسهمت تطلعات بن غوريون ونظام حكمه في بلورة دورها الحاسم كمبادر لطرح الخطة النووية الإسرائيلية.

١بنونة، محمد خيري (١٩٩٧)، مرجع سابق، ص ٩٣

كان بن غوريون شديد الإعجاب بالعلم والتكنولوجيا في القرن العشرين، وبذل كل ما بوسعه لتحسين الأبحاث والعلوم في إسرائيل، وكان يعتبر الإنجاز العلمي بمثابة دلالة إعتراف بالدولة الصهيونية وتجسيدا علمانيا لاعتبار الشعب الإسرائيلي كشعب منفرد.[١]

كان بن غوريون يؤمن بأن العلم والتكنولوجيا يجب أن يلعبا دورا في مستقبل الصهيونية وتجسيد مكانة إسرائيل الروحية والمادية، وتوفير وسائل دفاع أفضل لإسرائيل لمواجهة أعدائها.

كان الوضع الجغرافي لإسرائيل أحد الأسباب الرئيسية لنظرة بن غوريون التشاؤمية، فقد وجد العرب أن من الصعب عليهم التسليم بهزيمتهم عام ١٩٤٨ بسبب تفوقهم الإستراتيجي فإسرائيل كانت أصغر من أن تلحق الهزيمة النهائية بالعرب، لذا كانت إنتصاراته بمثابة إنتصارات آنية ومحدودة، وإزاء الحجم السكاني العربي الهائل، والموارد الواسعة كان من الصعب على الدول العربية أن تقتنع بأن من الأفضل لها التسليم بوجود إسرائيل، وكان بمقدور العرب بعد كل هزيمة أن يعيدوا بناء أنفسهم والإستعداد للجولة التالية.[٢]

وكان بن غوريون متخوفا من إحتمال تشكل ائتلاف عربي تحت قيادة زعيم وطني متحمس يرفع لواء الوحدة العربية، وقد إزدادت المخاوف في سنوات حكمه الأخيرة، وكان الحل لمشكلة إسرائيل الأمنية يتمثل في بناء قوة ردع قوية، وقد بدأ بن غوريون في سعيه لتشكيل هذه القوة منذ منتصف الخمسينات منتهجا أسلوبين:

أولا: إقامة تحالف مع إحدى الدول الغربية،أو عدد منها، بحيث تمنح ضمانة حقيقية لسلامة إسرائيل الإقليمية.

ثانيا: توفير خيار نووي لدى إسرائيل ومن الجدير بالذكر أن بن غوريون أبدى إهتماما بإنجاز إتفاقية عسكرية مع الولايات المتحدة أو بالحصول على ضمانة أمنية رسمية حتى أيامه الأخيرة.

آمن بن غوريون بأن إسرائيل في أمس الحاجة لأسلحة نووية، كضمانة في الحالة التي لن يكون لديها إمكانية لمجاراة العرب في سباق التسلح،بوصف الأسلحة النووية مخرجا وملاذا آمنا أخيرا في حالات الطوارىء العسكرية المتطرفة.

واستطاع بن غوريون رئيس وزراء إسرائيل بعد فشل العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ أن يقنع الفرنسيين بضرورة بناء مفاعل نووي قادر على إنتاج السلاح الذري في إسرائيل وتم الإتفاق على ذلك في تشرين ١٩٥٧.[٣]

١الزعبي، حلمي (١٩٨٣) الخيار النووي في الشرق الأوسط هل يبقى حكرا للكيان الصهيوني (القاهرة: دار الموقف) ص ٣٠

٢جابر، فؤاد (١٩٩٤)، مرجع سابق، ص ص ٤٨، ٥٠

٣نفس المصدر

شمعون بيرس:

(مولود في بولندا ١٩٢٣ إستلم رئاسة الوزارة عدة مرات)

يعتبر بيرس من أهم صناع صناع القرار في إسرائيل الذين تبوأوا مناصب ومراكز قيادية لأطول فترة إمتدت من الخمسينات وحتى هذه اللحظة وهو شمعون بيرس الذي يتبوأ مركزا (بروتوكوليا) ولكن كان في سدة صناعة القرار.

إن شمعون بيرس هو الذي أقنع بن غوريون خلال السنوات ١٩٥٦-١٩٥٧ أنه آن الأوان للبدء بالمشروع النووي، ومنذ البداية وضع بن غوريون بين يدي بيريس إدارة الجهد الإسرائيلي للحصول على مقدرة نووية و بيريس لعب دورا أساسيا في القرارات الأولية التي حددت طابع واتجاه المشروع النووي.والغريب في الأمر أن أحد أكبر صانعي السلام،هو مهندس القدرة النووية الإسرائيلية وله في مسألة تطويرالقدرة النووية أفكار خاصة حتى في مرحلة السلام مع العرب، وورد على لسانه في عام ١٩٦٢ ((أن وجود نظام متفوق من الأسلحة يعني إمكانية إخضاع الآخرين وفرض وجود إسرائيل ومطالبها السياسية في المنطقة وتوقيع إتفاقيات سلام)).[١]

ويعتقد شمعون بيرس، أن الإستراتيجية النووية الإسرائيلية قد إستوفت أغراضها، وأن الردع الإسرائيلي قد أعطى ثماره وأن العرب أمام بديل واحد وهو التسوية السلمية مع إسرائيل.

وهو من أبرز القادة الإسرائيليين الذين يتصفون بالغموض في هذا المجال.

إسحق رابين:

قال إسحق رابين عام ١٩٩٤ ((إننا قطعنا وعدا للولايات المتحدة ومنذ عهد آيزنهاور، ولسنوات طويلة أننا لن ندخل الأسلحة النووية إلى الشرق الأوسط)).[٢]

غولدا مائير:

عندما تسلمت ((غولدا مئير)) رئاسة الحكومة الإسرائيلية عاد مؤيدو الخيار النووي إلى الظهور من جديد، وهكذا تم إحياء الخيار النووي ويجب التذكير بأن ((غولدا مئير)) كانت وخلال السنة الأولى من حكمها من أشد الداعين إلى إنتاج قنبلة نووية وامتلاك القدرات النووية، وكان لموشيه دايان الفضل في هذا التغيير المفاجيء

الذي طرأ على سياسة((مئير))فيما يتعلق بالخيار النووي.

أن المفاعل الذري الإسرائيلي في ديمونا ((ديمونا)) كان في عهد ((غولدا مئير)) قد أصبح ساخنا وعند إقتراب نهاية عهد حكم ((مئير)) كان مفاعل ديمونة قادرا على إنتاج وتطوير قنبلة ذرية واحدة في كل عام، ومنذ البداية كانت العقول اليهودية قد أعدت المفاعل المذكور

١بشارة، عزمي (٢٠٠٥)، من يهودية الدولة وحتى شارون (القاهرة: دار الشروق) ص ٥٠
٢بيرس، شمعون (١٩٩٤)، الشرق الأوسط الجديد (عمان: دار الجليل) ص ٦٥

للأغراض العسكرية،على عكس ما كان ديفيد بن غوريون يدعيه باستمرار من أن هذا المفاعل قد أقيم للأغراض السلمية فقط، لكن المفاعل لم يدخل مرحلةالإنتاج الفعلي سوى في عهد حكومة غولدا مئير، وفي العام ١٩٧٤ كانت العقول اليهودية قد بدأت في إنتاج وتطوير الصواريخ القادرة على حمل الرؤوس النووية ((صواريخ بريجو)).[1]

موشي ديان:

شغل ديان منصب وزير الأمن خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٨ و ١٩٧٠، وفي هذه الفترة سعت إسرائيل لتحقيق الخيار النووي، أي الإنتقال من الخيار النووي إلى الحيازة الفعلية للأسلحة النووية، لقد كان ديان من أنصار حيازة إسرائيل للأسلحة النووية، وأثر في سياستها الأمنية والخارجية تأثيرا كبيرا.

كان ديان من أتباع ديفيد بن غوريون ودايان شغل منصب هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي وكان له تأثيرقويعلى شؤون إسرائيل الأمنية والعسكرية.

بالنسبة إلى ديان وبيريز فإن مفتاح بقاء إسرائيل يكمن في ((الإستفادة من المنجزات التكنولوجية المتوقعة في السبعينات من القرن العشرين وتسليح قوات الدفاع الإسرائيلية بمعدات المستقبل)).

ونظرا إلى أن معارضي ديان وبيريز وفي المقام الأول إيغآل آلون، كانوا يدعون إلى تعزيز القوات التقليدية مثل القوة الجوية التكتيكية والقوات المدرعة، إلا إن ديان وبيريز فكرا في شيء آخر غير القوات التقليدية.

من ١٩٦٧ فصاعدا حدثت زيادة لافته للنظر في التأثير الممارس من جانب الأوساط العسكرية على البرنامج النووي. ويلاحظ أن تولي ديان لوزارة الأمن في حكومة الوحدة الوطنية عنى أن البرنامج النووي والمؤسسة الأمنية العسكرية وضعا تحت سلطة شخص من زعماء رافي، كان يدعو منذ وقت طويل إلى إتخاذ إسرائيل لموقف يقوم على حيازة الأسلحة النووية.[3]

ومن المحتمل إحتمالا كبيرا أن إسرائيل إنتقلت، عندما كان دايان وزيرا للأمن وبوصفه السلطة العليا فيما يتعلق بالشؤون الأمنية العسكرية إلى ((القنبلة النووية في الدور الأسفل))،مما يشير إلى قوة الأسلحة النووية الموجودة في العالم دون الإعلان عن وجود هذه القوة. إن إتخاذ موقف ((القنبلة النووية في الدور الأسفل))

١بشارة، عزمي (٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص ٣٨

٢الزعبي، حلمي (١٩٨٣)، مرجع سابق، ص ٤٣

٣جابر، فؤاد (١٩٩٤)، الأسلحة النووية وإستراتيجية إسرائيل (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية) ص ص ٢٥٤، ٢٤٦

له مزايا ظاهرة منها: - أن هذا الموقف يسمح للدولة بحيازة الأسلحة النووية وبالتهديد النووي دون الأضطرار إلى دفع الثمن السياسي الكامل لانتهاج السياسة الصريحة القائمة على حيازة الأسلحة النووي.

وثمة إعتبارات تؤيد الرأي في أن متخذي القرار في إسرائيل أنتقلوا من الخيار النووي إلى موقف ((القنبلة النووية في الدور الأسفل)) أحد هذه الإعتبارات الميزان العسكري بين إسرائيل والدول المجاورة لها. كان ديان يدرك التحديات التي وضعها العرب أمام إسرائيل ويدرك الحالة الدولية، إن العداء المستمر بين إسرائيل والدول العربية، والإستعدادات التي قامت بها بضعة بلدان عربية لشن الحرب على إسرائيل بعد حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ لاسترداد الأراضي المحتلة وحرب الإستنزاف الطويلة التي دارت على قناة السويس وأعمال المقاومة داخل الأراضي المحتلة بعثت القلق في نفس ديان وعلى الرغم من أن النتيجة العسكرية لحرب ١٩٦٧ كانت مرضية لإسرائيل فإن العرب لم يهزموا سياسيا، وأصروا على مطالبهم السياسية والإقليمية.[١]

إيغال آلون:

إسرائيل ١٩١٨ أكد إيغال آلون، وزير العمل، في كانون الأول /ديسمبر ١٩٦٤ في تصريح صحافي أوضح فيه أن إسرائيل لن تكون أول من يدخل السلاح النووي. وفي تناقض واضح عاد هو نفسه وذكر في كتاب له "ستار من رمل ": إسرائيل والعرب بين الحرب والسلام أن إسرائيل متمسكة بإقرار مبدأ التفوق النوعي على العرب حتى وإن كان في ذلك اللجوء للخيار النووي، وأنها- إسرائيل – سوف تمنع العرب في الوقت نفسه من الوصول إلى هذا الخيار.

وفي ٣٠ أيلول /سبتمبر١٩٧٥ قام آلون وفقا لمعتقداته التقليدية ومتوقعا تحقيق فوائد دبلوماسية بتقديم إقتراح في بيان ألقاه في الجمعية العامة للأمم المتحدة بإجراء مشاورات بين جميع الدول المعنية على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.وفي كانون الثاني / يناير ١٩٧٦ قدم آلون إقتراح حكومته بالشروع في مفاوضات مباشرة على إنشاء هذه المنطقة حتى قبل الوصول إلى السلام العام.[٢]

١نفس المصدر
٢جابر، فؤاد (١٩٩٤)، مرجع سابق، ص ٢٣

إسحق شامير:

في خطاب له بوصفه وزير الخارجية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول سبتمبر /١٩٨٠ صرح أمام المحفل الدولي أن إسرائيل لن تقوم بإدخال السلاح النووي لمنطقة الشرق الأوسط بوصفها الدولة الأولى.[١]

شارون:

أن آرييل شارون كان من معارضي إمتلاك القدرة النووية أصلا، لكن نلاحظ ان هناك تغييرا طرأ في السياسة التي يتبناها، إذ عبر وزير الدفاع الأسبق عن موقفه بوضوح عندما قال:((إن إستيعاب العرب للمزيد من الأسلحة والمعدات قد أدى إلى زوال الفجوة النوعية بينهم وبين إسرائيل، إذ لا بد من إستخدام الردع النووي العلني، وهو ما سيحقق أكبر قدر من الأمن لإسرائيل)).

وفي محاضرة ألقاها شارون وهو وزير للأمن في كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ عن المشاكل الأمنية التي تواجهها إسرائيل في الثمانينات أعرب عن الرأي في أن المشاكل الأمنية الرئيسية التي تواجهها إسرائيل في عقد الثمانينات تنبع من الأخطار الخارجية التي تتعرض لها إسرائيل وهذه الأخطار ناشئة في رأيه عن مصدرين:

- المواجهة العربية أو التحدي العربي.
- التوسع السوفياتي.

وضع شارون ثلاثة أسس لسياسة إسرائيل الأمنية في عقد الثمانينات وهذه الأسس كما يلي:

أولا: الحفاظ على ميزان عسكري يقوم على التفوق النوعي والتكنولوجي الإسرائيلي الواضح ويقصد من ذلك التغيير الجذري في نظرة الجيش الإسرائيلي وتحديثه وتحسينه، وتحديث وتحسين طرائق إستخدام الجيش بدلا من الأعداد الكبيرة من الدبابات والطائرات.[٢]

ثانيا: منع إسرائيل دول المواجهة أو الدول التي من الممكن أن تصبح دول مواجهة من حيازة الأسلحة النووية وليس في وسع إسرائيل من وجهة نظر شارون السماح بإدخال أسلحة نووية في الدول العربية لأن هذه المسألة بالنسبة لإسرائيل ليست مسألة متعلقة بتوازن الرعب ولكنها مسألة متعلقة باستمرار وجودها. [٣]

١شامير، إسحق (١٩٩٤)، مذكرات إسحق شامير (عمان: دار الجليل) ص ٢٣
٢شارون، أرئيل (١٩٩٤)، مذكرات آرئيل شارون (بيروت: بيسان) ص ٣٠.
٣بشارة، عزمي (٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص ٤٥

ولذلك يتعين على إسرائيل، في نظر شارون، أن تمنع هذا الخطر وهو في مهده، وكتب مراسل صحيفة يديعوت أحرونوت أيضا تقريرا أفاد بأن شارون قال إن إسرائيل ليس في وسعها أن تقبل وجود أو إنتاج الأسلحة النووية في أي دولة عربية.[١]

حاييم وايزمان:

وهو أول رئيس دولة لهذا الكيان وهو عالم في الكيمياء الحيوية وقد شجع علماء الذرة الصهاينة، واستحدث لهم دائرة لأبحاث النظائر في معهد وايزمان وهو أحد المؤسسات العلمية الرئيسة في فلسطين المحتلة.

وكان حاييم وايزمان إختصاصيا في الكيمياء العضوية، وكانت له صلات بعدد من العلماء المشهورين في الغرب وكان مدركا إدراكا قويا لأهمية إنشاء منشأة للطاقة النووية في إسرائيل وقبل الإعلان عن إقامة إسرائيل وبعد ذلك الإعلان هاجر علماء من اليهود في المجال النووي إليها. ولدى قسم كبير من العلماء الإسرائيليين خبرة طويلة في العمل في مجال بحوث النووية.

وتوجد في إسرائيل بنيات أساسية نووية ضخمة، منها أربع مؤسسات جامعية كبيرة تؤدي دورا هاما في إعداد العلماء والإختصاصيين وتقوم بإجراء البحوث النووية الأساسية وبتدريسها وهي جامعة الهندسة التطبيقية (تخنيون) الواقعة في حيفا، ومعهد راكح للفيزياء وجامعة بن غوريون في بئر السبع، والأهم منها كلها معهد وايزمان للعلوم برحوفوت الذي هو مركز للبحوث الفيزيائية النظرية والتطبيقية.

لقد شارك الجهاز العسكري الإسرائيلي في وقت مبكر في الجهود النووية،فقبل حلول سنة ١٩٥٠ أقامت وزارة الأمن فرعا للبحوث النووية والتطوير النووي في معهد وايزمان.[٢]

ايهود باراك:

وعمل إيهود براك رئيس الوزراءالإسرائيلي على تكريس مباديء العقيدة القتالية والإستراتيجية العسكرية الجديدة، التي توصلت إليها هذه اللجنة بهدف وضع تصور إستراتيجي لما أسماه خطة الدفاع عن إسرائيل حتى نهاية العقد الأول من القرن الحاديوالعشرين وذلك باتباع إستراتيجية عسكرية مزدوجة، تقوم على أساس مزجي للردع والدفاع، على الرغم من سياسة الغموض التي ما زالت متبعة في إسرائيل من الإمتناع عن تملك أسلحة نووية، ويبدو أن إسرائيل بهذا الأمر لا تريد إغضاب حليفها الإستراتيجي الأكبر الولايات المتحدة الأمريكية في حالة إعلانها عن تملك سلاح نووي، لأن ذلك يمثل إحراجا للولايات المتحدة الأمريكية وجهودها في سبيل الحد من إنتشار السلاح النووي، وإذا غضت هذه الأخيرة الطرف عن تملك إسرائيل السلاح النووي وهو واقع فعلا دون إعلان –فإن ذلك يؤكد ما نسميه بمعيارية القياس أو الكيل بمكيالين، وإسرائيل تعتمد على الولايات المتحدة في تنمية قدرتها على الشق الدفاعي من خططها

١نفس المصدر

٢سلمان، سلمان رشيد (١٩٨٧)، السلاح النووي والصراع العربي الإسرائيلي (بيروت: دار إبن خلدون) ص ص ٦٩، ٧٠

الإستراتيجية المستندة إلى تطوير وسائل إيصال الأسلحة النووية، أوإقامة حائط الصد الصاروخي والدفاعي ((الحيتس))، الجدار الفاصل بالعربية.[١]

ليفي آشكول:

إن ليفي آشكول رئيس وزراء إسرائيل الذي جاء ليخلف بن غوريون مال نحو التوجه الأمريكي وتخوف من الضغط الشديد بشأن مفاعل ديمونة،و تنازل آشكول عن الخيار الذري الإسرائيلي مقابل الحصول على ضمان أمريكي وجاء جونسون ليخلف كيندي، وقد إلتزم إلتزاما سريا أمريكيا بضمان حدود ١٩٦٧ وبدأت إسرائيل منذ ذلك الحين تتلقى سلاحا تقليديا هجوميا من الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة لأول مرة في عهد آشكول بالذات وتم هذا كله لقاء صفقة ذرية تنازلت فيها إسرائيل عن الإستراتيجية الذرية.

وآشكول كان يعارض إدخال سلاح نووي للمنطقة، إلاأن ذلك لم يدم طويلا فسرعان ما انتهى عهد (ليفي آشكول) حيث تسلمت ((غولدا مئير)) رئاسة الحكومة الإسرائيلية.[٢]

تقدم الباحثة هنا عرضا لمواقف الرؤساء والمسؤولين الإسرائيليين من تسلح إسرائيل النووي في جداول توضيحية، حيث ستبين هذه الجدول مدى توافق وإجماع الرؤساء الإسرائيليين من قضية التسلح النووي في عدة أطر أهمها سياسة الغموض وعدم الإفصاح عن تملك إسرائيل للسلاح النووي، وأهمية تملك إسرائيل للسلاح النووي وأن إسرائيل لن تكون البادئة في إمتلاك وإدخال السلاح النووي للشرق الاوسط.

أ- يبين هذا الجدول موقف كل مسؤول من سياسة الغموض وعدم الإفصاح عن تملك إسرائيل للسلاح النووي:

جدول(١)

المسؤولون الإسرائيليين	تبني سياسة الغموض	تبني سياسة الإعلان
ديفيد بن غوريون	√	
بيرس	√	
إسحق رابين	√	
إسحق شامير	√	
جولدا مائير	√	
موشي ديان	√	
إيغال آلون	√	
شارون	√	
حاييم وايزمان		√
ليفي آشكول	√	
مناحيم بيغين	√	
أيزر وايزمان	√	
إيا إيان	√	
إيهود براك	√	

١حجازي، عرفات (١٩٩٨)،مرجع سابق ص ١٠٢
٢سلمان، سلمان رشيد (١٩٨٧)، مرجع سابق، ص ٣٨

نلاحظ مما تقدم أن إسرائيل حرصت على فرض الغموض على عوامل لجوئها للتهديد النووي وأنها لن تستخدمه مباشرة أو علانية.إن ما تفرضه القيادة الإسرائيلية من سياسات التعمية المتعمدة على متحدثيها ومن يتناولون من خبرائها سياستها النووية، فهي لم تحجر عليهم تفكيرهم أو حديثهم إنما طالبتهم بتحميل المعاني وترك المستمع أو المتلقي يفهم المعنى الذي يريده. وكما وصفه البعض، فإن السلاح النووي الإسرائيلي ((لا يشهر وإنما يشعر بظله حتى يكاد يلمس)).

ب – في هذا الجدول توضح الباحثة موقف المسؤليين الإسرائيليين من موضوع أن إسرائيل لن تكون البادئة والأولى في إدخال السلاح النووي إلى الشرق الاوسط.

جدول (٢)

المسؤولون الإسرائيليين	إسرائيل لن تكون الأولى بإدخال السلاح النووي للمنطقة
ديفيد بن غوريون	√
بيرس	√
إسحق رابين	√
إسحق شامير	√
جولدا مائير	√
ايغال آلون	√
شارون	√
حاييم وايزمان	√
ليفي آشكول	√
موشي ديان	√
مناحيم بيغن	√
ايزر وايزمان	√
ابا إبان	√
إيهود براك	√

نلاحظ من الجدول السابق حرص القادة على (عدم البدء) وهذا يدل على ذكاء سياسي حتى لا تفاجأ بمواقف دولية معارضة بعكس زعماء العرب الذين كانوا يهددون وهم ضعفاء.

ج – يوضح هذا الجدول رغبة إسرائيل في تملك السلاح النووي وفي المقابل منع أي مبادرة عربية تسعى للحصول على القدرة النووية. ذكرت سابقا أن هناك تخوفا إسرائيليا من القوة العربية، ونخص بالذكر العمق الجغرافي، والحجم السكاني الضخم والموارد الواسعة، و كان بمقدور العرب بعد كل هزيمة أن يعيدوا بناء أنفسهم والإستعداد للجولة التالية. وكان الحل لمشكلة إسرائيل الأمنية يتمثل في بناء قوة ردع قوية.

جدول(٣)

المسؤولون الإسرائيليين	منع العرب من تملك السلاح النووي
ديفيد بن غوريون	√
بيرس	√
إسحق رابين	√
إسحق شامير	√
جولدا مائير	√
ايغال آلون	√
شارون	√
حاييم وايزمان	√
ليفي أشكول	√
موشي ديان	√
مناحيم بيغن	√
ايزر وايزمان	√
إيا إيان	√
ايهود براك	√

نلاحظ من الجدول السابق أن إسرائيل لاتتقبل أي سعي عربي للحصول على السلاح النووي ويقول الباحث الإستراتيجي روبرت هيركابي إن هدف إسرائيل من إمتلاك السلاح النووي هو ردع العرب في حال وقوع هزيمة تقليدية.

يقول آهرنسون: لو كان بالإمكان تهديد العالم العربي بأية أسلحة فالسلاح الوحيد الذي يمكن أن يسمح بذلك هو السلاح النووي.

تصريحات المسؤوليين الإسرائيليين تناولت التحذير للجانب العربي من أنه لا قبول بسعي عربي نحو الخيار الذري، وهذا ما حدث مع العراق عام ١٩٨١.

إن المتتبع لتصريحات المسؤولين الإسرائيليين سوف يلاحظ أنهم جميعا، لم ينفوا قدرة إسرائيل أو سعيها إلى تملك الخيار النووي،وأن تصريحاتهم جميعا فيها غموض واضح بالنسبة لإسرائيل فهي لم توضح موقف إسرائيل هل تملك سلاحا نوويا أم لا تملك هي لم تصرح، وجاءت إما في إطار التحذير للجانب العربي من تملك السلاح النووي، وفي هذه الحالة فإن إسرائيل لن تقف مكتوفة الأيدي، وإما في إطار أنه لا قبول بسعي عربي نحوالخيار الذري.

الخاتمة:

إن إسرائيل دولة تمتلك قدرات نووية ضخمة لكنها لم تعلن رسميا عن أمتلاكها له لأسباب سياسية وإستراتيجية وإن أسرائيل ماضية في بناء قاعدة عريضة للصناعات النووية تتيح لها توجيه نشاطها في هذا المجال للأغراض العسكرية. ومن الأرجح أن تستغل فكرة الردع النووي بدعم الشك حول إمتلاكها لسلاح نووي، كما أنها تسعى إلى إستغلال التعاون الدولي في مجال إستخدام الطاقة النووية لدعم نشاطها في هذا المجال، وذلك من خلال تقوية علاقاتها مع الدول النووية، ولكي تحتل مركزا علميا وتكنولوجيا مميزا بين الدول المتقدمة في هذا المجال لمواجهة العرب من ناحية، وتعمل على النفاذ إلى الدول النامية، ومن أجل الحيلولة دون تقدم الدول العربية في هذا المجال.

إن إمتلاك إسرائيل السلاح النووي لا يحقق لأعدائها ردعا ولا لأمنها إستقرارا بل يخلق لها موقفا منفرا في مجال العلاقات الدولية.

الفصل الثالث

السلاح النووي في عقائد صانع القرار الإيراني

المبحث الأول: التطور التاريخي لإستراتيجية إيران النووية " الهيكل والعمليات والأهداف "

تناقش الباحثة في هذا الفصل إستراتيجية إيران النووية وهي تختلف عن إستراتيجية إسرائيل القائمة على الغموض، ذلك أن إستراتيجية ايران تقوم على تحديد الأهداف، وفي هذا الفصل نحدد ما هي الأهداف وتتابع الباحثة تاريخ هذا الإهتمام منذ عهد الشاه حتى العهد الراهن وأهداف هذا الإهتمام.

وسوف تسلط الباحثة الضوء على الهيكل المرتبط بالمفاعلات النووية وطرق إيصال السلاح إلى الخصم، وهي تمثل الواقع الذي تعيشه إيران في سبيل تحقيق أهدافها.

مقدمة في إستراتيجية إيران النووية:

منذ سقوط شاه إيران – محمد رضا بهلوي – بإعلان الجمهورية الإيرانية في ١١ من فبراير ١٩٧٩حرصت الولايات المتحدة وإسرائيل على التحذير من الخطر الذي يمكن أن يمثله إمتلاك إيران للسلاح النووي على الأمن والإستقرار في الخليج العربي والشرق الأوسط، وحث دول العالم المتقدمة على عدم تزويد إيران بأية تكنولوجيا نووية، أو التعاون معها في هذا المجال، بالإضافة إلى ذلك قامت بالتهديد علنا بضرب المنشآت النووية الإيرانية، إذا ثبت إمتلاكها للسلاح النووي، وإيران تنفي كل ذلك، إذ أن جميع منشآتها النووية خاضعة لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا، كما وقعت على كافة الإتفاقيات التي تحظر إنتشار وإستخدام وتفجير أسلحة نووية.

ولكن التقارير الغربية غير المحايدة والمتأثرة بالضغوط الصهيونية، تشكك بالنوايا الإيرانية وفي مدى حاجتها لإنشاء مفاعلات لتوليد الطاقة، رغم أن مخزونها من البترول الخام يكفيها سبعين سنة.

نحن نعيش اليوم في عالم لا يعترف إلا بالقوة وحدها، فالقوة هي التي تحمي الحق وتؤكد السلام وتردع الأعداء فالعقيدة العسكرية للعدو الإسرائيلي منذ عام ١٩٨١ تقوم على منع الدول العربية أو الإسلامية من تملك قدرات نووية، أو حتى معلومات متقدمة، حتى لو إستخدمت القوة العسكرية المباشرة لتنفيذ ذلك، وكان نادي لندن الذي يضم في عضويته الدول النووية والصناعية الكبرى وتسيطر عليه الولايات المتحدة، حريصا على حجب المعلومات النووية المتقدمة، وعدم توريد مواد أولية حرجة، أو تركيب مفاعلات نووية، بهدف منع إنتشار التكنولوجيا النووية.

وأكد معهد السلام الدولي السويدي، أن هناك العديد من الدول التي سوف تتمكن خلال السنوات العشر القادمة من إمتلاك أسلحة نووية، فضلا عن جنوب أفريقيا والبرازيل اللتين أعلنتا

تفكيك أسلحتهما النووية، وكذلك الهند وباكستان اللتين قامتا عام ١٩٩٨ بسلسلة من التفجيرات النووية، وإسرائيل التي ترفض التفتيش على منشآتها النووية أو التوقيع على أية إتفاقيات بهذا الشان، بالإضافة إلى الدول النووية الخمس الكبرى.

تطور البرنامج النووي الإيراني:

١ بدأ في عصر الشاه.

٢ ١٩٥٧ إتفاقية بين الولايات المتحدة وإيران على التعاون النووي، وبدء إنشاء طهران النووي للأبحاث.

٣ ١٩٦٧ بدء عمل مفاعل طهران النووي للأبحاث (٥ ميغاوات).

٤ ١٩٧٠ توقيع إيران على إتفاقية منع إنتشار الأسلحة النووية (NPT).

٥ ١٩٧٤ قدمت إيران مع مصر دعوة لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية.

٦ ١٩٧٤ أنشا الشاه منظمة الطاقة النووية في إيران (AEOTI)، وبدء أكثر البرامج النووية طموحا في الشرق الأوسط بعد إسرائيل التي كان من المفترض أن يمد إيران بعدد٢٣ محطة قوى نووية في منتصف التسعينيات.

٧ ١٩٧٦ وافقت جمهورية ألمانيا الإتحادية على بناء محطة نووية في ((بوشهر))، تصل طاقتها إلى ١٢٠٠ ميغاوات لكل مفاعل من مفاعلي المحطة التي وصل معدل إنشائها إلى٦٠ بالمئة و٧٠ بالمئة عند سقوط الشاه، وفي العام نفسه أرسلت طهران أعدادا كبيرة من الأفراد للتدرب خارج إيران.

٨ ١٩٧٩ سقوط الشاه

٩ ١٩٧٩- ١٩٨٤ توقف البرنامج النووي نتيجة للحرب العراقية الإيرانية.

١٠ ١٩٨٤ بدء العمل في مفاعل طهران النووي للأبحاث إفتتاح مركز أبحاث نووي جديد في جامعة ((أصفهان)) بالتعاون مع الصين / فرنسا / الباكستان.

١١ ١٩٨٥ بدء التنسيق الداخلي على أعلى مستوى بين مراكز البحوث. السعي إلى التعاون النووي مع الدول ذات الخبرة النووية.

١٢ ١٩٨٦ قدمت الباكستان عرضا لتدريب العلماء الإيرانيين في مقابل الدعم المادي للبرنامج النووي الباكستاني.

١٣ ١٩٨٧ وقعت كل من إيران وباكستان إتفاقية التعاون الفني في المجال العسكري النووي نتج عنها توجه ٣٩ عالما نوويا إيرانيا إلى الباكستان للتدرب في المنشآت الباكستانية.

وقعت إيران إتفاقية كبيرة مع الأرجنتين لإمداد إيران باليورانيوم المخصب ل ٢٠ % من مفاعل إيران النووي الصغير، وتدريب الإيرانيين في المنشآت الأرجنتينية.

١٤ ١٩٨٧ – ١٩٩١ نجاح إيران إلى حد كبير في الحصول على التقانة المرتبطة بالتطور النووي.

١٥ ١٩٨٧ دعا على خامنئي – مرشد الثورة – العلماء الإيرانيين للعمل الشاق بسرعة لتوفير القدرة النووية لإيران.

١٦ ١٩٨٨ بعد إنتهاء الحرب مع العراق، وفي ١٩٨٩ أعلن الرئيس الإيراني رافسنجاني أن ((إيران لا تستطيع تجاهل العنصر النووي في العالم الحديث)).

حاولت إيران شراء التكنولوجيا النووية الألمانية التي نقلت إلى البرازيل في منتصف السبعينيات (وعارض ذلك كل من: الولايات المتحدة / ألمانيا / البرازيل).

حاولت إيران إقناع ألمانيا ببناء مفاعلي((بوشهر)) ولم تنجح أيضا.

حاولت إيران أن تقنع شركة ((سكودا)) التشيكية المملوكة جزئيا لشركة سيمينز الألمانية لإنهاء المشروع، وأخفقت في ذلك.

وأخفقت أيضا محاولاتها للحصول على مفاعل نووي من الهند (١٠ ميغاوات) نتيجة الضغوط الأمريكية على الهند.

١٧ ١٩٩٠ وقعت إيران والصين إتفاقية للتعاون العلمي مدتها ١٠ سنوات.

تدريب الصين للعلماء الإيرانيين الذين سوف يعملون في مفاعل نووي تنشئه الصين في ((أصفهان)).

تقارير خاصة بحصول إيران على (٣– ٥) سلاح نووي تكتيكي – أو مكونات مثل هذه الأسلحة من كازاخستان.

تقارير خاصة بحصول إيران – ودول شرق أوسطية أخرى – على بعض العلماء السوفيات للعمل في المواقع النووية المختلفة.

١٨ ١٩٩٢ قامت لجنة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية (LAEA) بالتفتيش على المنشآت النووية الإيرانية ولم تجد أي مخالفات وأعطت إيران شهادة صحية بذلك. لم تعتبر الولايات المتحدة وإسرائيل ذلك دليلا على عدم سعي إيران للحصول على القدرة النووية.

١٩ ١٩٩٢ – ١٩٩٩ إستمرار إتهام الولايات المتحدة وإسرائيل لإيران بسعيها لتملك القدرة النووية العسكرية، واستمرار إنكار إيران لوجود برامج عسكرية للتسلح النووي مع إستمرار تجاربها لسلسلة صواريخ شهاب، الذي يعتبر وسيلة حمل مناسبة لأي رأس نووية إيرانية يتم إنتاجها.

الزعامة الإقليمية:

إن المتتبع لتاريخ إيران سيلاحظ أنه طالما سعت النخب السياسية والثقافية الإيرانية لموقع إقليمي يتناسب مع تاريخ إيران الطويل وموقعها الجيوإستراتيجي المهم وثروتها البشرية والطبيعية. إن الحكومات المتلاحقة سعت لهذا الهدف بطرق مختلفة. محمد رضا بهلوي سعى لتحويل إيران إلى قوة إقليمية عبر التحالف مع الولايات المتحدة، وفي أعقاب الثورة الإسلامية سعت الحكومة الجديدة للوصل مع العالم الإسلامي بهدف التحول إلى قوة إقليمية، وفي الأيام التي تلت ثورة ١٩٧٩، سعت القيادة الإيرانية لتصدير الثورة تحت راية الإسلام داعمة المجتمعات الشيعية المهمشة في منطقة الخليج لكن بدون فائدة.ونتيجة لهذه السياسة غير الفعالة ظهر خط جديد في السياسة الخارجية الإيرانية، هذا الخط سعى إلى الظهور على أنه محاولة إيران لتحقيق تغيير إيجابي وبناء ثقة مع جيرانها العرب.[١]

إن النخبة والرأي العام الإيراني يرى أن القضية النووية هي الوسيلة الأفضل والأنجع لتوطيد الدور الإقليمي للدولة، ومثال على ذلك علي لاريجاني كبير المفاوضين السابق حول البرنامج النووي والمتحدث بإسم البرلمان الإيراني، الذي قال " إن إيران لديها وجهة نظر إستراتيجية في ما يتعلق ببرنامجها النووي في حين إستطاعت أمم أخرى في المنطقة كمصر وتركيا أن تتقدم، لا يوجد أي سبب كي لا تكون إيران قادرة على القيام بذلك أيضا ". وجهة نظر لاريجاني معبر عنها في " الخطة الإستراتيجية لإيران لعشرين عاما (٢٠٠٥-٢٠٢٥) التي صدق عليها مجلس تشخيص مصلحة النظام، والتي تطمح لتحويل إيران إلى بلد متطور في المرتبة الأولى في المنطقة إقتصاديا، علميا وتكنولوجيا.[٢]

إن إيران تواجه عددا من التحديات، عدد سكانها ينمو بسرعة، وهي ممنوعة من التجارة مع بعض الدول الغربية، منشآتها النفطية ضعيفة هرمة واستهلاكها المحلي من الطاقة يتضاعف، كل هذه التحديات تتطلب في نظر القيادة الإيرانية إكتساب القدرة على إنتاج الطاقة النووية.

في الوقت الحالي، إن العملات الصعبة في إيران تأتي من تصدير النفط، بالتالي فإن إنتاج الطاقة النووية سيسمح لإيران ببيع المزيد من النفط الذي تنتجه للأسواق العالمية، بالتالي تأمين تدفق ثابت من العملات الأجنبية لتحقيق الأهداف الإقتصادية والتنموية.[٣]

ومن الجدير بالذكر أن هناك دوافع أمنية تلعب دورا في المعادلة النووية، إن الإيرانيين حكومة وشعبا يشعرون أنهم يعيشون وسط محيط خطير، بسبب وجود قوات أجنبية في المنطقة بالإضافة للتحديات الأثنية والسياسية المتصاعدة لدى الجيران كالعراق وأفغانستان وباكستان. والتحديات الآتية من القوقاز هي مصدر دائم للقلق على طول الحدود الإيرانية، والأهم من ذلك

١خلاف، تميم هاني (٢٠٠٠)، القدرات النووية الإيرانية: المنتظور الدولي والإقليمي، السياسة الدولية، العدد ١٤٢، أكتوبر ٢٠٠٠ ص ١٥١

٢نفس المصدر

٣بختيار، شابور (١٩٨٤)، دراسات إيرانية مجموعة بحوث مختارة (البصرة: مركز دراسات الخليج العربي)، ص ٧٥

أن إيران تدرك تماما أنها محاطة بأربع قوى نووية إسرائيل الباكستان، الهند وروسيا وجميعها تشكل تهديدا محتملا لأمنها، وفي ظل هذا الواقع نجد أنه ليس غريبا أن ترى القيادة الإيرانية أن وجود قدرات نووية لدى باكستان وإسرائيل والهند تدل على إزدواجية المعاييرفي السياسة الأمريكية للإنتشار النووي في المنطقة.

و القيادة الإيرانية مستاءة من واقع أن واشنطن التي دعمت هذه الدول في سعيها للطاقة النووية المدنية وغضت النظر عن إمتلاكها للسلاح النووي، وبالمقابل تقوم بتهديد طهران إن حاولت فعل الأمر نفسه.

في ما يتعلق بباكستان، الإيرانيون قلقون من وجود حكومة ضعيفة في إسلام أباد ومن تصاعد التمرد الإسلامي من أفغانستان، وتخشى أن تضع إحدى المليشيات السنية المتطرفة يدها على قنبلة نووية شاردة أو " قنبلة قذرة" أما في الهند، نلاحظ أن القيادة الإيرانية تنظر بريبة إلى الدعم الإقتصادي والمادي الأمريكي للتكنولوجيا النووية رغم أن الهند بعكس إيران حيث رفضت توقيع إتفاقية الحد من الإنتشار النووي.[١]

والأهم من كل ذلك تعلم القيادة الإيرانية جيدا أنها غير محصنة نظرا إلى قيام إسرائيل بتصنيع وإمتلاك حوالي ٢٠٠ رأس نووي غير معلن، وتهديدات تل أبيب الدائمة في شن ضربة هجومية على المنشآت النووية الإيرانية تؤكد للقادة الإيرانيين أن الولايات المتحدة للمفارقة هي الورقة الرابحة، لذلك رفضت الولايات المتحدة حتى الآن أن توافق على هجوم إسرائيلي وقائي على المنشآت النووية الإيرانية.[٢]

في ظل ظروف كهذه، وفي ظل وجودها في محيط تعتبره عدائيا، إن الحكومة الإيرانية ترى أن دورة الوقود النووي المستقلة متقاطعة مع الردع، لا إنها محاولة لبناء ترسانة نووية. في حين أن بناء ترسانة نووية سيكون محاولة مكلفة تهدد بالعزلة الدولية وتضع إيران بوضعية "المنبوذة ".

إن الحصول على القدرة النووية المدنية سيوفر لإيران الأمن والعزة التي طالما سعت إليهما، لكن بكلفة أقل و إن مجرد الوصول لقدرة نووية سيوفر لإيران قدرة الردع، لأنه في حال حصول هجوم نووي أو هجوم تقليدي على المنشآت النووية من قبل الولايات المتحدة أو إسرائيل، فإن إيران لن تكون بعيدة كثيرا عن إكتساب قدرة الرد بطريقة مشابهة، لكن تأمل القيادة الإيرانية أن تتجنب هذا الإحتمال عبر قدرة الردع التي توفرها الدورة المستقلة للوقود النووي.

منذ البداية أخذ الجدل حول القضية النووية الإيرانية منحى الربح والخسارة، إلا أنه رغم أن الكلفة كانت حتى الآن عالية، لكن النقاش لم ينته، يبقى هنالك بعض الغموض في ما يتعلق

---

١ نفس المصدر

٢ خلاف، تميم هاني (٢٠١٠)،مرجع سابق ص ٤٩

بعسكرة النووي في الواقع العملي (متى وفيما إذا كان هذا الإحتمال ممكنا حقا) ؛ أخلاقيا (التبعات والمخاطر البيئية)؛ واستراتيجيا(فيما إذا كان إمتلاك أسلحة نووية سيجعل إيران أكثر أو أقل أمنا) لكن النقاش العام ركز حتى الآن فقط على رغبة إيران بالحصول على دورة وقود نووي مدنية مستقلة، وكيف يمكن أن يؤثر ذلك على إحساس الأمة بالأمن ومكانتها الإقليمية والتنمية ودور إيران في المجتمع الدولي،وهذا ما ركزت عليه حكومة نجاد، سؤال العسكرة لم تتم مناقشته في أي منتدى عام.

وهنالك مشككون في أن طهران ستحد طموحاتها بقدرة مدنية بحته لكن هناك عدة أمور جديرة بالذكر وهي حقائق بارزة عن المجتمع الإيراني اليوم. أولا: الإيرانيون يكنون إحتراما هائلا للقوانين والمؤسسات الدولية ويريدون أن يصبحوا أعضاء كاملين في المجتمع الدولي الذي نفوا منه لفترة طويلة. ثانيا: الحرب الإيرانية العراقية التي مات فيها اكثر من ٥٠٠ ألف جندي ومدني من الطرفين، تركت لدى الناس موقفا مترددا بشدة تجاه أسلحة الدمار الشامل، إن معظم الإيرانيين قلقون من أنه إذا قررت حكومتهم السعي لإمتلاك أسلحة نووية فإن كلفة عمل كهذا ستكون مرتفعة جدا، يمكن للسلاح النووي أن يضمن قدرا من الأمن الوجودي لكنه بالتأكيد سيعزل إيران عن أي تبادل مع العالم الغربي وسيحجب الآفاق الإقتصادية للبلد.[١]

إستبعاد إنشاء ترسانة (عسكرية)

النقاش الوطني حول سؤال بناء ترسانة نووية يركز على مسألتين: أولا، المنافع: ماهي القيمة الردعية ؟ كم ستكون أسلحة كهذه فعالة في الردع في غير الحالات الهجومية؟. ثانيا، الكلفة: ما هي الكلفة إن قررت إيران السعي لإمتلاك سلاح نووي ؟

من وجهة نظر القيادة الإيرانية، هنالك عدد من الأسباب التي تجعل من السعي لعسكرة السلاح النووي هدفا غير حكيم وغير قابل للتحقيق وغير ضروري. إيران بدأت بالفعل بناء مكانة مهمة كلاعب إقليمي أساسي منذ بدء الحرب في العراق عام ٢٠٠٣، إستعملت إيران نفوذها كدولة شيعية كبرى لعقد التحالفات والصداقات مع الدول الإقليمية والمجموعات السياسية في المنطقة.[٢]

عبر السعي للسلاح النووي إيران ستهدد كل هذه المكاسب، إذ سينظر إليها على أنها مصدر لعدم الإستقرار في المنطقة ولتهديد جيرانها، هذه الدول قد تشعر بدورها أنه من الضروري أن تصبح نووية لمواجهة التأثير الطبيعي لإيران وموقعها الجيوسياسي. إن إيران المسلحة نوويا ستطلق على الأرجح سباق تسلح إقليمي.[٣]

هنالك منذ الآن بعض الإشارات إلى أن مصر والإمارات العربية المتحدة والأردن قد تكون مهتمة بالحصول على التكنولوجيا النووية بدعم غربي. قد يقود ذلك الدول المجاورة

---

١ حسين علي، د جمال (٢٠٠٦)، حقيقة أسلحة الدمار الشامل (إربد: دار الكندي) ص ص ٢٥، ٢٨

٢بختيار، شابور (١٩٨٤)، مرجع سابق ص ٣٤

٣خلاف، تميم هاني (٢٠٠٠)،مرجع سابق، ٤٩

لإنشاء تحالف معاد لطهران لتحقيق توازن جماعي في مواجهة التهديد الأمني الذي تمثله القنبلة النووية الإيرانية.

تشدد القيادة الإيرانية على أنه لا حاجة للسعي إلى سلاح نووي لأن ترسانة إيران التقليدية تسمح لها حاليا بالرد على أي هجوم عسكري محتمل من الولايات المتحدة أو إسرائيل. إن قامت إحدى هاتين الدولتين بمهاجمة إيران، ستكون الأهداف الإسرائيلية والأمريكية في المنطقة عرضة للرد الإيراني.[1]

وتدرك القيادة الإيرانية أن تطوير قنبلة نووية وطنيا سيصب في غير مصلحتها القاضية بوجود قوات أمريكية أقل في المنطقة، لأن إيران كانت عدائية تجاه وجود قوات أجنبية على طول حدودها، وهي ترى بوضوح أن الوجود الطويل الأمد للقوات الأمريكية في المنطقة هو تهديد لأمنها لكن وجود سلاح نووي إيراني لن يعيد هذه القوات إلى بلادها. بالعكس سيؤدي ذلك على الأرجح إلى ترسيخ الوجود العسكري الأميركي بأعداد أكبر وبأسلحة موجهة نحو طهران سيوفر هذا الواقع أيضا السياق الملائم لواشنطن لتزويد الدول العربية في الخليج بمظلة أمنية نووية، أي وجود أمريكي دائم في المنطقة. من وجهة نظر الإيرانيين، ستكون تلك النتيجة غير مرغوبة أبدا. ومن المستبعد أيضا أن تكون واشنطن راغبة في أن تجبر على التدخل بهذه الطريقة، المغامرات الفاشلة في العراق والحرب المستمرة في أفغانستان، كانت إستنزافا هائلا للدماء والأموال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية،من وجهة نظر واشنطن إن وجود ضخم ودائم للقوات الأمريكية في الشرق الأوسط هو أمر غير مرغوب فيه. لذلك فإن بروز أية إشارات إلى أن طهران تتحرك تجاه إمتلاك سلاح نووي سيكون خطا أحمر بالنسبة للولايات المتحدة وإسرائيل، ويمكن أن يؤدي إلى دعم دولي لهجوم على منشآت إيران النووية.[2]

وفي الوقت نفسه هناك إحتمال لحصار إقتصادي كبير. إن السعي لإمتلاك سلاح نووي سيؤدي فورا إلى عقوبات إضافية يمكن أن تهدد جديا إلتزام الحكومة الإيرانية بالتنمية السريعة والنمو الإقتصادي. وفيما قد يربح الرئيس أحمدي نجاد المزيد من ثقة الشعب عبر تقديم ذلك أنه إهانة أخرى من الغرب، ستستمر نتائج الإنكماش الإقتصادي الخطير نتيجة العقوبات الإضافية، وفي نهاية المطاف ستصخب الساحة بدعوات التغيير، لذلك رغم أن الحكومات الإيرانية تبقى غير متأثرة بالعقوبات المفروضة من مجلس الأمن، فهي تفضل تجنب الخضوع لجولة جديدة من العقوبات المكلفة، هذه هي الرؤية في طهران. برنامج نووي عسكري شامل لا يملك الكثير من الدعم الشعبي، رغم أن هناك إجماعا حول المشروع النووي المدني.

١نفس المصدر

٢العناني، إبراهيم (٢٠٠١)، الخيار النووي في الشرق الأوسط (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية) ص ص ٣١٤، ٣١٥

أسباب سعي إيران للحصول على قدرة نووية:

تختلف دوافع الدول للحصول على القدرة النووية، أما بالنسبة للحالة الإيرانية نجد أن الأسباب التالية من بين العديد من دوافع إيران للحصول على القدرة النووية ودخول العالم النووي، وبناء قدرة نووية عسكرية يعتمد عليها.

- تأكيد الإعتماد الذاتي الدفاعي لإيران، وعرض مدى التقدم العلمي والتقاني الذي وصلت إليه الدولة، تأكيد نجاح الثورة في ما لم يصل إليه الشاه.

- السعي لتحقيق المساواة والتكافؤ النووي مع بعض دول المنطقة (إسرائيل، وباكستان).

- تدعيم المكانة الإقليمية والدولية لإيران ويقدمون تبريرا لذلك إسرائيل إقليميا، وفرنسا وبريطانيا عالميا والصين والهند والباكستان.

- إستمرار إحتفاظ الولايات المتحدة بقوات وقواعد عسكرية بالقرب من إيران، مع عدم ضمان إستمرار القدرة على تدفق الأسلحة التقليدية لمواجهة أي عدوان على إيران، أو الموارد المالية اللازمة لتوفير مثل هذه الأسلحة مع إحساس إيران بمحاولات عزلها.[١]كونها محاطة بقوى نووية من ثلاث جهات: من الشمال روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء وكازاخستان ومن الغرب إسرائيل وكانت العراق. ومن الشرق الهند والباكستان.

الإستفادة من القيمة السياسية والإستراتيجية للأسلحة النووية، حيث توفر هذه الأسلحة الردع والدفاع عن الدولة الإيرانية، والتأثير السياسي والإستراتيجي لإيران، وتحقيق التوازن النووي في المنطقة خاصة مع إسرائيل.

- إشاعة الخوف في بلدان الخليج العربي وتقويض ثقتهم بضمانات الأمن الأمريكية من أجل وضع حد للوجود العسكري الأمريكي في المنطقة.

- ردع إستخدام العراق لأسلحة الدمار الشامل ضد المدن الإيرانية والمراكز السكانية في حال نشوب حرب جديدة.

- إثارة الرعب في أفغانستان وأذربيجان من خلال إثارة الأزمات والحروب. [٢]

إن الاسلحة النووية هي الطريق الوحيد بالنسبة للايرانيين لكي تصبح قوة عسكرية بدون إستنزاف إقتصادها، بالإضافة إلى ذلك شعور إيران بتهديدات محتملة أو فعلية من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل وصراعها مع العراق في ظل النظام السابق كان أحد الدوافع التي شجعتها على إمتلاك الرادع النووي نستنتج مما تقدم أن تطوير إيران لقدراتها الصاروخية وأسلحتها فوق التقليدية يمكن أن يوفر لها ضمانا ضد أي تهديدات في المستقبل من جانب هذه الدول

---
١ حسين علي، جمال (٢٠٠٦)، مرجع سابق، ص ص ٣٨، ٤٤

٢ موسوي، سيد حسين (٢٠١٠)، مرجع سابق، ص ص ٥٤، ٧٠

الثلاث، بالإضافة إلى أن هذه القدرات يمكن أن تساعد على تعزيز المكانة الإقليمية والدولية لإيران، واستفادت إيران من حربها مع العراق بأن تستعد لأي مفاجأة تكنولوجية مما كان حافزا لتوقع إمكانية تعرضها لهجوم بأسلحة الدمار الشامل، فالدروس المستقاة من هذه الحرب شكلت أساسا للفكر الإستراتيجي الإيراني في عقدي الثمانينات والتسعينات. [١]

وقد ساعدت إيران العديد من العوامل لإستمرار نشاطها الهادف لبناء قدرة نووية وأهمها:

- إنتشار التكنولوجيا والسهولة النسبية في الحصول عليها، خاصة بعد تفكك الإتحاد السوفياتي وإستقلال بعض جمهورياته ذات التسلح النووي.
- رخص التسليح النووي نسبيا، وفي الوقت نفسه إمكانية القدرة النووية تحقيق الأهداف الإستراتيجية بتكلفة إقتصادية قليلة نسبيا ومن دون التعرض لخسائر إقتصادية.
- العمل من خلال المادة الرابعة من معاهدة منع الإنتشار(NPT) (الإستخدام السلمي للطاقة النووية) لبناء قدرات نووية عسكرية.
- إستمرار تجاهل العالم كله – عدا العرب – للقدرات النووية الإسرائيلية وعدم إنضمام إسرائيل لمعاهدة منع الإنتشار النووي – مع تجاوز الترسانة النووية الإسرائيلية ل ٢٠٠ رأس نووية، وفي الوقت نفسه عدم قدرة العرب على إنتاج القنبلة النووية.
- ضرورة التعامل مع التكنولوجيا النووية لصالح التنمية المستقبلية لإيران، مع إستغلال الطاقة النووية لإنتاج من ١٠- ٢٠ % من إجمالي الطاقة المطلوبة لإيران نظرا لعدم الإستمرار في الإعتماد الدائم على النفط، وقد رد الغرب على هذه النقطة بأن إيران تملك ثاني مخزون من الطاقة النفطية وخاصة من الغاز الطبيعي اللازم للطاقة.
- إعتبار إيران أن حرب الولايات المتحدة لتحرير الكويت هي بمثابة إنذار موجه لها، وما أكد على ذلك إعتناق الولايات المتحدة لإستراتيجية جديدة ((الإحتواء المزدوج)). [٢]

البرنامج النووي الإيراني في تصريحات المسؤولين الإيرانيين:

كان القادة الإيرانيون قد أطلقوا تصريحات تعكس الإهتمام بالسلاح النووي، ويعتبر حجة الإسلام هاشمي رفسنجاني أول من أشار صراحة إلى هذا الجانب عام ١٩٨٩ حينما كان رئيسا لمجلس الشورى الإيراني حيث صرح أن ((إيران لا تستطيع أن تتجاهل الحقيقة النووية في العالم المعاصر)) كما أن نائب رئيس الجمهورية الإيراني آية الله مهاجراني، صرح في أكتوبر ١٩٩١ أنه يجب على إيران العمل مع الدول الإسلامية الأخرى لصنع قنبلة نووية إسلامية، إلا أن الحكومة الإيرانية نفت في ذلك الوقت أنها تسعى إلى إمتلاك الأسلحة النووية رغم أن هذه التصريحات تشير ضمنا أو صراحة إلى إهتمام إيران بالحصول على السلاح النووي. إلا أنها

١حمزة علي، رياض (١٩٨٢)، جولة صحافية إيرانية، (عمان: جمعية الصداقة الأردنية الإيرانية): ص ١٧
٢خلاف، تميم هاني (٢٠٠٠)، مرجع سابق، ص ٢٧

تعبر إستثناء في الخطاب السياسي الإيراني، وحرص القادة الإيرانيين بعد ذلك على إطلاق مثل هذه التصريحات.[1]

إن الحكومة الإيرانية تكتفي بالإشارة إلى أن البرنامج النووي لإيران يهدف إلى تأمين ٢٠% من طاقتها الكهربائية بواسطة المولدات النووية،وذلك لخفض إستهلاكها من الغاز والنفط، لا سيما أن الزيادة السكانية العالية وخطط التنمية الإقتصادية سوف تزيد من معدلات إستهلاك الطاقة في إيران، وتشير الحكومة الإيرانية إلى أنها لا تسعى فقط إلى الحد الأدنى من نسب الزيادة في إستهلاك الطاقة ولكنها تسعى أيضا إلى تخفيض النسب الحالية من أجل توفير ثروتها القومية من النفط والغاز الطبيعي، بهدف توجيهها نحو التصدير من أجل الحصول على العائدات المالية، خاصة بعد تراجع قدراتها التصديرية من النفط، وذلك بسبب العقوبات أحادية الجانب الأمريكية التي منعت إيران من زيادة قدراتها الإستخراجية والإنتاجية والتصديرية في مجال النفط والغاز الطبيعي.[2]

بالإضافة إلى ذلك فإن بعض المحللين السياسيين الإيرانيين يشددون على أن خطط إيران لإنتاج الطاقة النووية تنبع من أن الدولة أنفقت قدرا كبيرا من ثروتها القومية خلال فترة حكم الشاه لشراء هذه المعدات، كما أن إيران تعتبر أن لها الحق في العمل في إطار مبادئ منع الإنتشار النووي، كما يؤكدون أن من بين العوامل التي تثبت بها إيران أنها لا تسعى إلى إمتلاك السلاح النووي، أنها لم تمانع لدى توقيع عقود التعاون النووي مع الدول الأخرى من إعادة الوقود المستنفد الحامل للبلوتونيوم إلى المورد الأصلي، وجرى الإتفاق في هذا الإطار على أن تسترد روسيا الوقود النووي، بالإضافة إلى الإشارة إلى أن الشفافية التي يتسم بها الإنفاق العسكري الإيراني سوف تمنع إيران من اللجوء إلى الخيار النووي ولا سيما أن هذه الشفافية أصبحت إلتزاما دوليا مع التأكيد على أن إيرادات إيران أظهرت إلتزاما طويلا بمعاهدة منع الإنتشار وإتفاقها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتؤكد إيران أنها تحرص فقط على الإهتمام بالأبحاث العلمية والسلمية في المجال النووي.[3]

الإستراتيجية النووية الإيرانية:

تنطلق الإسترتيجية النووية الإيرانية من أجل إمتلاك قدرات ردع نووية في المستقبل إلى المحددات التالية:

١- ضمان الأمن القومي الإيراني وعدم السماح بتعريض أمن الدولة للخطر خاصة من جانب القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية أو من جانب إسرائيل.

---

[1] الأمين، حسن عبدالله (٢٠٠١)، الصراع في الشرق على الشرق، (الغدير: بيروت) ص ص ٣٨، ٤٤

[2] التخيري، محمد علي (٢٠٠١)، أوراق وأعماق (بيروت: دار الحق) ص ٨٢

[3] أبو أحمد، عبد الحميد (١٩٧٢)، شخصيات أيرانية معاصرة (طهران: مؤسسة إنتشارات) ص ص ٢٣، ٢٥

٢- إستخدام هذا السلاح عند الضرورة في حالة قيام تجمع غربي يهدد أمنها في المستقبل، أو في حالة تعرضها لخطر أو تهديد فعلي من جانب قوى عظمى أو قوى إقليمية.

٣- أن هدف هذه الإستراتيجية هو تحويل إيران إلى قوة عظمى صغيرة وبما يسهم في تعظيم قدراتها وسطوتها على المنطقة، ويجعلها قوة إقليمية رئيسية تتحكم في مقدرات المنطقة ومسار الأحداث فيها.

٤- رفض أي تجمع عربي في منطقة الخليج، قد يشكل تهديدا ضد إيران بل أن إيران ستحاول أن تكون الدولة الوحيدة في منطقة الخليج التي تمتلك الردع النووي.

٥- إن الإستراتيجة النووية الإيرانية من المنتظر أن تقوم في مراحلها الأولى على أساس طابع دفاعي ولن تتطور إلى الطابع الهجومي إلا في حالة التوصل إلى برنامج نووي شامل ومتطور يمكن أن يواجه أية قوى عظمى تهدد إيران.[1]

ويساعد إمتلاك إيران للسلاح النووي على:

- ستساعد القدرة النووية على تحكم إيراني بأسعار النفط.
- ستساعد أيضا في تحريك الشيعة في المناطق العربية لمد نفوذها.
- ستولد نوعا من الإستقرار وابتعاد الدول العظمى عنها لتتفرغ للإنفراد في المنطقة.

إستراتيجية الردع النووي الإيراني:

عند إكتمال البرنامج النووي الإيراني من الممكن أن تتبنى إيران إستراتيجية الردع النووي وهي أنسب الإستراتيجيات التي تلائم ظروف إيران على المدى المتوسط والبعيد، حيث يعطيها ذلك حرية الحركة دون أي تهديد نووي عربي أو خليجي عربي، ومن المنتظر أن تتبنى إستراتيجية ((الردع بالشك)) حيث تحيط قدراتها وإستراتيجيتها النووية بالسرية والتصرفات والتصريحات على المستويين الرسمي وغير الرسمي، بهدف تقوية الشكوك لدى الولايات المتحدة والدول الخليجية وخلق إقتناع لديها بقدرة إيران على الردع النووي وعدم قدرة الجانب العربي على مجابهتها، ومن ثم القبول بالأمر الواقع.

وقد تلجأ إيران إلى أسلوب التهديد بإستخدام الردع النووي في مراحل تالية عند تصاعد الموقف بينها وبين الولايات المتحدة أو بينها وبين بعض القوى الإقليمية. خاصة في حال شعورها بعدم جدوى إستراتيجية الردع بالشك.

إن إتباع إيران إستراتيجية ((الردع بالشك)) سوف يحقق لها أمنا سياسيا معتدلا، إذ أن الدول الخليجية أو من يساعدها يمكن أن تخسر الكثير في حال تهديد الأمن الوطني الإيراني

[1] حسين علي، جمال (٢٠٠٦)، مرجع سابق، ص ص ٢٧، ٣٠

ومن ثم يمكن أن تستخدم إيران هذه الإستراتيجية من أجل إبتزاز دول الخليج العربية، وفرض الحياد من جانب الولايات المتحدة الامريكية.[١]

مكونات البرنامج النووي الإيراني:

إن البرنامج النووي الإيراني هو في مرحلة التطوير ولم يصل للمرحلة النهائية بعد، ولا يمكنه أن يكفل لإيران المستقبل المنتظر القدرات الذاتية التي تتيح لها تصنيع السلاح النووي، والمنشآت النووية تخضع لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية نووية هدفها حصول إيران على سلاح ذري.

محاولة شراء أسلحة نووية مصنعة:

كان الخيار الوحيد أمام إيران للحصول على السلاح النووي، هو إستيراد الرؤوس النووية الأمر الذي جعل جانبا كبيرا من الجهود الإيرانية في الفترة ١٩٩٢- ١٩٩٣ يتجه لإستيراد الرؤوس النووية من الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى مهما كانت التكلفة، بالإضافة إلى محاولة توفير وسائل الإيصال النووي الصاروخي والقدرات البشرية العلمية، والعمل على إستكمال البنية الأساسية الخاصة بالأغراض النووية في البلاد.[٢]

إستغلال حالة التسيب في جمهوريات الإتحاد السوفييتي السابق:

حاولت القيادة الإيرانية أن تستفيد من حالة التسيب التي مرت بها القوة العسكرية السوفييتية إبان إنهيار الإتحاد السوفييتي في ديسمبر ١٩٩١ وما رافق ذلك من إنعدام السيطرة المركزية على الأسلحة والمعدات فيها وركزت إيران على محاولة الحصول على رؤوس وقنابل نووية، وقد أفادت مصادر غربية عديدة منذ أواخر ١٩٩١ أن إيران إستطاعت الحصول على عدد من القنابل النووية السوفييتية، بل والإتفاق على إعادة تركيب هذه القنابل في إيرانبواسطة الخبراء والفنيين الروس، وذكرت تقارير تفيد بأن عددا من الأسلحة النووية التكتيكية قد إختفت من كازاخستان وكانت تلك الأسلحة تابعة لدول الكومنولث، وإحتمال أن تكون الأسلحة المختفية قد بيعت إلى إيران، ربما لدراستها ومحاولة إنتاج بديل محلي لها.[٣]

من الواضح أن القيادة الإيرانية كانت تركز على إستيراد الأسلحة النووية التكتيكية باعتبارها منتشرة في ربوع الجمهوريات السوفييتية سابقا، عكس الأسلحة النووية الإستراتيجية الموجودة فقط في روسيا وروسيا البيضاء وأوكرانيا وكازاخستان وتخضع لرقابة مركزية شديدة، وقد إلتزمت القيادة الإيرانية الصمت إزاء التقارير بينما نفاها المسؤولون في روسيا وكازاخستان، وأكدوا أن ترسانات الأسلحة النووية في الإتحاد السوفييتي السابق في أمان، ولم

---

[١] نفس المصدر

[٢] أبو أحمد، عبد الحميد (١٩٧٢)، مرجع سابق ص ص ٣٨، ٣٩

[٣] نفس المصدر

تقع فيها أية سرقات نروية كما أنهم أضافوا إعتقادهم بإمكانية وقوع إيران ضحية لمحترفين خدعوهم وباعوهم رؤوسا مزيفة صنعت بمهارة في مقابل مبالغ طائلة.

يمكن القول بأن إيران نجحت في إستيراد رؤوس نووية تكتيكية خاصة أن التعاون التسليحي والعسكري بين روسيا وإيران وصل لمستويات متقدمة، علاوة على ذلك فإن الأزمة الإقتصادية التي مرت بها دول الكومنولث دفعتها إلى عرض العديد من الأسلحة ووسائل القتال المملوكة لديها للبيع إلى من يستطيع الدفع، ومن هنا لا يستبعد أن تكون منها الأسلحة النووية التكتيكية. [1]

وسائل الإيصال النووي:

ركزت القيادة الإيرانية على وسائل الإيصال النووي بشكل كبير خاصة وسائل الإيصال الصاروخي، وقد بدأ الإهتمام بأعمال تطوير وإنتاج الصواريخ (أرض- أرض) بعيدة المدى في إيران منذ فترة مبكرة بعد وقف إطلاق النار مع العراق، والدافع الرئيسي لهذه الأعمال كان مستمدا من الخبرات المكتسبة من الحرب العراقية الإيرانية التي شهدت خلال مراحلها الأخيرة تبادلا عشوائيا واسع النطاق لأعمال القصف الصاروخي في الدولتين، وقد نجحت إيران في تلك الفترة في إنتاج صاروخ أرض – أرض أطلقت عليه إسم ((شاهين)) متوسط المدى ثم أجرت تجاربها في عام ٢٠٠٠، ٢٠٠١ على تطوير مدى الصواريخ البالستية حيث وصل مداها في النموذج الجديد إلى نحو ١٣٠٠ كيلو متر، كما قامت إيران بشراء صواريخ بالستية أرض – أرض من كوريا الشمالية من بينها صواريخ من طرازي (سكود – ب) مدى ٣٠٠ كيلو متر و(سكود سي) مدى ٥٠٠ كيلو متر، كما قامت بالتفاوض مع الصين لشراء مصانع تنتجة جيلا جديدا من الصواريخ، وهكذا تستمر إيران في أعمال تطوير وسائل الإيصال الصاروخي بإعتبارها طلبا مهما من متطلبات القدرة النووية المتكاملة وتمتلك قدرة أكبر ومرونة في الحركة. [2]

إستقدام العلماء الروس:

من المشاكلات التي كانت تعترض البرنامج النووي الإيراني هي عدم كفاية العناصر الفنية الوطنية المتخصصة في المجال النووي، وقد حاولت القيادة الإيرانية تعويض النقص في الكوادر الفنية من خلال محاولة إستقطاب العلماء والفنيين الروس عقب إنهيار الإتحاد السوفييتي، بعد أن إنخفضت الحاجة إلى هؤلاء العلماء والفنيين في بلادهم بعد إنهيار الإتحاد السوفييتي، وقد ذكرت العديد من التقارير الغربية أن إيران نجحت في إستقدام أعداد كبيرة من هؤلاء العلماء والفنيين وأنهم بدؤوا العمل في المنشآت النووية الإيرانية، وكان مدير الوكالة الإيرانية للطاقة

١ العناني، إبراهيم (٢٠٠١)، مرجع سابق، ص ٥٨
٢ نفس المصدر

النووية باشر بنفسه الإتصال بعدد من هؤلاء العلماء، إلا أن الجهود لم تؤد إلى نتائج فعالة، وذلك يعود إلى الولايات المتحدة التي بذلت جهودا لمنع وصول العلماء الروس لإيران[1].

البنية الأساسية النووية لإيران:

تتباين الإمكانات النووية في إيران ما بين القديم والحديث وما بين الغربي والشرقي، لكن عموما نجد أن البنية تتكون من الآتي:

١- الوكالة الإيرانية للطاقة:

وهو أعلى جهاز مسؤول عن التخطيط وتنفيذ ومتابعة الإشراف على البرنامج النووي الإيراني ويتبع مباشرة لرئيس الجمهورية الإيرانية.

٢- المنشآت النووية ومراكز الأبحاث:

- مركز الأبحاث النووية في منطقة ((أميررجاد)) شمال غرب طهران وبدأ نشاطه عام ١٩٥٦ ويتبع مباشرة لجامعة طهران فهو مركز أكاديمي.

- مركز التكنولوجيا النووية في طهران ((مفاعل أبحاث بقوة ٥ ميغاوات))

- مركز الأبحاث النووية في جامعة شيراز ((محدود الإمكانات)) مقصور على البحث العلمي التطبيقي في مجال الفيزياء النووية.

- مركز الطاقة الذرية في مدينة ((معلم كلابة)) قرب بحر قزوين وهو مركز أبحاث مشترك بين إيران والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، تستغل إيران من خلاله الإمكانات العلمية لدول الإتحاد السوفييتي القديم، وقد أختيرت تلك المدينه (التي تعتبر سياحية) كونها بعيدة عن مدى أي طائرات أو صواريخ تطلق من مدن الجوار.

- محطة ((بوشهر))جنوب إيران، والتي تقوم روسيا حاليا بإعادة بنائها بصفقة مع إيران قيمتها ٨٠٠ مليون دولار، وقد حاولت الولايات المتحدة إيقاف هذا العقد، ولكن روسيا تمسكت بتنفيذه على أساس أخذ ضمانات بأن لا تستخدم لأغراض عسكرية.

- مفاعلات ((بوشهر الصينية)) وقد تم توقيع عقد إنشاء مفاعلين نوويين يعملان بالماء الثقيل بين الصين وإيران في منتصف عام ١٩٩٣ بلغت قيمته ١.٢ مليار دولار، على أن تكون قدرة كل مفاعل ((٣٠٠ ميغاوات)).

[1] كوردزمان، أنتوني (١٩٩٩)، القدرات العسكرية الإيرانية / دراسات عالمية (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية) ص ص ٤٥، ٤٨

وقد ضغطت الولايات المتحدة على الصين لإيقاف هذا العقد وشهدت زيارة رئيس الصين للولايات المتحدة في نهاية عام ١٩٩٧ مقايضة بين أن توقف الصين هذا العقد مقابل تزويد الولايات المتحدة للصين بالتكنولوجيا النووية المتقدمة، وقد جرت مفاوضات تراجعت الصين خلالها عن إستكمال المشروع، وقد تأكد ذلك أثناء زيارة وزير الدفاع الأريكي للصين في شهر مارس ١٩٩٨.

- قامت إيران بشراء أجزاء من برنامجها النووي من دول غربية أهمها سويسرا تحت ستار برامج أخرى أو مصانع مدنية.
- سعت إيران لشراء مفاعل ذري من الهند بقووة ((١٠ ميغاوات))لأغراض الأبحاث (يخضع لوكالة الطاقة الدولية).
- أقامت إيران مركزا آخر لبحوث الطاقة النووية شمال غرب إيران.[١]

إن المكون الأكثر أهمية في هذه المنشآت في محطة ((بوشهر)) النووية الواقعة جنوب غرب إيران حيث تتراوح الطاقة القصوى للمحطة التي تحتوي على مفاعلين عند التشغيل بين ((١٠٠٠- ١٣٠٠ ميغاوات)) لكل مفاعل، وتمثل (١٠ %- ٢٠%) من إستهلاك البلاد من الكهرباء وكان العمل في بناء هذه المحطة قد بدأ في عام ١٩٧٤في عهد الشاه رضا البهلوي، وتولت عملية الإنشاء شركتان ألمانيتان إلا أن قيام الثورة الإيرانية أدى إلى إيقاف العمل فيهما، ثم جرى تدمير الجزء الأكبر من المنشآت المنتهية أثناء الحرب العراقية – الإيرانية تحت تأثير الغارات الجوية والصاروخية.[٢]

وتشير مصادر غربية إلى أن المحطتين النوويتين اللتين بوشر إقامتهما فأولاهما على ضفاف نهر قارون جنوب غرب إيران والثانية بالقرب من نهر زياند هرود بالقرب من أصفهان.

وقد بذلت الحكومة الإيرانية جهودا مكثفة للحصول على المساعدة في أعمال تطوير برنامجها النووي خاصة مع الصين والتي تتركز في مجال الأغراض السلمية وفقا للوائح التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إذ تقوم الصين بمساعدة إيران في بناء محطة للطاقة النووية وزودت إيران بأجهزة للفصل الكهرومغناطيسي خاصة بأغراض إنتاج النظائر المشعة بالإضافة إلى مفاعل نووي صغير وأبرمت الدولتان تعاقدات لتصدير أجهزة خاصة بالتشخيص

١نفس المصدر
٢أبو أحمد، عبد الحميد (١٩٧٢)، مرجع سابق ص ص ٥٨، ٦٠

الطبي النووي والبحوث والفيزياء النووية وإنتاج النظائر المشعة والتدريب والتعليم، وظلت إيران تؤكد أن التعاون تم ضمن إطار التشريعات الدولية.[١]

وكانت إيران تسعى إلى إستكمال العمل في برنامجها النووي من أجل الإنتهاء منه قبل ٢٠٠٥ بالرغم من الضغوط الأمريكية الإسرائيلية تجاه روسيا والصين حتى لا تستخدمه إيران للأغراض العسكرية.

ويمكن حصر الجهود الإيرانية في هذا المجال بما يلي:

المرحلة الأولى:

بدأت في عهد الشاه واستهدفت إمتلاك قدرة نووية متواضعة عن طريق تنفيذ برنامج متكامل لإنشاء مفاعل للطاقة في مدينة بوشهر بمساعدة ألمانيا، بالإضافة إلى ذلك كانت إيران تمتلك مفاعلا نوويا تجريبيا حصلت عليه من الولايات المتحدة في الستينيات وتبلغ قوته ((٥ ميغاوات))، إن حكومة الثورة الإيرانية سمحت بعد عام ١٩٧٩ بإستمرار العمل في مركز أبحاث طهران، إلا أن الولايات المتحدة فرضت حظرا على تصدير التكنولوجيا النووية إلى إيران، ودعت كلا من ألمانيا وفرنسا إلى عدم إستئناف التعاون النووي مع طهران ما لم تقدم الحكومة الإيرانية تأكيدات كافية عن إلتزامها بعدم الإنتشار النووي، بالإضافة إلى ذلك غادر العديد من علماء الذرة الإيرانيين البلاد إبان الثورة الإسلامية وبناء على هذه العوامل كان البرنامج النووي الإيراني يعيش حالة من الجمود حتى منتصف الثمانينات.[٢]

المرحلة الثانية:

وبدأت في عام ١٩٨٦ بعد إعلان الإمام آية الله الخميني إلتزام بلاده بمواصلة تطويرقدراتها النووية وكانت تلك الفترة بمثابة مقدمة لنشاط إيراني مكثف وسار هذا النشاط في أربعة مجالات:

١- توسيع دائرة التعاون مع الدول الأجنبية، خاصة الأرجنتين والصين وكوريا الشمالية ووقعت إيران إتفاقا مع باكستان عام ١٩٨٦ للتعاون في المجالات النووية العسكرية تقوم باكستان بموجبه بتدريب العلماء الإيرانيين.

٢- توسيع البنية الأساسية في البلاد، حيث إفتتحت إيران مركزا جديدا للأبحاث النووية في أصفهان بالإضافة إلى محاولة الحصول على مفاعلات نووية من جهات مختلفة أو تجميعها في عدة مراحل.

٣- تطوير القدرات الفنية والعلمية للعاملين في المجال النووي فقد عملت الحكومة الإيرانية على إستقدام علماء الذرة الإيرانيين الذين غادروا البلاد بعد قيام الثورة، وأهتمت أيضا

١نفس المصدر

٢التقرير الإستراتيجي الإيراني السنوي (٢٠٠٢)، التقرير الإستراتيجي الإيراني السنوي / قضايا إيرانية (القاهرة: مركزالدراسات الشرقية) ص ص ٥٦، ٦٠

بإرسال العديد من الأخصائيين النوويين الإيرانيين إلى الخارج لتلقي تدريب عملي متقدم. وكان لباكستان دور متميز في هذا المجال.

٤- دعم مجالات البحث والتطوير في المجال النووي، كان هناك إهتمام بالدخول في مجال الأبحاث الخاصة بالوقود النووي، وتفرعت الأبحاث الخاصة بالوقود النووي إلى ثلاثة انواع: تخصيب اليورانيوم، إعادة معالجة الوقود النووي غير المشع كيماويا لإستخراج البلوتونيوم، وتخصيب اليورانيوم بالليزر.

وينبع هذا الإهتمام الكبير بالتسلح النووي خلال هذه المرحلة من تطور الأعمال القتالية مع العراق ضد إيران وهذا الأمر دفع القيادة الإيرانية إلى محاولة إمتلاك رادع نووي في مواجهة العراق، وأيضا كانت تهدف لتحقيق قدرات دفاعية وهجومية على السواء، وبعد إطلاق النار قامت القيادة الإيرانية بتطوير القدرات النووية لأنها تعزز الموقف التفاوضي الإيرني.[١]

المرحلة الثالثة:

بدأت في أوائل عام ١٩٩١ عقب حرب الخليج الثانية، التي دفعت بقوة برامج التسلح الإيرانية، والتسلح النووي بشكل خاص، ونضيف إلى ذلك إنهيار الإتحاد السوفييتي في أواخر عام ١٩٩١، كانت تعتقد القيادة الإيرانية أن إمتلاك السلاح النووي هو من أهم الأدوات التي تستطيع من خلالها إستغلال المتغيرات الدولية والإقليمية القائمة لدفع حركة الإحياء الإسلامي، وبناء كتلة إسلامية قوية تقودها إيران، ولتحقيق هذا الهدف تعتقد القيادة الإيرانية أنه قد تحدث مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة.وبالتالي إذا إمتلكت ايران قدرة نووية ربما يقلل من إقدام الولايات المتحدة على دخول مواجهة عسكرية وردعها عنها.[٢]

المرحلة الرابعة: ١٩٩١ – ٢٠٠٤

هذه المرحلة هي الأهم في تعزيز البرنامج النووي الإيراني وتطويره، وأبرز ما تتسم به هذه المرحلة بالنسبة للبرنامج النووي الإيراني هو أن إيران كانت قد كثفت جهودها من أجل أن تمسك بخطوات مهمة فيما يتعلق بالبنية النووية التحتيةالأساسية في إجراء البحوث النووية المتقدمة.

لقد حصلت إيران من الصين عام ١٩٩١ على ١٠٠٠ كغم من غاز هكسافلوريد اليورانيوم و ٤٠٠ كغم من مادة (تترافلوريد اليورانيوم)، بالإضافة إلى ٤٠٠ كغم من مادة (ديوكسيد اليورانيوم) من دون أن تقوم بإبلاغ الوكالة الدولية بذلك، وكانت إيران قد أجرت في عام ١٩٩١ تجارب تتعلق بتخصيب اليورانيوم وتكنولوجيا الطاردات المركزية في جامعة

---

[١] عامري، ناصر التقفي(٢٠٠٤)، مرجع سابق ص ص ٣٥، ٤٠

[٢] نفس المصدر

الشريف، ومن جهة أخرى سعت للحصول على إسطوانات الفلورين والمغانط اللتين تستخدمان في الطاردات المركزية، وذلك عن طريق شركة (تايسين) الألمانية.

وفي شهر آب / أغسطس من عام ١٩٩٢، وصل أكثر من ١٠٠ خبير روسي إلى موقع بوشهر، بالإضافة إلى تخرج نحو ١٦٠ فني إيراني من كلية الطاقة النووية في بوشهر.[١]

وفي عام ١٩٩٣، وقعت وزارة الطاقة الذرية الروسية ومنظمة الطاقة الإيرانية عقدا لبناء مفاعلين روسيين في بوشهر لكن الصعوبات المالية التي كانت تواجه إيران منعتها من تنفيذ العقد، وفي العام ذاته وافقت الصين على تجهيز إيران بمفاعلين كهربائيين بقدرة ٣٠٠ ميغاواط بالقرب من بوشهر على ساحل الخليج العربي في منطقة (استي جلال)وقامت بإجراء المسح الزلزالي للمنطقة غير أن ضغوط الولايات المتحدة على الصين أدت إلى إلغاء المشروع.

إن الإنجاز الأهم في تاريخ البرنامج النووي الإيراني في عهد الجمهورية الإسلامية كان في كانون الثاني ١٩٩٥ عندما توصلت إيران وروسيا إلى إتفاقية حول تزويد إيران بمفاعلين نوويين بقدرة ١٠٠٠ ميغاواط تعمل بالماء الخفيف في موقع بوشهر بقيمة مليار دولار.[٢]

وفي آب / أغسطس ١٩٩٦ إستولى مفتشو الجمارك البريطانيون على شحنة من الفولاذ الذي يستعمل في الطاردات المركزية كانت في طريقها إلى جامعة الشريف التكنولوجية في طهران، وبدأ ٢٠٠ مهندس روسي في كانون الثاني / يناير ١٩٩٧ العمل في إيران لبناء مفاعل نووي بقدرة ١٠٠٠ ميغاواط يعمل بالماء الخفيف في منطقة بوشهر بينما أفادت معلومات روسية في نيسان / آبريل من العام نفسه عن بدء شركة (ازورسيكي زافود) المتخصصة في بناء المكائن في بطرسبيرغ بإنتاج معدات تتعلق بجهاز (الدورة الإبتدائية) لمفاعل بوشهر وتتضمن وعاء المفاعل وغلاف مولد البخار بالإضافة إلى معدات نووية أخرى. وفي أيلول / سبتمبر ٢٠٠١، ترددت تقارير أفادت بأن هناك مفاوضات تجري بين الروس والإيرانيين حول خطط لبناء مفاعلات إضافية في بوشهر سيقدمها الروس لتلبية الطلب الذي تقدمت به إيران إلى روسيا، وكان طلب هذه المفاعلات أحد المحاور الرئيسية التي بحثها الرئيس الإيراني محمد خاتمي في زيارته في آذار / مارس ٢٠٠١ بدأت مع بداية عام ١٩٩٤، حيث وقعت إيران إتفاقا مع الصين لبناء مفاعلين نوويين لتوليد الكهرباء وبدأ الصينيون في وضع خطط ورسومات إنشائهما جنوب إيران.[٣]

وفي ١٤ مايو ١٩٩٥، أعلن أمر الله رضا مدير البرنامج النووي الإيراني عن عزم إيران بناء عشر محطات خلال السنوات العشرين القادمة بمساعدة الصين وروسيا، ونفى الإتهامات الأمريكية بمحاولة إنتاج أسلحة نووية، وقال أن الجيش الإيراني لا يملك برنامجا نوويا مستقلا،

---

[١] أبو أحمد، عبد الحميد (١٩٧٢)، مرجع سابق ص ص، ٤٩، ٥٠

[٢] عامري، ناصر الثقفي(٢٠٠٤)، مرجع سابق ص ص ٣٠-٣٥

[٣] نفس المصدر

وأضاف أن هناك حوالي ١٥٠ خبيرا نوويا روسيا يعملون في موقع مشروع للطاقة النووية يجري بناؤه بالتعاون مع روسيا وأن عددهم سيزيد عن ٥٠٠ خبير روسي بعد ذلك في الموقع الذي سيتم فيه بناء مفاعلين نوويين بتكلفة عدة مليارات دولار (منطقة بوشهر) وأن روسيا ستزود إيران باليورانيوم المخصب اللازم لتشغيل المحطة النووية.[1]

البنية النووية التحتية لإيران:

شهدت البنية الأساسية النووية الإيرانية تطورات تدريجية، إلى أن أصبحت تمتلك في البداية بنية أساسية كافية لإجراء الأبحاث النووية المتقدمة.

جدول(٤)

المكان	النشاط
بوشهر	منشأة نووية غير كاملة ٢×١٢٠٠ ميغاوات مفاعلان تم بناؤهما بواسطة ألمانيا.
دار خوفين	منشأة قوى نووية غير كاملة (مفاعل ٩٣٥ ميغاوات) كان من المفترض بناؤهما بواسطة فرنسا، وموقع من المخطط إنشاء محطة قوى نووية عليه (مفاعلان ٢ ×٣٠٠ ميغاوات) تبنى بواسطة الصين.
غورغان	
أصفهان	موقع مخطط إنشاء قوى نووية عليه (مفاعلان ٢×٤٤٠ ميغاوات) تبنى بواسطة روسيا.
خرج	المفاعل النووي الإيراني الرئيسي للأبحاث (بدء العمل به عام ١٩٨٤ وفي عام ١٩٨٧ أصبح المفاعل الرئيسي للأبحاث) موقعا مخططا لبناء مفاعل ٢٧ ميغاوات يبنى بواسطة الصين، وفاعل صغير(صيني الصنع) تم إمداد إيران به عام ١٩٧٨، إضافة لأبحاث خاصة بتكنولوجيا المفاعلات، ودورة الوقود النووية، واليورانيوم المخصب والعمليات النووية المختلفة.
معلم جاليه	مركز أبحاث طبية نووية وموقع مفاعل أبحاث من بلجيكا.
ساغهاند	
طهران	موقع مخطط لمفاعل أبحاث (تم إلغاؤه فيما بعد) من الهند، وموقع لمنشآت أبحاث نووية صغيرة خاصة بأعمال الليزر المخصب.
	موقع مخطط لمناجم اليورانيوم من ٥- ٧ سنوات بعد ان تبدأ العمل.
معالم كلابه	
جوردجان	مركز أبحاث نووية، موقع مفاعل نووي ٥ ميغاوات أنشأته الولايات المتحدة، لأبحاث خاصة بالليزر المخصب وتم نقل معظم نشاطه البحثي إلى أصفهان.
	تابع للمنظمة الإيرانية للطاقة النووية وهو يستخدم لتدريب أفراد هذه المنظمة. وكان من المفترض أن تبني الهند مفاعلا نوويا قوته ١٠ ميغاوات إلا أن الخطة ألغيت.
	موقع مخطط لمحطة طاقة نووية تضم مفاعلين قوة كلا منهما ٤٤٠ ميغاوات تقيمهما روسيا.

[1] http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx

وبالإضافة إلى ما سبق، يعتقد بأن هناك عددا آخر من مواقع الأبحاث النووية ومن أهمها جامعة شريف للتكنولوجيا، وهي من مهد للبرنامج النووي الإيراني، وقد أجرت إيران العديد من التجارب في تخصيب اليورانيوم وتكنولوجيا قوة الطرد المركزية، وكانت الجامعة تستورد إسطوانات الفلورين اللازمة لمعالجة المواد المخصبة، ومحاولات إستيراد مغناطيسات متخصصة يمكن إستعمالها في الطاردات المركزية عام [١] ١٩٩١.

وبعد أن خضعت الجامعة للمراقبة الغربية تم نقل الأنشطة النووية من هذه الجامعة، وذلك بعد أن شاعت مخاوف من إمكانية تعرض الجامعة لهجوم جوي.

واستفادت الحكومة الإيرانية من تجربة القصف الإسرائيلي للمنشآت النووية العراقية عام ١٩٨١ وقامت بنشر المنشآت النووية الإستراتيجية على مساحات واسعة وأحاطتها بقدر كبير من السرية.

مجال بناء الكوادر والوصول إلى التكنولوجيا النووية:

١- عملت القيادة الإيرانية على تشجيع علماء الذرة الإيرانيين للعودة إلى بلادهم.

٢- إرسال العديد من البعثات العلمية إلى دول العالم للحصول على دورات تدريبية في هذا المجال.

٣- الإتفاق مع كل من الصين وروسيا وكوريا الشمالية والهند وباكستان على تدريب الفنيين الإيرانيين.

٤- سعت إيران إلى إستقطاب الكثير من العلماء السوفييت السابقين للهجرة إلى إيران، وأشركتهم في برنامجها النووي. [٢]

الإستراتيجة الإيرانية وتعاونها مع الدول الأجنبية في المجال النووي:

إيران والتعاون الأجنبي في المجال النووي:

كثفت إيران جهودها منذ بداية التسعينيات مع دول الكتلة الشرقية وبعض الدول الغربية في محاولة لشراء وبناء مفاعلاتها النووية، وقد سعت إيران منذ البداية الحصول على أسلحة نووية جاهزة، من ثم الإعداد لتصنيع الأسلحة النووية.

١برزيغار، كيهان(٢٠١٠)، مرجع سابق، ص ٤٥

٢عامري، ناصر النقفي(٢٠٠٤)، مرجع سابق ص ٦٧

الدول التي سعت إيران للتعاون النووي معها:

- أكثر من ٢٠ دولة، منها الأرجنتين، البرازيل، الصين، فرنسا، ألمانيا، الهند، إيطاليا، روسيا، إسبانيا كوريا الجنوبية، أوكرانيا، بولندا، المكسيك، الباكستان.
- عقد بين روسيا والصين لإنشاء محطتين: محطة روسية تشمل مفاعلين تصل طاقة كل منهما إلى ٣٠ ميغاوات ويتم الإنتهاء من بنائهما خلال فترة ٧ سنوات.
- المفاعل الوحيد العامل للأبحاث هو مفاعل طهران الأمريكي بقدرة ٥ ميغاوات.
- حصلت إيران على كميات من اليورانيوم المخصب من كازاخستان وخام اليورانيوم من جنوب أفريقيا ولكن الأمل الأساسي هو حصولها عليه محليا حتى لاتتعرض لضغوط خارجية ولإخفاء حقيقة برنامجها.
- تمكنت الولايات المتحدة وحلفاؤها من إفشال الجهود لنقل المواد النووية وتكنولوجيا المفاعلات النووية إلى إيران من عدد من الدول منها الأرجنتين، تشيكوسوفاكيا، الهند، إيطاليا، بولندا.[١]

محاولات إيران مع أذربيجان وطاجكستان:

قام خبراء الذرة الإيرانيين في شهرأيار/مايو ١٩٩١ بزيارة الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، وجرت محادثات رسمية مع كبار المسؤولين في كل من أذربيجان وطاجكستان، وعاد خبراء الذرة الإيرانيون في منتصف تشرين الأول /أكتوبر ١٩٩١ بعد الإنقلاب الذي فشل الذي قام به أحد قادة المخابرات KGB والذي حاولوا من خلاله الإستيلاء بالقوة على السلطة في روسيا، ولذا لم تتح لهم إلا زيارة كازاخستان فقط.[٢]

إيران وكازاخستان:

بعد تفكك الإتحاد السوفييتي، أصبح لكازاخستان إتصال مباشر بمصادر السلاح النووي وأصبحت تسيطر وتشرف على منطقة التجارب النووية السوفييتة السابقة الموجودة بالقرب من (سيمفلاتينك) كما تم لها السيطرة والإشراف الكاملان على مخزون السلاح النووي الذي كان تابعا للإتحاد السوفييتي السابق.[٣]

١عطوي، معمر، الملف النووي في مساراته الأخيرة، شؤون الأوسط ٢٠١٠ العدد ١٣٦ ص ٤١
٢مصطفى، حسين (١٩٩١)، مرجع سابق ص ٧٠
٣عامري، ناصر الثقفي(٢٠٠٤)، مرجع سابق ص٢٧

ووصف أحد ضباط الإستخبارات الإيرانيين في طريقة تعاملهم مع هذا الموضوع ((لقد كان الكازاخستانيون على إستعداد لبيع ثلاث قنابل بشرط أن يكون الثمن مرضيا لهم ووفق رغبتهم هم)). [١]

بعد عودة الوفد الإيراني من كازاخستان، فتحت حسابات سرية في بنوك لكسمبورج، وفي إمارة (ليخنشتين) وفي سويسرا، ودفعت الحكومة الإيرانية ٥٠ مليون دولار مقابل كل قنبلة إشترتها من كازاخستان، بلغ إجمالي ما أنفقته على حسب ما قوله أحد سفرائها في إحدى العواصم (١٦٥ مليون دولار) قبل أن يحظى ممثلوها بوضع أيديهم على القنابل الذرية الثلاث التي كانت تنتظرهم في الأراضي الكازاخستانية.

وقد ذكرت بعض المصادر أن هذه القنابل مخصصة للإستخدام كرؤوس متفجرة نووية للصواريخ البالستية،لقد كلف رجال من الحرس الثورة الإيرانية بالقيام بعبور الحدود من تركمانستان ومنها إلى كازاخستان منأجل نقل القنابل لإيران، وقد بدات عملية التهريب البرية – البحرية المشتركة في منطقة التجارب في((سيمفلاتينك)) وحملت القنابل إلى تركمانستان، ومن هناك تم تحميلها على قطار بضائع عادي ثم تم نقلها إلى ميناء يقع على ساحل بحر قزوين ومنها إلى الأراضي الإيرانية بواسطة إحدى السفن وقبل نهاية ديسمبر ١٩٩١ تم تخزين القنابل في منشآت بالقرب من سواحل بحر قزوين حيث تم تجهيز وإعداد مالا يقل عن ٩٢ خبيرا نوويا أجنبيا وعلماء وفنيين قبل وصول هذه القنابل إلى إيران وذلك لتأهيل الخبراء الإيرانيين وتدريبهم. وفي الوقت نفسه قام الإيرانيون بشراء طائرات (الميج – ٢٧) من روسيا والتي تتميز بإمكانية حمل هذا النوع من القنابل. [٢]

المحاولات مع جنوب أفريقيا:

إتفقت إيران مع جنوب أفريقيا على شراء مئات الأطنان من أكسيد اليورانيوم المشبع (الكعك الأصفر) بالإضافة إل كمية صغيرة من اليورانيوم قليل التخصيب، حيث زار رضا أمرالله الرئيس السابق للوكالة الإيرانية الذرية جنوب أفريقيا في وقت مبكر عام ١٩٩٦، وتفقد المنشآت النووية في منطقة بيلندابا الواقعة غرب العاصمة بريتوريا، ووفقا لتصريحات الدكتور والدوستمف المسؤول التنفيذي الرئيسي في هيئة الطاقة الذرية بجنوب أفريقيا فإن أمر الله كان يحمل معه قائمة بالإحتياجات الجوهرية اللازمة لإنتاج أسلحة دمار شامل، إلا أن جنوب أفريقيا رفضت التجاوب مع طلبات إيران في هذا الصدد، لأنها قد وقعت معاهدة منع الإنتشار النووي عام ١٩٩١ كما دمرت ترساناتها من الأسلحة النووية، وكل هذه الجهود تبين أن البرنامج النووي الإيراني يركز أساسا على مجالات محددة هي تخصيب اليورانيوم ونظام الفصل الليزري ووسائل الإيصال. [٣]

التعاون مع الصين:

١برزيغار، كيهان (٢٠١٠)، مرجع سابق، ص ص ٥٠، ٥٥

٢نفس المصدر

٣الإدريسي، الحسين، كرونولوجيا الملف النووي الإيراني، شؤون الأوسط، العدد ١٣٦، ٢٠١٠ ص ٦٢

قامت الصين بإمداد إيران بمعدات وأجهزة للفصل الكهرومغناطيسي ومفاعل نووي تجريبي بالإضافة إلى أجهزة خاصة بالتشخيص الطبي النووي والبحوث والفيزياء النووية وإنتاج النظائر المشعة والتعليم والتدريب.

وفي نهاية شهر تشؤين الثاني أكتوبر ١٩٩١، وكجزء من المرحلة الثانية قام الزعيم الصيني ((يانج شونج كون)) بزيارةعاجلة لطهران، وجرت محادثات سرية عقدت بين كبار القادة الصينيين والإيرانيين والتي إستمرت يومين عن إبرام عدد من الصفقات السرية، وقد وقع على هذه الصفقات كل من الزعيم الصيني وعلي أكبر هاشمي رافسنجاني.

واشترك في المحادثات محسن ريضاوي المسؤول عن النشاط النووي العسكري في إيران ومجموعة من المدنيين والخبراء العسكريين الإيرانيين وهم جميعا يشاركون في البرنامج النووي الإيراني، وقد نصت الإتفاقية الصينية الإيرانية على تزويد الصين لإيران بصواريخ بالستية وصواريخ قصيرة المدى صناعة قادرة على حمل رؤوس نووية، وكلها ذات صناعة صينية. وتزويدها أيضا بمنشآت ذرية أخرى، وللتعتيم على إشتراك الصين، فقد قرر الصينيون أن تظهر كوريا الشمالية كبائع للمعدات والأجهزة الذرية، كما قرروا أن يتم نقل المعدات والمنشآت النووية الإستراتيجية عبر موانئ كوريا الشمالية. [١]

وصرح الرئيس الإيراني رافسنجاني خلال زيارته للصين في أواخر عام ١٩٩٢ أن بلاده ستحصل من الصين على المعدات والأجهزة الحديثة لبناء مفاعل نووي تبلغ قوته ((٣٠٠ ميغاوات)) كجزء من إتفاق يهدف إلى نشر الإستخدام العلمي للطاقة النووية، وقد وقع الإتفاق رسميا في طهران في الرابع من شهرتموز / يوليو ١٩٩٣. [٢]

ووافقت الصين على إرسال (١٧٠ خبيرا صينيا) إلى إيران لإجراء عملية إنشاء المفاعل النووي النووي وتركيبه وتذكر إيران أن المفاعل سيخصص للحصول على طاقات رخيصة في الوقت الذي تملك فيه إيران كميات كبيرة من البترول ومصادر النفط وليست بحاجة إلى مفاعل نووي للطاقة. [٣]

وأعلن نائب الرئيس الإيراني في مؤتمر صحفي أن إيران تجري محادثات مع كل من الصين وروسيا لشراء أربعة مفاعلات نووية، وذكر في حديثه للمراسلين أثناء مؤتمر وكالة الطاقة النووية الدولية السنوي عام ١٩٩٢ أن هناك مباحثات تجري لشراء وحدات محطات طاقة نووية بعد أن وقعت إتفاقيات بين كل من إيران وروسيا والصين، وتتكون الوحدات الصينية من مفاعلين قوة كل منهما (٣٠٠ ميغاوات) وفقا لنموذج (وستنجهاوس) والذي ينتج بالصين بصفة

١نفس المصدر

٢عطوي، معمر، الملف النووي في مساراته الأخيرة، شؤون الأوسط ٢٠١٠ العدد ١٣٦ ص ٤١

٣الإدريسي، الحسين(٢٠١٠)، مرجع سابق، ص ٥٦

خاصة وأنهما لن يستخدما إلا في الأغراض السلمية وقد وقعت الإتفاقية في تموز/ يوليو عام ١٩٩٤.[١]

وفي مؤتمر تجديد معاهدة حظر الإنتشار النووي الذي عقد في الأمم المتحدة في جنيف في النصف الثاني من شهرنيسان/ آبريل ١٩٩٥ إعترض وارين كريستوفر وزير الخارجية الأمريكي خلال لقائه بكيان كيشن وزيرالخارجية الصيني على بيع تكنولوجيا صينية لإيران والهدف منها أن تستخدم لتطوير الترسانة النووية الإيرانية، إلا أن وزير الخارجية الصيني قال للصحفيين أنه رغم إحترام بلاده لوجهة النظر الأمريكية إلا أن الصين لم تفعل شيئا يخالف القانون الدولي.[٢]

وكانت صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية قد ركزت على أن الصفقة التي عقدتها الصين مع إيران تنص على مساهمة الصين في إقامة مفاعلين يعملان بواسطة المياه الثقيلة في إيران وأنه يجب أن يخضعا للرقابة الدولية لتفادي إستخدام المواد التي تستعمل فيها لإنتاج أسلحة نووية.

كما أعلن رئيس وكالة الطاقة الذرية الإيرانية ((غلام رضا أغازاده)) في بيان له في بداية عام ١٩٩٥ أن الصين وافقت على تزويد إيران بجهاز لتخصيب عنصر اليورانيوم، وهو ما يمكن إيران من إنتاج بلوتونيوم من الدرجة المستخدمة في تصنيع الأسلحة النووية.

كذلك وقعت الصين مع إيران إتفاقا لتزويد إيران بمحطتي طاقة نووية في مجال الكهرباء، وأعلنت الصين أن المحطتين ستستخدمان في الأغراض السلمية فقط.[٣]

التعاون مع روسيا:

وقعت روسيا وإيران في الحادي والعشرين من شهر أيلول /سبتمبر ١٩٩٢ إتفاقا لبناء مفاعل نووي في إيران وإقامة تعاون في مجال البحث العلمي، وينص الإتفاق على تعزيز التعاون بين البلدين في مجال البحث الأساسي والعلوم التطبيقية وإقامة دائرة للبحث المشترك ووضع خطط لبناء مفاعل نووي في إيران وتدريب طاقمه وتقديم المعدات والمواد الضرورية لتشغيل المفاعلات.[٤]

وفي تصريح لنائب الرئيس الإيراني قال: ((إن إيران تعاقدت مع روسيا على بناء مفاعلين نوويين روسيين تبلغ قوة كل منهما ((٤٤ ميغاوات)) وهما من طراز (٢١٣ – ٤٤٠) ((VVER)) وقال: ((أن المفاعلين تنطبق عليهما مواصفات الأمان والسلامة التي حددتها وكالة الطاقة الذرية وأنهما لن يستخدما إلا في الأغراض السلمية، وأن إيران موقعة على معاهدة حظر

١العناني، إبراهيم (٢٠٠١)، مرجع سابق
٢الإدريسي، الحسين(٢٠١٠)، مرجع سابق ص ٦٠
٣عطوي، معمر(٢٠١٠)، مرجع سابق، ص ص ٣٢، ٣٥
٤برزيغار، كيهان (٢٠١٠)، مرجع سابق، ص ٥٣

إنتشار الأسلحة النووية))، وأضاف قائلا: ((وأن وفد وكالة الطاقة الذرية قام بالتفتيش على هذه المنشآت وعلى منشآت بحثية أخرى)).[١]

وقد تم التوقيع في الثامن من يناير ١٩٩٥ في طهران على إتفاقية بين روسيا وإيران لتستكمل روسيا بموجبها بناء المفاعل النووي الإيراني الموجود في مدينة بوشهر الواقعة على ساحل الخليج (العربي) وذلك خلال أربعة أعوام على الأكثر، كما تضمن الإتفاق تزويد إيران باليورانيوم الروسي المخصب الضروري لتشغيل المحطة.

وقد أعلن (جورجي كواروف) المتحدث بإسم وزارة الطاقة النووية في روسيا خلال شهر فبراير/شباط ١٩٩٦ أنه من المنتظر أن يتم إستكمال المشروع وفقا للعقد الموقع بين البلدين خلال عدة سنوات، وذكر أن عددا من الخبراء والفنيين الروس يقدر بأكثر من ٥٠ خبيرا يقومون بالعمل داخل إيران من أجل إستكمال هذا المشروع خاصة أن إيران قامت بدفع تكلفة هذا العقد، ويرى بعض المراقبين أن الوضع السياسي والجغرافي يدفع بايران و روسيا إلى توثيق إطار علاقتهما للإطلال من خلالها على العالم الخارجي من دون ضغوط أو عقوبات.[٢]

التعاون مع كوبا:

قام وفد كوبي في شهر سبتمبر ١٩٩١ بزيارة طهران، وكان يرأس الوفد مدير البرنامج النووي الكوبي وقد تركزت مباحثات الوفد الكوبي حول منح الإيرانيين إمكانية تملك طائرات قاذفة تكتيكية من طراز (ميج -٢٣) ولم تكن إيران قد حصلت عليها في ذلك الوقت، وهي ذات قدرة على حمل قنابل ذرية.

وقد نصت الإتفاقية على قيام طياري السلاح الجوي الكوبي بتدريب الطيارين الإيرانيين على الطيران والإختراق على إرتفاع منخفض، وكذلك على إستخدام التكتيكات والمناورات اللازمة لإلقاء القنابل النووية.

وقد إكتسب الطيارون الكوبيون هذه القدرة من خلال الإتحاد السوفييتي حيث تولى تدريبهم هناك الطيارون السوفييت، وبعد إنتهاء هذه التدريبات أصبح الطيارون الكوبيون جزءا لاينفصل من حلف وارسو الإستراتيجي وفي مقابل ذلك تحصل كوبا على النفط من إيران.[٣]

١سولكولسكي، هنري (٢٠٠٥)، بعد إيران: إبقاء الطاقة النووية سلمية، المجلة الألكترونية وزارة الخارجية الأمريكية آذار مارس ٢٠٠٥ ص ٣

٢محمود، أحمد ابراهيم، إيران وجهود تطوير الصواريخ البالستية، السياسة الدولية، العدد(١٣٦)، آبريل ١٩٩٩، ص ٢٩٥

٣عطوي، معمر(٢٠١٠)، مرجع سابق، ص ١٣

إيران وسويسرا:

أكدت صحيفة ((معاريف)) الإسرائيلية أن سويسرا كانت المورد الرئيسي للمعدات اللازمة لتطوير البرنامج النووي الإيراني في عامي ١٩٩٢- ١٩٩٣.

ففي تحقيق صحفي أوضحت((معاريف)) أن عشر شركات سويسرية على الأقل صدرت بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى إيران مواد ومعدات لإنتاج أسلحة نووية وكيماوية وبيولوجية وصواريخ بعيدة المدى.

وأعلن وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيرس أنه ليس لديه معلومات تؤكد أقوال ((معاريف)) وقال ((ولكني أعلم أن هناك دولا أوروبية أخرى تبيع أسلحة وتجهيزات حديثة إلى إيران)).

وأضاف ((أن إسرائيل خاطبت هذه البلاد وحذرتها من العواقب الوخيمة لهذه الأعمال)). وأوضحت الصحيفة أن سويسرا تتمتع بمستوى تكنولوجي عال فلديها وسائل المراقبة القانونية للصادرات التي هي عرضة للشبهات وللحسابات المصرفية السرية وهي خصوصا تريد أن تبيع بأي ثمن)). [1]

وتحدثت عن الثغرات في القانون السويسري الخاص بصادرات الأسلحة والمواد ((الحساسة))، وقالت ((إن هذا القانون لا يتضمن أي تدبير في شأن المستخدم الأخير، فيمكن لأي شركة سويسرية أن تبيع مكونات تستخدم في صنع مواد نووية عن طريق وسيط إيطالي أو هندي)).

وذكرت أن الصادرات السويسرية إلى إيران إزدادت بمعدل الضعفين تقريبا خلال ثلاث سنوات، إذ كانت ٢٦٨ مليون فرنك سويسري سنة ١٩٩٢، وأوضحت أن ٨٢% من هذه الصادرات تتمثل في معدات متطورة ومنتجات كيميائية. [2]

وصرح فرانز إيجل المسؤول في المكتب الصحافي في وزارة الخارجية السويسرية في بون للصحيفة الإسرائيلية أنه لا يؤكد هذه المعلومات، وقال: أن القانون السويسري يحظر تصدير مواد يمكن إستخدامها في تطوير أسلحة غير تقليدية، وأشار إلى أن سويسرا من الدول الموقعة على معاهدات منع إنتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. [3]

١كوردزمان، أنتوني (١٩٩٩)، مرجع سابق ص ٣٤

٢سولكولسكي، هنري (٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص ٥

٣محمود، أحمد إبراهيم(١٩٩٩)، مرجع سابق، ص ٤٩

إيران وباكستان:

وقعت إيران إتفاقا سريا مع باكستان، حيث تضمن الجزء الرئيسي منه مجال التعاون في المجال النووي حيث تحصل ايران بموجبه على مساعدات تقنية في هذا المجال وتتضمن تدريب الفنيين الإيرانيين المتخصصين في المجال النووي داخل المراكز العلمية الباكستانية، وكان الإتفاق قد وقع بين البلدين في لقاء سري بجنيف بين الدكتور رضا أمير ولاهي ((مدير الطاقة الذرية في إيران)) والدكتور منير أحمد خان رئيس لجنة الطاقة الذرية الباكستانية، فقد تم تدريب ١٠ إيرانيين متخصصين في مجال الطاقة النووية، بالإضافة إلى أربعة مهندسين مختصين بالمجال نفسه. [١]

وقد تعرضت باكستان لضغوط أمريكية وإسرائيلية لوقف تعاونها النووي مع إيران، بالإضافة إلى ذلك تعرضت لضغوط لوقف صناعاتها النووية لما يمكن أن تشكله من تهديد للأمن الإسرائيلي، بالتالي إلتزمت باكستان بعدم تقديم خبرائها وتجاربها النووية لإيران، وإلتزمت باكستان بأن صناعاتها النووية موجهة إلى الهند أساسا وليست ضد إسرائيل.

وإقتصرت مجالات التعاون بين البلدين – إيران وباكستان – في مجال التدريب للايرانيين العاملين في مراكز الأبحاث والمفاعلات النووية في باكستان، وفتح معامل أبحاث للخبرات الإيرانية فقط، هذه العلاقة تحظى بدرجة كبيرة من الرقابة من الجانبين الأمريكي والإسرائيلي لإعتبارهما البلدين (إيران وباكستان) يشكلان تهديدا للأمن الإسرائيلي. [٢]

المبحث الثاني عقائد صناع القرار:

بدأ البرنامج النووي الإيراني عام ١٩٥٧ بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية طبقا لبرنامج ((الذرة من أجل السلام))، حيث تمت إقامة مفاعل نووي إختباري للأبحاث قوته خمسة ميجاوات في مركز الأبحاث النووية في جامعة طهران، وفي العام التالي تم إنشاء لجنة الطاقة الذرية تابعة لوزارة الشؤون الإقتصادية.

وترجع إهتمامات إيران بإعداد برنامجها النووي إلى عهد الشاه في السبعينات إلا أن إهتمام إيران المكثف والدافع لتطوير البرنامج النووي إزداد مع الإنتهاء من الحرب الإيرانية العراقية عام ١٩٨٨.

١التقرير الإستراتيجي الإيراني السنوي (٢٠٠٢)، مرجع سابق، ص ٥٦
٢عطوي، معمر(٢٠١٠)، مرجع سابق، ص ٤٥

ووصل الإهتمام بهذا البرنامج إلى درجة انه أصبح من أهم الأولويات الموضوعة على قائمة إهتمامات الحكومات الإيرانية، وفي ظل هذا الإهتمام شهد البرنامج النووي الإيراني تطورا كبيرا منذ أوائل التسعينيات بعد أن نجحت إيران في تكثيف تعاونها النووي مع كل من روسيا الإتحادية والصين، ودخلت إلى مرحلة شراء المفاعلات النووية كبيرة الحجم، بالإضافة إلى مواصلة العمل في بناء وتجهيز محطة بوشهر النووية في جنوب البلاد، التي تعتبرحجر الأساس للبرنامج النووي الإيراني، واستمرت الحكومة الإيرانية بتمويل برنامجها النووي على الرغم من العجز الشديد الذي أصاب الميزانية العسكرية الإيرانية. [١]

وقد حظي البرنامج النووي الإيراني بقدر كبير من الإهتمام في الأوساط السياسية والأكاديمية في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وإسرائيل، ورغم أن الإهتمام الغربي بهذا البرنامج بدأ منذ أوائل التسعينيات، إلا أن ردود فعل الحكومة الأمريكية كانت تزداد حدتها كلما زاد إصرار الحكومة الإيرانية على مواصلة وتطوير برنامجها النووي، ولجأت إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون إلى إستخدام العديد من الخيارات وردود الأفعال من أجل وقف البرنامج النووي الإيراني، كانت تتراوح بين الضغط بشدة على روسيا والصين لوقف تعاونها مع إيران إلى فرض عقوبات إقتصادية ضد إيران في إطار (قانون داماتو) بالإضافة إلى التهديد بتوجيه ضربة عسكرية مدمرة ضد المنشآت النووية الإيرانية بالتعاون مع إسرائيل.

ويثير البرنامج النووي الإيراني جدلا بشأن طبيعة الدوافع المحركة له، فالولايات المتحدة وإسرائيل والعديد من الدول الأوروبية تتهم إيران بأنها تسعى إلى إمتلاك السلاح النووي وأنها يمكن أن تستخدم السلاح من أجل تحقيق أهداف عدوانية، لكن هذه الإدعاءات لم تكن مدعومة بأدلة تؤكد صحتها. [٢]

وفي الوقت الذي يرى فيه الغرب أن البرنامج النووي الإيراني ذو طبيعة عسكرية تقول الحكومة الإيرانية أن طبيعة برنامجها النووي سلمية وأنه يهدف إلى تأمين ٢٠% من طاقتها الكهربائية بواسطة المولدات النوويةو ذلك من أجل تخفيض إستهلاكها من الغاز والنفط، ولا سيما أن الزيادة السكانية العالية وخطط التنمية الإقتصادية سوف تزيد من معدلات إستهلاك الطاقة في إيران.

وإزاء ذلك يشير المحللون الأمريكيون والغربيون إلى أن هذه المفاعلات سوف تكلف المليارات من الدولارات بالعملة الصعبة، وهي ليست ذا فائدة كبيرة من الناحية الإقتصادية بالنسبة لدولة مثل إيران تمتلك مخزونا كبيرا من النفط والغاز الطبيعي يمكن إستغلاله لتوليد

١حامد عطية، ممدوح (٢٠٠٣)، البرنامج النووي الإيراني والمتغيرات في أمن الخليج، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب) ص ص ٦٧، ٦٩

٢مظهر، كمال (١٩٨٥)، دراسة في تاريخ إيران الحديث والمعاصر (بغداد: الأمانة العمة للثقافة والشباب) ص ٢٧٧

الكهرباء بكلفة لا تتعدى ١٨- ٢٠ % من تكلفة الكهرباء النووية في ظل أسعار السوق، إضافة إلى ذلك فإن إيران قامت بتركيز إنشاء مفاعلاتها النووية في منطقة واحدة جنوب البلاد بعيدا عن المدن الإيرانية والمنشآت الصناعية في شمال البلاد، وهو ما يقلل الإستفادة من هذه المفاعلات في توليد الطاقة لخدمة الإحتياجات الإستهلاكية للمدن والمصانع الإيرانية.إن تكاليف البرنامج النووي الإيراني تظل غير إقتصادية بالنسبة لدولة تمتلك ثروة ضخمة من النفط والغاز الطبيعي.[١]

ويرى البعض أنه لايوجد مبرر إقتصادي لقيام دولة نووية مبتدئة، مثل إيران بتخصيب اليورانيوم. فليس لدى إيران سوى محطة واحدة لتوليد الطاقة النووية تحتاج إلى وقود اليورانيوم الخفيف التخصيب. وقد وعدت روسيا بتزويد إيران بكل اليورانيوم المخصب الذي تحتاج إليه لمدى العمر الكامل لمفاعلها.

إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تتمكن حتى الآن من التأكد مما إذا كانت إيران مستمرة في صنع قنبلة نووية لأن تشغيل إيران لمصنع تخصيب اليورانيوم ليس قابلا لتطبيق إجراءات الحماية عليه أو مبررا من الناحية الإقتصادية. لذلك يرى البعض أن هذا المشروع يجب ألا يعتبر سلميا أو حقا مصونا بناء على المادة الرابعة من معاهدة الحد من إنتشار الأسلحة النووية.[٢]

الفكر الإيراني في تطور البرنامج النووي الإيراني:

شهد البرنامج النووي الإيراني مراحل وتطورات غير منتظمة ومتباينة، و يعود ذلك إلى أن السياسة الإيرانية في هذا الصدد لم تكن محكومة منذ البداية بتوجهات واضحة ومحددة وكانت في الإغلب نوعا من التجارب مع التطورات الظرفية التي شهدتها إيران، وتفاوتت القوى الدافعة، والمحركة للبرنامج النووي الإيراني ما بين السرعة والتباطؤ حسب التحول في مواقف القوى الدولية الكبرى وفي حركة التفاعلات والتغيرات التي شهدتها البيئة الإقليمية والدولية، وفي بداية الأمر لم يكن لدى القيادة الإيرانية طموحات كبرى في المجال النووي وهو ما شجع إيران على أن تكون في مقدمة الدول المهتمة بقضايا منع الإنتشار النووي، ووقعت على معاهدة منع الإنتشار النووي في أول يوليو ١٩٦٨، وصدقت عليها عام ١٩٧٠، ثم وقعت على إتفاقية الضمانات النووية الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية عام ١٩٧٣، وهذا يدل على أن

١محمد جعفر، قاسم (١٩٨٥)، ميزان القوى العسكري في الشرق الأوسط (: المؤسسة العربية للدراسات والنشر) ص ٧٦

٢الشهري، العميدالركن ظافر بن علي (٢٠٠٨)، الملف النووي الإيراني بين الحوار الدبلوماسي المتأرجح والخيار العسكري، (الرياض: كتيب مجلة الدفاع) ص ص ٥٤، ٥٥

جهود إيران كانت في مقدمة الجهود الدولية التي تهدف إلى منع وإحتواء الإنتشار النووي منذ البداية وساهمت في تقوية نظام منع الإنتشار النووي.[١]

فترة عهد الشاه:

كان محمد رضا بهلوي أول من طرح فكرة تصنيع القنبلة النووية الإيرانية في أواسط السبعينات، وتطور البرنامج النووي الإيراني في عام ١٩٧٤ بإتجاه صناعة قنبلة نووية، وكان مقررا أن تكتمل عام ١٩٩٠.

وأراد الشاه أن تدخل بلاده في عداد الدول الصناعية (الخمس في تلك الفترة) بحلول عام ٢٠٠٠، لذلك خطط لبناء محطة كهروذرية في إيران مقدما إعتمادا مقداره ٣٠ بليون دولار لتمويل هذه المشاريع التي أعلن رسميا أن هدفها تزويد إيران بالطاقة الكهربائية الرخيصة، ولم يكترث المجتمع الدولي آنذاك للمشروع النووي الإيراني لعلاقاته المعروفة مع الشاه.[٢]

ومن الثابت أن الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى هي التي شجعت الشاه على إرتياد المجال النووي حيث سمحت إدارة الرئيس الأمريكي السابق ريتشارد نيكسون للشركات الأمريكية بالتفاوض مع نظام الشاه بشأن بيع التكنولوجيا النووية المتطورة إلى إيران، كما أن كلا من فرنسا وألمانيا تنافستا على بيع وتركيب المفاعلات الضخمة في إيران. وبناء على ذلك قام الشاه في عام ١٩٧٤ بإنشاء المنظمة الإيرانية للطاقة النووية، وأنشأ مركز أمير أباد للبحوث النووية في طهران، بالإضافة إلى ذلك حصلت إيران من جنوب أفريقيا على الكعك الأصفر التي يسمح بإستخراج البلوتونيوم من الفينول المستنفذ عبرإستخدامها الوسائط الكيماوية، والأهم في هذا الموضوع يتمثل بجهود الشاه في إنشاء مفاعلين نوويين في محطة بوشهر النووية المطلة على الخليج بطاقة ١٢٠٠ ميجاوات، وبدأت شركة (سيمنس) الألمانية عام ١٩٧٦ في عملية الإنشاء، إلا أن العمل في المحطة توقف بعد سقوط الشاه، وتشير بعض التقديرات الغربية إلى أنه عند قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ كان نظام الشاه قد إستثمر حوالي ٦ مليارات دولار في هذه المنشآت وكانت الشركات الألمانية قد إنتهت من إنشاء الأبنية الأساسية ووعاء الإحتواء الفولاذي لأحد المفاعلين في بوشهر، أي بنسبة ٨٥% من العمل المطلوب قبل سقوط الشاه، كما كانت قد إنتهت جزئيا من أعمال إنشاء المفاعل الآخر أيضا.[٣]

١توفيق، سعد حقي (٢٠٠٨)، مرجع سابق، ص ١٧٨

٢زهرة، السيد (١٩٨٥)، الثورة الإيرانية – الأبعاد الإجتماعية والسياسية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية – الاهرام) ص، ص ٤٨، ٥٠

٣الدسوقي،د إبراهيم (١٩٨٨)، الثورة الإيرانية – الجذور- الأيدولوجية، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي) ص ص ٢٩، ٣٣

خلال عهد الثورة الإسلامية:

دخل البرنامج النووي الإيراني مرحلة جديدة مختلفة تماما بعد قيام الثورة الإسلامية، ففي الفترة الممتدة ما بين قيام الثورة وحتى منتصف الثمانينيات أصاب الجمود البرنامج النووي الإيراني واتخذ القادة الثوريون الإيرانيون، وفي مقدمتهم آية الله الخميني موقفا سلبيا تجاه الطاقة النووية، بالإضافة إلى ذلك فإن الولايات المتحدة وألمانيا والدول الغربية الأخرى رفضت الإستمرار في التعاون مع إيران في المجال النووي وفرضت حظرا شاملا ضد إيران في كافة مجالات التسلح، كما تعرضت المنشآت النووية الإيرانية للقصف الجوي العراقي أثناء الحرب أكثر من مرة. [١]

وبعد تغيير نظام الحكم في إيران عام ١٩٧٩، ألغيت الخطط الخاصة بتطوير الصناعة النووية عمليا بعد أن أصدر الخميني أمره بإيقاف العمل في المحطات الكهروذرية كافة والذي كانت تقوم به الشركات الأمريكية والألمانية والفرنسية، وكان الخميني يرى أن هذه المشاريع غير مجدية ومضيعة للمال العام. وضمن هذا السياق قال المهندس رضا بسنديده إبن شقيق الإمام الخميني والذي عين بعد الثورة الإيرانية رئيسا لمنظمة الطاقة الذرية " بأن مشاريع بناء مفاعلات إعتبرها الخميني من المشاريع الطاغوتية. فلذلك قررنا التخلي عنها وإغلاق العمل في بوشهر ودارخوين، وإقترح على الخبراء الإيرانيين الذين أكملوا في المعاهد والجامعات البريطانية والأمريكية الإنخراط في صفوف الجيش الثوري " وفي عام ١٩٨٤ كلف الرئيس علي خامنئي لجنة تكتيكية برئاسة المهندس رضا لدراسة إحياء مشروع المفاعلات في بوشهر وداروخين، وكتبت اللجنة تقريرا جاء فيه أن ماحصل (إلغاء العمل في بناء المفاعلين في قرار مجلس الثورة الإيراني في مارس ١٩٧٩) هو خطأ كبير، ولم تنجح المباحثات مع الشركات للعودة وإكمال المشروع في الوقت الذي كان العراق يشن هجماته الجوية على مفاعل بوشهر ولكن طائراته لم تتمكن من الوصول إليه سوى مرتين و أصابته بأضرار طفيفة وذلك لتماسك شبكة الدفاع الجوي حوله. [٢]

وحققت ورشة بناء المحطة الكهروذرية في بوشهر على شاطئ الخليج الذي تولت المسؤولية عنها ألمانيا الغربية أكبر نجاح بالمقارنه مع ورش المحطات الأخرى، إذ إكتمل بناؤها بنسبة ٨٥% وأنفق عليها بليون دولار. وواصلت البناء بناء على شروط عقد الشركة الألمانية ولم تتوقف إلا عندما أصبحت هدفا للغارات العراقية خلال الحرب وبعد أن أصبح العمل فيها مستحيلا، بالتالي ترك الخبراء الأجانب إيران ومعهم جزء كبير من الخبراء الإيرانيين الذين فضلوا اللجوء إلى أوروبا.

١نفس المصدر
٢سيجف، شموئيل (١٩٨٣)، المثلث الإيراني (عمان: دار الجليل) ص ص ٨٣، ٨٥

فترة الحرب الإيرانية العراقية:

أدت التطورات التي طرأت على الحرب العراقية – الإيرانية في منتصف الثمانينيات إلى إحداث تحولات جذرية في التفكير الإستراتيجي الإيراني عموما، وفي المجال النووي خصوصا ويرتبط هذا التحول بما تردد عن إستخدام العراق الأسلحة الكيميائية ضد إيران في تلك الفترة، كما أنه قد تكون ايران علمت بصورة ما بالمستوى المتقدم الذي وصل إليه البرنامج النووي العراقي في تلك الفترة، فإن القيادة الإيرانية وجدت أنه من الضروري أن تهتم بإعادة إحياء البرنامج النووي، إن القيادة الإيرانية كانت تهدف على الأغلب أن تمتلك رادعا إستراتيجيا، ومن هنا إستأنفت إيران الإهتمام بالبرنامج النووي منذ منتصف الثمانينات، ونفذت إيران وقتذاك العديد من الأنشطة المتعلقة بتصميم الأسلحة ودورة الوقود اللازمة لصنع السلاح النووي كما قامت الحكومة الإيرانية بتقوية وتطوير منظمة الطاقة النووية وتقديم أموال جديدة إلى مركز أمير أباد بالإضافة إلى تأسيس مركز أبحاث نووية جديد في جامعة أصفهان عام ١٩٨٤ بمساعدة فرنسا، وبدأت أيضا في أواخر الثمانينيات تستغل مخزونها من الكعك الأصفر، واهتمت بالحصول على ثاني أكسيد اليورانيوم من الأرجنتين من خلال شرائه عن طريق الجزائر، بالإضافة إلى ذلك فإن إيران بدات منذ منتصف الثمانينيات تظهر إهتماما بفصل النظائر بالليزر.[١]

وفي الوقت نفسه بدأت إيران منذ منتصف الثمانينيات تسعى للحصول على الدعم الخارجي من عدة مصادر ووقعت مع الباكستان على إتفاقية لتدريب المختصين التابعين للمنظمة الإيرانية للطاقة الذرية في باكستان وجرى تبادل الزيارات بين المسؤولين والعلماء الإيرانيين والباكستانيين، وبالمثل قامت إيران بتقوية صلاتها مع الصين في مجال البحوث النووية منذ منتصف الثمانينيات حيث وقعت إيران إتفاقية تعاون رسمية في مجال البحوث النووية مع الصين.[٢]

فترة ما بعد الحرب الإيرانية العراقية:

إكتسبت الجهود النووية الإيرانية قوة الدفع بعد إنتهاء الحرب العراقية – الإيرانية بإعتبارها جزءا من المجهود الإيراني الشامل لإعادة بناء القوة العسكرية الشاملة لتعويض الخسائر الهائلة التي لحقت بإيران أثناء الحرب على كافة الأصعدة، وبناء على ذلك كان البرنامج النووي الإيراني أحد أهم عناصر برامج التحديث العسكري الإيراني، وفي الفترات اللاحقة إعتمدت إيران بقوة على كل من روسيا الإتحادية والصين، إلا هناك من يقول أن إيران لم تلجأ إلى التعاون مع هاتين الدولتين إلا بعد أن فشلت جهودها الهادفة للتعاون مع دول غرب أوروبا حيث تفاوضت إيران في أواخر الثمانينيات مع إسبانيا من أجل إصلاح وإكمال المفاعلات في

١محمد جعفر، قاسم (١٩٨٥)، مرجع سابق، ص ٣٤

٢حمادي، د سعدون (١٩٨٣)، ملاحظات حول قضية الحرب مع إيران (بغداد: دار الحرية) ص ص ٨٩،٩٠

بوشهر، كما تفاوضت مع شركات ألمانية للغرض نفسه، إلا أن هذه الجهود فشلت، وقد برز الإتحاد السوفييتي السابق إلى الساحة في تلك الفترة وجرت محادثات بين الطرفين، شارك فيها من الجانب الإيراني هاشمي رفسنجاني الذي كان رئيس مجلس الشورى (البرلمان) في ذلك الوقت، ووافقت موسكو على تصدير أسلحة تتراوح قيمتها ما بين المليارين إلى أربعة مليارات دولار إلى إيران، بالإضافة إلى التعاون في المجال النووي.[١]

يجسد الملف النووي طموح إيران إلى لعب دور إقليمي، في مرحلة مهمة وحاسمة من تاريخ المنطقة و يمثل هذا الموضوع مواجهة طهران للغرب، ويمثل القضية الرقم واحد على الأجندة الدولية حالياً.

تحاول الباحثة في هذا الفصل الإجابة عن سؤال فائق الأهمية في سياق التطورات الجارية وهو: من يمتلك قرار إيران النووي؟ وتقوم باستعراض خبرات إيران التفاوضية مع الغرب، وإلقاء الضوء على هيكلية «مجلس الأمن القومي الإيراني» الذي يدير الأزمة النووية منذ المفاوضات الإيرانية – الأوروبية عام ٢٠٠٣، وصولاً إلى تعيين الاختلافات في الآليات والأولويات التي اعتمدتها طهران لصناعة قرارها النووي في مرحلة خاتمي/روحاني السابقة، ومرحلة نجاد/لاريجاني الحالية.[٢]

المرحلة الحالية من إدارة الملف النووي الإيراني لم تنقطع عن المرحلة التي سبقتها، ولم يطرأ أي تغيير يعود إلى دوافع أيديولوجية مغايرة، وإنما هناك استمرارمنطقي لها. ويكمن الاختلاف الأساسي بين المرحلتين في صعود الحضور الإقليمي لطهران بعد إحتلال العراق، والذي أدى إلى تغيير التكتيكات التفاوضية الإيرانية وآليات صناعة القرار النووي فيها بالترافق مع وصول نجاد إلى رئاسة الجمهورية.

عاصرت «جمهورية إيران الإسلامية» تغيرات جيوبوليتيكية عميقة في جوارها الإقليمي خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً، حيث تشكلت خمس دول جديدة على حدودها الشمالية إثر انهيار الاتحاد السوفياتي بداية التسعينات. كما أدى احتلال أفغانستان ٢٠٠١ على حدودها الشرقية وما تلاه من احتلال العراق عام ٢٠٠٣ على حدودها الغربية، إلى تغييرات جذرية في بنية المنظومة الإقليمية المحيطة بإيران.وعلى رغم التحولات العاصفة على حدودها وقدراتها على استثمار التناقضات في المنطقة لتعظيم مصالحها الوطنية، لم تزد التجربة التفاوضية لإيران بعد الثورة – مع كل ذلك – عن تجربتين فقط.[٣]

١نفس المصدر

٢إبراهيم، د علي (١٩٨٨)، النزاع العراقي الإيراني وعلاقته بالشرق الأوسط من البداية حتى مفاوضات السلام. (القاهرة: المؤسسة العربية الحديثة للنشر) ص ص ٧٣، ٧٥

٣كايل، شانون (٢٠٠٥)، الحد من الأسلحة النووية وحظر الإنتشار في " التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي " معهد ستوكهولم لأبحاث السلام (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية) ص ص ٧٤٩، ٧٥٩

تمثلت التجربة الأولى في المفاوضات عبر وسطاء مع واشنطن عقب أزمة رهائن السفارة الأميركية في طهران عام ١٩٨٠، وتجلت الثانية في المفاوضات مع النظام العراقي السابق عقب انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية عام ١٩٨٨.

لذلك مثلت المفاوضات مع الترويكا الأوروبية (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا) أهم تجربة تفاوضية في تاريخ إيران الثورية، التي اختبرت للمرة الأولى في تاريخها مفاوضات على درجة عالية من التعقيد تتشابك فيها الإبعاد

السياسية والقانونية مع مثيلاتها التقنية والأمنية. وقتذاك ظهرت خلافات بين وزارة الخارجية والوكالة الإيرانية للطاقة الذرية حول قضايا أساسية ثلاث هي: مسؤولية إدارة المفاوضات، السياسات الواجب إتباعها في فترات المفاوضات المختلفة، وتحديد الأولويات التفاوضية.

وكشف كبير المفاوضين الإيرانيين السابق حسن روحاني أن هذه الخلافات تفاقمت عند طلب الوكالة الدولية للطاقة الذرية السماح لها بتفتيش المنشآت النووية. وإذ قللت الوكالة الإيرانية للطاقة الذرية من أهمية الطلب، قدرت وزارة الخارجية الأمر في شكل أكثر خطورة.[1]

لاحظت طهران أن تعقيد المفاوضات وأهميتها يتـطلبان تمثيلاً رسمياً رفيع المستوى، وليس الاكتفاء بالوكالة الإيرانية للطاقة الذرية التي تولت وحدها المفاوضات. من وقتها لم يبق عنوان القرار النووي الإيراني مقتصراً على مقر وكالة الطاقة الذرية المعروف في شارع كاركر (أكبر شوارع طهران والذي يمتد من جنوبها عند محطة المترو وحتى الشمال في أمـــير آباد).

وفي منتصف العام ٢٠٠٣ تم لأول مرة في تاريخ البرنامج النووي الإيراني تم تحويل اختصاص التفاوض عليه إلى «مجلس الأمن القومي الإيراني»، في شكل ألحق الوكالة الإيرانية للطاقة الذرية كمجرد شريك أصغر في عملية أكثر تشابكاً تتوارى فيها الأبعاد التقنية والقانونية خلف الاعتبارات السياسية والأمنية.[2]

١سولكولسكي، هنري (٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص ص ٢٨، ٣٠
٢كوردزمان، أنتوني (١٩٩٩)، مرجع سابق، ص ٤٥

مجلس الأمن القومي الإيراني

ورث «مجلس الأمن القومي» صلاحيات سلفه، «المجلس الأعلى للدفاع الوطني»، الذي تأسس عام ١٩٧٩ وفقاً للمادة ١١٠ من الدستور الإيراني بعد إنتصار الثورة، وكانت وقتذاك من سبعة أشخاص هم: رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء، وزير الدفاع، رئيس الأركان، القائد العام لقوات الحرس الثوري، وإثنان من مستشاري مرشد الجمهورية. وبعد تعديل الدستور الإيراني عام ١٩٨٩؛ ليتوافق مع التغيير في قمة هرم السلطة بعد وفاة الإمام الخميني وتولي علي خامنئي قيادة الثورة، فقد تغيرت وضعية المجلس أيضاً.

ويعود السبب في ذلك إلى أن المرشد الذي على قمة السلطة في «جمهورية إيران الإسلامية» حائزعلى صلاحيات دستورية وتنفيذية واسعة. وهكذا، لم يتعدل فقط اسم المجلس في الدستور الجديد ليصبح «مجلس الأمن القومي»، بل توسعت صلاحياته وعدد الأعضاء فيه، ومن وقتها أضيف إلى الأعضاء كل من: رئيس السلطة القضائية، رئيس مجلس صيانة الدستور وزير الخارجية، وزير الاستخبارات، وزير الداخلية، ووزير المال (رئيس لجنة الخطة والموازنة).

ويهيمن مرشد الجمهورية على المجلس عبر صلاحياته الدستورية التي تمنحه حق تعيين سكرتير المجلس، وتجعله متحكماً في تحديد غالبية الأعضاء. كما أن المرشد هو الجهة الوحيدة التي تمنح للمجلس القدرة على تنفيذ القرارات التي يتخذها، إذ يشترط الدستور الإيراني موافقته على قرارات المجلس لتصبح سارية المفعول.

ويملك «مجلس الأمن القومي» التصويت على قرارات الدولة-المصيرية، وفي شكل يفوق بأشواط الصلاحيات الدستورية الممنوحة للبرلمان الإيراني، لذلك فالمجلس يشبه «برلماناً أعلى»، و هذه المجموعة من الأشخاص تدير ملف إيران النووي وتملك قراره – بنصيب متفاوت من الصلاحيات –، وتنفذ توجيهات المرشد في هذا الصدد.[1]

بمعنى آخر يصنع مكتب مرشد الجمهورية التخطيط الإستراتيجي للقرار النووي، في حين ينفذ «مجلس الأمن القومي» خطة الإدارة والتنفيذ.

ولم تتغير هذه القاعدة الأساسية في المرحلتين التفاوضيتين اللتين خاضتهما إيران، سواء في عهد خاتمي/روحاني أو مرحلة نجاد/لاريجاني، لكن آليات صنع القرار على مستوى «مجلس الأمن القومي» هي التي تغيرت بالتناسب مع التغير الطارئ على المواقع التفاوضية والظروف الإقليمية والدولية.[2]

١الإدريسي، الحسين(٢٠١٠)، مرجع سابق ص ص ٧٨، ٨٨

٢إبراهيم، د علي (١٩٨٨)،مرجع سابق، ص ٢٨

آليات صنع القرار النووي في مرحلة خاتمي – روحاني

يستند تحليل إستراتيجيات إيران التفاوضية وآليات صنع قرارها النووي في مرحلة خاتمي روحاني على تصريحات متعددة لكل منهما، فضلاً عن ورقتين مفصلتين كتبهما حسن روحاني حول الموضوع. نشرت الأولى في عنوان «وراء التحديات التي تواجه إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية في الملف النووي»، في دورية «راهبرد»، أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٥، الصادرة عن مركز الدراسات الإستراتيجية التابع لمجمع تشخيص مصلحة النظام في إيران. أما الورقة الثانية فكانت بعنوان «نشاطاتنا النووية السـلمية وتعاطينا البناء مع العالم»، نشرت في دورية «ناشيونال انتيرست» الأميركية، شتاء ٢٠٠٥. وطبقاً لما كشف روحاني لاحقا، أسفر الاجتماع الأول لمجلس الأمن القومي الإيراني بعد تحويل مسؤولية إدارة الملف النووي إليه في منتصف ٢٠٠٣، عن تشكيل هيكلية لصنع القرار من أربعة مستويات متدرجة الأهمية من الأسفل للأعلى، كالتالي:

أولاً: شعبة القضايا التقنية والمفاوضات، يرأسها نائب وزير الخارجية المختص.

ثانياً: شعبة القضايا الأمنية وتشابكاتها السياسية، يرأسها سكرتير مجلس الأمن القومي.

ثالثاً: الشعبة الوزارية المشكلة من الوزارات المعنية للتنسيق مع مجلس الأمن القومي.

رابعاً: لجنة صنع القرار النهائي، التي تتلقى تعليماتها من مكتب المرشد مباشرة. وأوكل المجلس مهمة التنسيق بين المستويات الأربعة إلى سكرتيره حسن روحاني، الذي ترأس المجلس منذ عام ١٩٩٩، باعتباره ممثلاً للمرشد في المجلس ومحل ثقته.

والملاحظ في آلية صنع القرار السابقة، أنها كانت أكثر تعقيداً من تلك التي إعتمدت على التنسيق فقط بين وزارة الخارجية ووكالة الطاقة الذرية الإيرانية. ألحقت الجهتان – وفقاً لآلية صنع القرار الجديدة – بالمجلس كلجنتين من أربع لجان، بعد أن نزعت عنهما سلطة اتخاذ القرارات التفاوضية وحصرت صلاحياتهما في تقديم المشورة التقنية فقط.

بالتالي أصبح «مجلس الأمن القومي» المرجعية التفاوضية للملف النووي، بكل ما يتطلبه ذلك من استحواذ على القرار النووي، وتبنت إيران إستراتيجية هدفها تأخير التحويل الى مجلس الأمن أطول فترة ممكنة، على ما كشف روحاني.[1]

والمهم هنا هو المعنى والهدف في هذه الإستراتيجية، والذي يعني أن طهران كانت تعلم مسبقاً بأن المفاوضات مع الأوروبيين لن تمنع تحويل ملفها النووي إلى مجلس الأمن. ويقود ذلك المعنى إلى نتيجة أكبر، وهي أنها تهدف لإستثمار المفاوضات لكسب الوقت وتحصيل أكبر قدر من المكاسب التقنية، على خلفية التناقض في مصالح الأقطاب الدولية.[2]

١التقرير الإستراتيجي الإيراني السنوي (٢٠٠٢)، مرجع سابق، ص ٣٤

٢نفس المصدر

كان المفاوض الإيراني على علم بالتناقضات الواقعة بين المحاور الدولية الأربعة: أوروبا وأميركا وروسيا والصين، على رغم تشاركهم جميعاً في هدف منع إيران من حيازة برنامج نووي. وإذ تمثل الهدف الأميركي في تحويل طهران إلى مجلس الأمن، بغية استهداف النظام وإن رضخ في الملف النووي، فقد تناقض هذا الهدف مع المصالح الأوروبية التي لا تتعزز بالضرورة عند إطاحة النظام الإيراني وإحلال نظام موال لواشنطن بدلاً منه.

كما أن المصالح الأوروبية في إيران ترتكز على اعتبارها مورداً محتملاً للغاز ومنفذاً إلى الأسواق الآسيوية، فضلاً عن رغبة الدول الأوروبية في السيطرة على نسبة كبيرة من السوق المحلية الإيرانية.

وعرض الأوروبيون ضم إيران إلى منظمة التجارة العالمية وفتح الأبواب للاستثمارات كي تتدفق عليها، في مقابل توقفها عن تخصيب اليورانيوم. لكن عنصرين لعبا دوراً في رفض طهران العرض الأوروبي، وتمثل الأول في تقدير طهران أن هذا العرض لا يجلب لها فوائد مباشرة، بل سيستغرق وقتاً طويلاً في المفاوضات حوله. وتلخص العنصر الثاني في رغبة طهران بالمضي قدماً في التخصيب لتحسين موقعه التفاوضي.

وتشاركت روسيا وأوروبا في محاولة ثني إيران عن امتلاك دورة الوقود النووي، وأرادت كل منهما تصدير دورة الوقود إلى إيران لجني فوائد اقتصادية.[١]

وبالتوازي مع كل ذلك راهنت إيران على الصين، لتفتح من طريقها ثغرة في جدار مجلس الأمن الذي عرفت أنها ستحول إليه في فترة لاحقة. ولتعزيز فرص المراهنة، أبرمت طهران اتفاقات تعطي مزايا اقتصادية وسياسية لبكين، لحضها على استعمال حق الفيتو (النقض) في مجلس الأمن ومنع استصدار قرار يتضمن توجيه ضربات عسكرية إليها.

وعلى صعيد إدارة العلاقات الدولية خارج مجلس الأمن، اقترح روحاني، لكسر الحصار الدبلوماسي المفروض على بلاده، إشراك جنوب أفريقيا والبرازيل في مفاوضات إيران مع الأوروبيين. ويستند الاقتراح إلى حقيقة أن الأخيرتين متهمتان أيضاً بتطوير دورة الوقود النووي، ولهما مصلحة بالتالي في عدم معاقبة إيران، خصوصاً في ضوء عدم قربها الجغرافي منها وعدم تشكيل البرنامج النووي الإيراني أي خطورة وشيكة عليهما.

وافقت إيران على تجميد – مؤقت ومشروط – لنشاطاتها النووية؛ في مقابل تعهد الأوروبيين البقاء في مفاوضات مع إيران، حتى التوصل إلى حل دائم يحقق فوائد اقتصادية وتكنولوجية لطهران.[٢]

١كوردزمان، أنتوني (١٩٩٩)، مرجع سابق، ص ص ٥٦، ٧٠

٢كايل، شانون (٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص ٣٤

لكن هذه الفوائد كانت مشروطة بفرض رقابة صارمة على برنامجها النووي، في شكل يضمن بقاءه تحت مستوى إمتلاك دورة الوقود النووي. ونجد أن إيران توقفت بالفعل عن نشاطاتها، ولكن، في المجالات التي حققت فيها تقدماً تقنياً فقط، في حين رفضت التجميد في المجالات التي لاقت صعوبة فيها.

وهكذا تم تشييد وتشغيل منشأة أصفهان النووية أثناء المفاوضات، في مثال نادر على قدرات إيران في كسب الوقت، ويبلغ هذا الاستنتاج ذروة كفايته المنطقية بملاحظة التطور في عدد أجهزة الطرد المركزي التي تملكها إيران.

إمتلكت إيران عند بدء المفاوضات مع الأوروبيون ١٦٤ جهازاً للطرد المركزي، وعند نهاية ٢٠٠٤ كان لدى إيران ٥٠٠ جهاز تعمل بأقصى طاقتها، ولدى خروج روحاني من منصبه عام ٢٠٠٥ تمكنت إيران من امتلاك ألف جهاز، والآن في عام ٢٠٠٧ تشغّل إيران ثلاثة آلاف جهاز بأقصى طاقتها.[1]

لم تملك إيران خياراً أخر سوى ترك المفتشين الدوليين ليدخلوا منشآتها النووية، للتدليل على الطابع السلمي لبرنامجها النووي وهو شرط استمرار المفاوضات، ويقول روحاني: «همنا كان رسم صورة كاملة لنشاطاتنا النووية السابقة من دون أن يتم تحويلنا إلى مجلس الأمن. لم نكذب لكننا أعطينا بعض المعلومات متأخرين».

حرصت إيران طيلة الفترة الممتدة من ٢٠٠٣ وحتى ٢٠٠٥ على التأكيد في كل مناسبة على الطابع الطوعي والمؤقت لتوقفها عن تخصيب اليورانيوم، الذي ربطت طهران العودة عنه بشرطي وصول المفاوضات إلى طريق مسدود وعدم الاعتراف بحقها في امتلاك دورة الوقود النووي، وهو ما حدث بالفعل بعد تولي نجاد رئاسة الجمهورية. أوقفت إيران التخصيب عند مرحلة تقنية تسمح لها بالعودة إليه والوصول إلى مستوى ٣.٥ في المئة في غضون شهور قليلة. وكان معروفاً أن «الدولة التي تستطيع تخصيب اليورانيوم الى مستوى ٣.٥ في المئة تستطيع أيضاً الوصول إلى مستوى ٩٠ في المئة»، ويخلص روحاني إلى نتيجة تكشف الهدف النهائي لمرحلة خاتمي/روحاني التفاوضية «ساعتها سيتغير الوضع وسيتعين على العالم الاعتراف لإيران بالقدرة على امتلاك دورة الوقود النووي، فالعالم لم يرغب في امتلاك باكستان القنبلة أو امتلاك البرازيل دورة الوقود النووي، لكنه كان مضطراً للتعامل مع هذه الحقائق».[2]

وتكشف التكتيكات الإيرانية أن المفاوضات أفادت في النهاية البرنامج النووي الإيراني ولم تبطئ سيره، كما تظهر الأحداث التي توالت بعد ذلك أن إيران كانت دقيقة في تقديراتها للموقف الدولي آنذاك الذي لم يسمح لها بأكثر من التوقف تماماً قبل وصولها الى مرحلة امتلاك دورة الوقود النووي الكاملة.[3]

١كوردزمان، أنتوني (١٩٩٩)، مرجع سابق، ص ٤٥
٢التقرير الإستراتيجي الإيراني السنوي (٢٠٠٢)، مرجع سابق، ص ٣٤
٣الإدريسي، الحسين(٢٠١٠)، مرجع سابق، ص ٥٦

آليات صنع القرار النووي في مرحلة نجاد – لاريجاني:

يمكن أن نلاحظ أن تعديلاً قد طرأ على الأولويات النووية الإيرانية بسبب تحسن مواقعها التفاوضية، وإختلاف الظروف الإقليمية والدولية. وفي حين تراجع موقف خاتمي وحوار الحضارات اللذان استهدفا الشريك التفاوضي الأوروبي، حلت محلها عملية تسخين وتصعيد مكثفة تتوجه إلى منطقة تعاني من الظلم، وأهمها القضية الفلسطينية ويسمح هذا التصعيد لإيران بتغطية تمددها الإقليمي المتعاظم من معبر خانقين شمالاً وحتى غزة جنوباً، ومن ثم استثمار هذا التمدد في إدارة ملفها النووي.[1]

ويعود ذلك التحول إلى تقدير القيادة الإيرانية أن العودة إلى تخصيب اليورانيوم حتى الوصول إلى إمتلاك دورة الوقود النووي، ستؤدي بلا شك إلى تحويل الملف الى مجلس الأمن. ويزيد من أهمية إمتلاك دورة الوقود النووي من وجهة النظر الإيرانية حقيقة وجود عدد محدود من الدول التي تمتلك طاقة نووية، لكن معظمها لا يملك دورة وقود نووي، أي القدرة على تخصيب اليورانيوم ذاتيا. وعوضاً عن خسارة الأوروبيين كشريك تفاوضي، والعقوبات الاقتصادية المتدنية السقف في مجلس الأمن، تستطيع إيران التفاوض من جديد مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولكن من موقع امتلاك دورة الوقود النووي.

ويزداد الموقع الأخير قوة على قوته التفاوضية بدمجه مع الحضور الإقليمي لطهران في المنطقة، في صورة تسمح لها بتخفيف الضغوط الدولية التي تمارسها وترعاها الولايات المتحدة، وبطريقة أصبحت فيه إدارة الملف النووي الإيراني مرتبطة بالتطورات الإقليمية على نحو منهجي ومترابط.[2]

بعد نجاح نجاد في انتخابات رئاسة الجمهورية وما استتبعه من تغيير في سكرتارية مجلس الأمن القومي، بدأت طهران الإعلان عن العودة إلى تخصيب اليورانيوم – على خلفية الورطة الأميركية في العراق–، وعلى أساس أن توقفها عن التخصيب كان طوعياً وموقتاً. ثم أعلنت طهران عن نجاحها في الوصول إلى مستوى تخصيب يبلغ ٣.٥ في المئة. ومثلت لحظتان متلازمتان قمة الصعود الإقليمي الإيراني، الأولى صمود حزب الله في مواجهة الآلة الحربية الإسرائيلية أثناء حرب لبنان ٢٠٠٦، والثانية إعلان طهران امتلاكها دورة الوقود النووي الكاملة، والتي وصفها الرئيس نجاد بأنها تعني «الانضمام إلى النادي النووي».[3]

يمكن تصور أن آليات صنع القرار النووي في إيران تعدلت لتواكب المزايا المتحققة من ازدياد القدرات التقنية النووية وطفرة الحضور الإقليمي، لتوازن في النهاية الضغوط الدولية

١العناني، إبراهيم (٢٠٠١)، مرجع سابق، ص ص ٥٦، ٦١

٢الإدريسي، الحسين(٢٠١٠)، مرجع سابق، ص٥٨

٣كوردزمان، أنتوني (١٩٩٩)، مرجع سابق، ص٤٧

المتزايدة عليها. ويستتبع ذلك منطقياً أن تبنى الآليات الجديدة لصنع القرار النووي على ما تحقق في المرحلة التي سبقتها، لكنها ستتعقد أكثر لدمج الإيقاع الإقليمي في عملية التفاوض النووي.[١]

وكان من المتوقع تبعاً لذلك أن تقترب آلية صنع القرار النووي الإيراني من النموذج المفترض التالي.

أولاً: لجنة القضايا التقنية والمفاوضات، تضم وزير الخارجية منوشهر متكي، ورئيس الوكالة الإيرانية للطاقة الذرية غلام رضا أغا زاده، ومنسق مجلس الأمن القومي الإيراني جواد وعيدي، ومعاون الوزير للشؤون القانونية والدولية عباس عراقجي، وممثل إيران الدائم في الأمم المتحدة جواد ظريف، ورئيس وفد إيران لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية علي أصغر سلطانية، ووزير الطاقة برويز فتاح.[٢]

ثانياً: لجنة القضايا الأمنية وتشابكاتها السياسية، تضم سكرتير مجلس الأمن القومي علي لاريجاني ورئيس أركان القوات المسلحة عطاء الله صالحي، وزير الداخلية مصطفى بور محمدي، وقائد الجيش محمد حسين دادرس، وزير الدفاع مصطفى محمد نجار، ومسؤول المكتب الأمني الخاص للمرشد أصغر حجازي.

ثالثاً: لجنة التنسيق والمتابعة، يرأسها علي لاريجاني وتتابع عمل الوزارات المعنية بالملف. (وزارة الاستخبارات، وزارة الخارجية، وزارة العلوم والتكنولوجيا).

رابعاً: لجنة الرئاسة: تضم محمود أحمدي نجاد، وبرويز داودي نائب الرئيس، ورئيس لجنة الموازنة فرهاد رهبر، ودور اللجنة هامشي صرف. ولا يملك هذا الفريق صلاحيات حاسمة، بل يشهد في أحيان كثيرة تحجيماً وتصعيداً للرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، على قياس التطورات الإقليمية.

لذلك يبدو دور الرئيس نجاد منحصراً في منافسة علي لاريجاني على إعلان المواقف التفاوضية والنجاحات التقنية، ولكن في فترات التصعيد فقط، في حين يتوارى في فترات التهدئة.

خامساً: لجنة الشؤون الإقليمية، تعنى بالتطورات في الإقليم وخصوصاً في العراق وسورية ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة، للتوصية بالإيقاع الواجب اعتماده في المفاوضات على هدي التطورات الإقليمية.[٣]

وتضم اللجنة قائد استخبارات الحرس الثوري، وقائد فيلق القدس بالحرس الثوري، ومعاون وزير الخارجية للشؤون العربية والأفريقية الذي يترأس لجنة العراق في وزارة الخارجية، ومجموعة من خبراء الشؤون العربية الإيرانيين وسفراء إيران لدى الدول العربية.

١نفس المصدر
٢كوردزمان، أنتوني (١٩٩٩)، مرجع سابق، ص ص ٤٧، ٥٠
٣كايل، شانون (٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص٩٣

سادساً: لجنة صنع القرار النهائي، تتكون من المرشد علي خامنئي، محمدي غولبايكاني مدير مكتب المرشد، ومسؤول المكتب الأمني الخاص للمرشد أصغر حجازي، وزير الاستخبارات محسني ايجئي، قائد الحرس الثوري محمد علي جعفري، رئيس البرلمان غلام رضا حداد عادل، رئيس السلطة القضائية محمود هاشمي شهرودي، سكرتير مجلس الأمن القومي الإيراني علي لاريجاني، هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس الخبراء ورئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام.

وبتحقيق الهدف المرحلي المتمثل في امتلاك دورة الوقود النووي، تضغط طهران على الأطراف الدولية بعامل الوقت أيضاً، لأن المسافة بين إمتلاك دورة الوقود النووي والإمكانية النظرية لإمتلاك القنبلة يمكن تجسيرها بقرار سياسي. وما تأكيد نجاد المستمر على نجاح إيران في امتلاك دورة الوقود النووي إلا رسالة إلى أميركا، مفادها أن مرحلة منع بلاده من تخصيب اليورانيوم بالمفاوضات قد ولت.[١]

آية الله خامنئي:

قال آية الله خامنئي في تجمع حاشد في مرقد الإمام الخميني في جنوب طهران بمناسبة الذكرى التاسعة عشرة لرحيله: إن سبب معاداة دول الكبرى العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة لإيران في المسألة النووية هو طموحها في الاستقلال العلمي عن هذه الدول. كما أشار قائد الثورة الإسلامية إلى الإتهامات الباطلة التي يوجهها الغرب لإيران قائلا: إن الغرب يتهم إيران بأنها تسعى إلى إمتلاك السلاح النووي، ويحاول تبرير مزاعمه أمام الرأي العام بشتى الطرق والوسائل، لكن الشعب الإيراني أكد مرارا وتكرارا أنه لا ينوي إمتلاك السلاح النووي وفقا لمبادئه الدينية التي يلتزم بها.

وأضاف: كما أن السلاح النووي لم يعد سلاحا فاعلا في مجال الدفاع، حيث أنه لا يمكن لأي دولة أن تستخدمه لأن ذلك سيؤدي الى رد بالمثل وبالتالي لن ينتج منه إلا الدمار والخراب والموت، ولن يكون أحد منتصرا في حرب نووية وهذا ما يعرفه الغرب بكل وضوح. وتابع: إن السلاح النووي يكلف الدول المنتجة والمالكة أعباء مالية ثقيلة لا يمكن تبريرها من الناحية الإقتصادية والسياسية، مؤكدا أن الإيرانيين يسعون إلى إستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية فقط وهم ماضون في دربهم رغما عن الأعداء وبكل قوة.[٢]

١العناني، إبراهيم (٢٠٠١)، مرجع سابق، ص ص ٣٠، ٣٥

٢كوردزمان، أنتوني (١٩٩٩)، مرجع سابق، ص ص ٥٨، ٥٩.

وأضاف قائلا: أن تمسك الشعب الإيراني بحقه في الطاقة النووية السلمية ومطالبته بهذا الحق وصموده أمام ضغوط الاعداء إنعكست اليوم في العالم الإسلامي حيث أصبح الحصول على الطاقة النووية مطلبا عاما للشعوب العربية والإسلامية.

وأشار إلى إزدواجية الغرب في التعامل مع إيران والدول الأخرى في ما يتعلق بالقضية النووية وقال: في الوقت الذي يتحرك الأميركيون في المقدمة ويتبعهم بعض الأوروبيين في معارضتهم لإمتلاك الشعب الإيراني للطاقة النووية ويطلقون التهديدات ويستخدمون العبارات المسيئة، نجدهم يقومون بعقد إتفاقيات للتعاون في مجال الطاقة النووية مع دول أقل تطورا من إيران بكثير من الناحية العلمية والصناعية.

وأضاف: أن ذلك يعني انهم يعتبرون الطاقة النووية مسموحة لشعب ما إذا أدى مزيدا من تبعية ذلك الشعب لهم فيما هم معارضون لتلك الطاقة النووية التي يقوم شعب بامتلاكها من خلال إبداعه وعلى يديه دون الحاجة لهم وباستقلال كامل.[١]

وأشار الى إستمرار الإعداء في ممارسة الحرب النفسية ضد إيران ومنذ إنتصارها وقال: إن الإعداء يمارسون اليوم الحرب الباردة ضد الثورة الإسلامية بأشكال مختلفة،ويحاولون أن يقنعوا الشعب الإيراني بانه لن يستطيع الوصول إلى مكان ما دون الاعتماد على القوى العظمى، وينكرون المنجزات العظيمة لهذا الشعب.

وقال قائد الثورة الإسلامية: إن شبابنا الأعزاء وشعبنا العظيم حققوا هذه الميزة وهي أنهم وصلوا إلى هذه المرتبة العلمية من خلال طاقاتهم الذاتية ولم يصبحوا تابعين للآخرين بل عملوا على كسر التبعية.[٢]

١نفس المصدر

٢عطوي، معمر(٢٠١٠)، مرجع سابق، ص ص ٣٥، ٤٠

وأكد بأن الكيان الإسرائيلي لا يمتلك قوة من ذاته يقف بها على قدميه، وقال: هناك عاملان جعلا الكيان الصهيوني واقفا على قدميه، الأول الدعم اللامشروط والوقح الذي تقدمه اميركا لهذا الكيان، والثاني هو عدم دعم الحكومات العربية والإسلامية في الشأن الفلسطيني، وقال آية الله خامنئي: لقد جاء العدو اليوم إلى شرق وغرب حدودنا لمحاصرتنا، لكن يقظة الشعب الإيراني وإنسجامه وإيمانه بالله افشل مخططات وسعي الإستكبار، حتى أصبح ميزان القوى اليوم لصالحنا، وذلك من خلال الإقتدار الإيراني الشامل، والعدو يعترف بذلك.[١]

وأشار إلى العقبات الكبيرة التي تخطتها الثورة الإسلامية على مدى الثلاثين عاما الماضية وقال: من النادر أن تكون ثورة من الثورات لاقت في طريقها كل هذه المصاعب والعراقيل، والثورات تقف عادة أمام هذه العقبات وتستسلم للعدو إلا أن الثورة الاسلامية ومع كل هذه العقبات والتهديدات والاخطار والعداوات تمكنت من التقدم إلى الإمام.

وأكد قائد الثورة أن الشعوب الإسلامية تنظر اليوم بعين العزة والإحترام للمبادئ والشعارات والأهداف التي رسمها الشعب الإيراني في مناهضته للظلم والهيمنة وفي الدفاع عن المظلومين وبالأخص الشعب الفلسطيني ومحاربة العدو الصهيوني، وأشار إلى أن إحدى النقاط البارزة في وصية الإمام الراحل تمثلت في أن الثورة الاسلامية جاءت لتحقيق التقدم والتطور للشعب الايراني على العكس مما كان يبثه الأعداء على مدى أعوام طويلة وقال: لقد كان التصور لدى الشعوب أنه إما أن تكون متخلفة وإما متغربة، إلا أن الإمام أثبت بأن هناك طريقا وصراطا مستقيما وبإمكان الإنسان أن لا يكون أسيرا لثقافة الغرب ويطوي في الوقت نفسه طريق السمو والشموخ وهو ما يقوم به الشعب الإيراني الآن.[٢]

سياسة أحمدي نجاد تجاه البرنامج النووي:

إن السياسة الدبلوماسية لنجاد حول السلاح النووي إرتكزت على إضفاء الصفة القومية للنقاش حول هذا الموضوع، والتركيز على الإستقلال ومقاومة العدوان الأجنبي، قضايا العدالة والحقوق السيادية ومهاجمة إزدواجية المعايير لدى الدول الغربية تجاه القوى النووية في المنطقة كإسرائيل، من خلال هذه الشعارات التي كان لها صداها لدى الشعب، إستطاع أحمدي نجاد أن يحصل على التأييد حول القضية النووية من فئات واسعة من الناس، سواء من النخب الثقافية والطبقة الوسطى وحتى من الطبقات الفقيرة في المجتمع.[٣]

١كايل، شانون (٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص، ص ٨٠، ٨٢
٢العناني، إبراهيم (٢٠٠١)، مرجع سابق، ص ص ٣٠، ٣٥
٣نفس المصدر

إستمر أحمدي نجاد عندما بدأ دورته الثانية بالتركيز على مبدأ " الإلتفات إلى الشرق " في السياسة الخارجية فقد قام بتعزيز التبادل والتعاون الإقتصادي والعسكري والدبلوماسي مع نظرائه الصينيين والروس مقابل مشاركتهم في دعم حق إيران بالحصول على دورة وقود مستقلة، وخاصة في مجلس الأمن، وإستمر بتقوية العلاقات مع دول عدم الإنحياز والحكومات اليسارية في أمريكا اللاتينية، وإذا حصل نجاد على هذا الدعم سيسمح له ذلك أن يوسع النقاش حول البرنامج النووي إلى مواجهة ثنائية بين إيران والولايات المتحدة.

وهناك من كان يتوقع أن يكمل نجاد سياسته في ربط القضية النووية بالأحداث والمتغيرات الإقليمية عبر الشرق الأوسط، منذ ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ أظهرت إيران أنه لايمكن الإستغناء عنها للإستقرار الإقليمي سواء في المعنى السلبي أو الإيجابي بحسب المنظور الذي نرى فيه الأمور. [١]

إن لإيران دورا مهما ومؤثرا جدا بحيث لا يمكن إنكاره في العراق وأفغانستان ولبنان والصراع العربي الإسرائيلي، الحكومة الإيرانية دعمت حزب الله وحماس في مواجهة إسرائيل، وسلحت المجموعات الشيعية في العراق، خلال حرب تموز / يوليو ٢٠٠٦ بين لبنان وإسرائيل والهجوم على غزة في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، كان أحمدي نجاد شديدا في إدانته لإسرائيل، وحاول نجاد أن يصور إيران على أنها المدافع الوحيد عن القضية الفلسطينية، وتقاتل الإحتلال والظلم دون تقاعس أو ملل.

نجح أحمدي نجاد بربط القضية الإيرانية النووية بقضية العدالة والإنصاف في العالم الإسلامي، شعارات الرئيس لم تلق قبولا في الرياض، لكنها لمست عصبا حساسا في الشارع العربي، حيث نظر للموضوع على أنه مرتبط بالعزة الإقليمية أكثر من الشؤون الإيرانية، وبالتالي كان ينظر للجهود الدولية الساعية لكبح وإيقاف البرنامج الإيراني النووي على أنها دليل على الإمبريالية والتسلط الغربي. [٢]

يوصف نجاد بأنه لاعب عقلاني رغم كل عملية تصويره كشخصية سيئة في الإعلام الغربي، فهو مثل القادة الغربيين يخشى عواقب الإنتشار النووي وحصول سباق تسلح إقليمي وهو مدرك لأهمية تحقيق تقدم في المحادثات النووية على الرغم من أن الحرب الكلامية بين نجاد والغرب عقدت إحتمال حدوث محادثات جدية حول البرنامج النووي. [٣]

المخاطر والإنتقادات الموجهة للبرنامج النووي الإيراني:

١سولكولسكي، هنري (٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص ٧٧
٢عطوي، معمر (٢٠١٠)، مرجع سابق، ص ٣٠
٣كوردزمان، أنتوني (١٩٩٩)، مرجع سابق، ص ٦٧

تسعى إيران لإستخراج اليورانيوم وتحويله إلى غاز، ومن ثم إلى وقود نووي، وهويخضع لإشراف المراقبين وسيكون لديها ١٠٠٠ نابذ في نهاية عام ٢٠٠٣، وهذه الكمية كافية لصنع قنبلة واحدة كل سنة، وتقول إيران أنها ستستورد ٥٠ ألفا للإستخدام في مركزها النووي في ناتنز. وسينتج من ذلك إمتلاك إيران وقودا نوويا تستخدمه في توليد الطاقة الكهربائية، ولكن هذه النوابذ يمكن إستخدامها أيضا في صنع القنبلة الذرية، بالتالي هناك من يعتقد بأن الغرض العسكري هو الغرض الحقيقي، فإيران بلد غني بالنفط والغاز و سيكلفها إنتاج الكهرباء بإستخدام اليورانيوم أضعاف ما يكلفه النفط، وليس هناك حاجة لأن تنتج إيران وقودها النووي، ذلك أن روسيا ستزود مفاعلها النووي في بوشهر لمدة عشر سنوات بعد أن يصبح في طور التشغيل، ويعتقد بعض الخبراء أنه سيكون من الأفضل والأيسر بالنسبة لإيران أن تصنع قنبلتها النووية من اليورانيوم، وليس من البلوتونيوم الذي يحتاج إسترداد الوقود النووي المستخدم، ولكنها بالرغم من ذلك تستطيع إستخدام البلوتونيوم إذا أصرت على ذلك، بحيث تبني مصنعا لإسترداد الوقود، كما في حالة اليورانيوم، وإيران يمكنها ألا تخرق المعاهدة مادام المراقبون مطلعين على ما يجري في كل مصنع ويتتبعون المواد المنتجة. [1]

بالإضافة إلى ذلك أيضا أن هناك مخارج قانونية توفرها المعاهدة لبرنامج إيران النووي، ذلك أنه في إمكان أي دولة تعتبر أن ((مصالحها العليا)) في خطر أن تنسحب بعد ثلاثة شهور فقط، لذا فإن في وسع إيران أن تمضي وتتقدم حتى تصل إلى المراحل الأخيرة من برنامجها التسلحي النووي كشريك كامل في المعاهدة ثم ما أن يبلغ برنامجها مرحلة متقدمة، يصبح لديها فرصة كبيرة لإنتاج قنبلة نووية من دون ان يتم إكتشاف ذلك في المقابل تقول إيران أن برنامجها سلمي وقانوني ولا يستهدف إلا توفير الطاقة، وتستشهد بعضويتها في معاهدة حظر الإنتشار النووي التي تضمن الحق الكامل في ((تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية)) ولكن المنتقدين يجيبون بأن المعدات والمواد الأولية التي يمكن أن تستخدمها لإنتاج الطاقة نفسها التي تمنح الإيرانيين فرصة تصنيع قنبلة، ويزعمون أن إيران تمضي بخطى ثابتة وبدقة للتوصل لهذه الغاية، ويشيرون إلى تقرير سري أعدته الحكومة الفرنسية في أيار/ مايو ٢٠٠٣ وأرسلته إلى مجموعة المزودين النوويين وجاء فيه أن إيران أصبحت قريبة من تخصيب اليورانيوم أو البلوتونيوم لإنتاج القنبلة،وطالب الفرنسيون الحكومات الأخرى بتوخي الحذر الشديد في ما يصدرونه إلى إيران، وكذلك إلى الشركات التي تستخدمها إيران كواجهة لها وذلك بحسب التقرير الذي وفرته وكالة إستخبارات اجنبية، ويقول التقرير الفرنسي ((لاريب في أنها باتت تملك القدرة على إنتاج النوابذ، بل هي أيضا قادرة على تحسينها))، ويقول الخبراء الأجانب وعدد من الإيرانيين أنه حتى الإصلاحيين المرتبطين بالرئيس محمد خاتمي يعتقدون أن

١كوردزمان، أنتوني (١٩٩٩)، مرجع سابق، ص ٦٩

إيران بحاجة إلى رادع لمواجهة جيرانها النوويين، إسرائيل وروسيا والباكستان، حتى الولايات المتحدة.[١]

يعتقد غاري سامور مدير برنامج الحد من الإنتشار النووي في المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية في لندن وأحد مسؤولي إدارة كلينتون الأمنيين أن الإيرايين ((قرروا أن يطوروا القدرة التي تساعدهم على التخلي عن المعاهدة في المستقبل والحصول على سلاح نووي في غضون ستة أشهر أو سنة))، ويضيف قائلا((أعتقد أنه لا يمكن وقف البرنامج بالوسائل الدبلوماسية))، أما يوت بيركوفيتش خبير الأسلحة النووية في مؤسسة ((كارنجي أنداونمت)) فيقول ((لا أعتقد أنهم وصلوا إلى نقطة اللاعودة))، ويضيف ((يجب أن نحاول أن نعكس الإتجاه الإيراني وذلك عبر توفيرنا خيارات أفضل وأقل كلفة لوقود مجمع بوشهر الكهربائي والتعامل مع الهواجس الأمنية التي تجعل المتشددين والإصلاحيين الإيرانيين يهتمون بالحصول على القنبلة الذرية)) كذلك فإن خلوبوكوف الخبير النووي الروسي يرى أن ما تم الكشف عنه حول البرنامج الإيراني قد فاجأ موسكو، وربما يدفع بروسيا إلى وقف بناء المفاعل الثاني ما لم توافق إيران على تشديد إجراءات التفتيش الدولي على تجهيزاتها النووية، ويقول دانيال أيالون سفير إسرائيل لدى واشنطن، إن إسرائيل ترى إن إيران بحاجة إلى فترة أقصر زمنيا.... ((ذلك أن نقطة اللاعودة والتي يصبحون معها على وشك الحصول على السلاح النووي باتت قريبة جدا، وربما في غضون سنة أو نحو ذلك)).[٢]

ويقول المنتقدون أن هناك الكثير من الدلائل التي تجعل من طموحات إيران النووية أمرا من الصعب إنكاره ، فعلى سبيل المثال قال القائد الأعلى لإيران آية الله علي خامنئي، في حديث إذاعي له في ٧ آب / أغسطس ٢٠٠٣ ((إن إيران هي إحدى البلدان العشرة التي تمكنت من إنتاج دورة الوقود النووي ومن الطبيعي أنه عند وجود مثل هذا النجاح، فإنهم سيجعلون منه قضية يثيرونها، إنهم يقولون نعم إنهم يريدون أن يصنعوا قنبلة نووية، ويقولون أشياء أخرى لكن ذلك ليس مهما، فالتقدم الذي حدث إنما هو ببركة النظام الإسلامي)).

وفي إجتماع للسفراء الإيرانيين في ١٩ آب / أغسطس ٢٠٠٣ قال آية الله علي خامنئي ((أن موقف الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية التي تطلب من إيران التخلي عن برنامجها النووي هو موقف غير ملائم وغير عادل وقمعي والجمهورية الإسلامية في إيران لن تقبل أبدا هذه المطالب، إن العلوم النووية الإيرانية هي علوم محلية أصيلة وسلمية والجمهورية الإسلامية في إيران وبفعل مبادئها الدينية لن تقبل أبدا على إستخدام أسلحة الدمار الشامل.[١]

١نفس المصدر

٢كايل، شانون (٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص ص ٢٩، ٣٣

١عطوي، معمر(٢٠١٠)، مرجع سابق، ص ٥٧

وقامت إيران في ١٩ آب / أغسطس ٢٠٠٣ بمبادرة لإظهار إستعدادها للتعاون، فبعثت برسالة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية تضمنت إقرارا بأنها أجرت ((تجارب لتحويل اليورانيوم)) في أوائل التسعينيات كان ينبغي ان تبلغ عنها، ولكنها لم تفعل، وإن ايران تقوم بتصحيح ذلك كما قالت الرسالة.[١]

١نفس المصدر

الخاتمة:

تمتلك إيران كغيرها من الدول النووية الكبرى الحق الكامل في تطوير برنامجها النووي الوطني حيث وقع البلد وأبرم معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية، وبناء على ذلك تمتلك إيران الحق الكامل في تطوير صناعة الطاقة النووية، بل وتلتزم البلدان المتطورة حسب المادة الرابعة من المعاهدة بمساعدتها بتطوير الصناعة الذرية السلمية.

وكان الجانب الإيراني يستخدم هذه الحجة بحزم مثلا صرح مندوب إيران في إجتماعات الدورة الثالثة للجنة التمهيدية التي تنظر في مفعول قانون عدم إنتشارالأسلحة النووية في سبتمبر ١٩٩٤، بأن إيران ستخرج عن المعاهدة على أساس أن الحظر الغربي على وارداتها وصادراتها مخالف للمادة الرابعة لمعاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية التي تعطي الحق للمشاركين فيها في تطوير أبحاثهم وإستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وكذلك في التعاطي مع الكامل للمعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنيكية.

بالتالي لإيران الحق الكامل في تطوير برنامجها النووي إستنادا إلى قواعد القانون الدولي ومعاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية.

الفصل الرابع

الموقف الدولي من البرنامج النووي الإيراني

المقدمة:

طمحت إيران، عبر تاريخها، إلى أن تتبوأ مكانة دولة عظمى في المنطقة، وإذا إمتلكت السلاح النووي فإن ذلك سيمنح النظام الإيراني الحالي ميزة إضافية مهمة، فإن العالم اليوم يقف أمام إحتمال أن تصبح إيران قوة نووية وأن تشكل تهديدا محتملا للإستقرار الإقليمي والعالمي، وتمثل إيران حاليا قوة عسكرية رئيسة في منطقة الخليج.

يعتبر البرنامج النووي الإيراني أزمة حقيقية ولا بد من التوصل لحل يرضي جميع الأطراف، وهنا نجد أن هناك العديد من الحلول المقترحة من عدد من الأطراف في الساحة الدولية، فهناك أطراف ترى بأنه يجب التوصل لتسوية دبلوماسية بشأن البرنامج النووي الإيراني، وهناك أطراف وعلى رأسها الولايات المتحدة تعتقد بأن الحل الوحيد هو توجيه ضربة عسكرية، لكن يجب التفكير في التكلفة المحتملة للضربة العسكرية، ومما لاشك فيه أن أي ضربة عسكرية أمريكية أو إسرائيلية تستهدف المنشآت النووية الإيرانية ستعقد الأوضاع الأمنية في الإقليم وخاصة منطقة الخليج.

وتعرض الباحثة في هذا الفصل الموقف الدولي إزاء البرنامج النووي الإيراني وإحتمالات توجيه ضربة عسكرية ومقارنة بين الموقف الإيراني والإسرائيلي من البرنامج النووي.

المبحث الأول: مقارنة بين الموقف الإيراني والإسرائيلي حول البرنامج النووي:

الموقف الإيراني من البرنامج النووي:

تتسم إيران ببنية قومية قوية مستمدة من حضارتها وتاريخها العريقين، أنها تتميز بتعداد سكاني وموقع جغرافي إستراتيجي يفرض على قادتها عدم القبول بمكانة إقليمية ثانوية بالمستقبل، وحتى قبل إندلاع الثورة الإسلامية كانت الطاقة النووية أساسا مهما، في رؤية الشاه محمد رضا بهلوي الهادفة إلى أن تكون ايران صاحبة المكانة الإقتصادية والهيمنة العسكرية وصاحبة القوة البحرية المهيمنة في منطقة المحيط الهندي، ويعتقد الخبراء العسكريون أن الشاه بدأ برنامجا سريا للأسلحة النووية، وسعى لإمتلاك أكثر الأسلحة الأمريكية والأوروبية البرية والبحرية والجوية تقدما. [١]

ومنذ البداية أصرت إيران على أن مساعيها النووية سلمية، ووفقا لحسين موسويان رئيس الوفد الإيراني إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن معدل النمو في إيران سيحتم عليها إستخدام إنتاجها الكامل من النفط، خلال أعوام معدودة، وهذا سيحرم إيران من دخلها الحيوي من الصادرات النفطية، إلا أن إدعاء إيران أنها تسعى نحو الإستخدامات السلمية للطاقة النووية وهذا الأمر يستحيل التحقق منه، ففي ضوء موارد الغاز الطبيعي الضخمة التي تمتلكها إيران، فإن إحتياجاتها المتزايدة من الطاقة يمكن تلبيتها بشكل فعال، من خلال بناء محطات توليد طاقة غازية بدلا من بناء مفاعلات نووية.

إن توجه إيران نحو تطوير الاسلحة النووية، وحاولة حصولها على الخبرة التقنية، وإقامة البنية التحتية التي تتيح لها تطوير أسلحة نووية، يعود إلى بيئة التهديدات التي تحيط بها في حقبة ما بعد الثورة، التي طرأت عليها تغييرات جذرية، فتحالفها السابق مع الولايات المتحدة إنتهى وتحول إلى عداء، وتمثل ذلك من خلال دعم الولايات المتحدة للعراق خلال حرب الأعوام الثمانية ضد إيران، أيضا تهديد الولايات المتحدة بتغيير النظام الإيراني، وتهديد إيران بتدمير إسرائيل، والقيام بأعمال إنتقامية ضد الغرب عامة، ووقف الصادرات النفطية، وشن الأعمال الإرهابية، إن إيران تقف وحدها دون حلفاء. [٢]

و المؤسسات المعنية بصنع السياسات الإيرانية تعتمد تحليلات عقلانية بعيدة عن التعصب الديني، وتعتقد أن حيازة إيران أسلحة نووية ستحصنها من ضربة أمريكية، وتوطد نفوذها وهيمنتها على التأثير في الأحداث الإقليمية، ومن الجدير بالذكر أن الحماسة النووية زادت من مشاعر الوحدة الوطنية بالرغم من الإنقسامات السياسية الإيرانية.

١حامد عطية، ممدوح (٢٠٠٣)، مرجع سابق ص ٢٩

٢بختيار، شابور (١٩٨٤)، مرجع سابق ص ٥٩

الموقف الإسرائيلي من البرنامج النووي:

إن إسرائيل من أهم اعضاء النادي النووي الدولي فهي تمتلك ترسانة متكاملة، تضم مئات الأسلحة النووية المبنية على نظم إطلاق برية، وبحرية، وجوية، وتمتلك قدرات صاروخية نووية محمولة على غواصات لتوجيه الضربة النووية الثانية في حال إستهدفتها هجمة نووية.

لكن إسرائيل لم تعبر صراحة عن قدراتها النووية، إذ أنها تبنت سياسة الغموض بشأن قدراتها النووية، وتنظر إسرائيل إلى إحتكارها القوة النووية على انه وسيلة من اجل:

- الحد من أهداف أي حرب عربية ضد إسرائيل، لتكون أقل بكثير من الإنجازات العسكرية التي يمكن أن تصفها إسرائيل بأنها تهدد وجودها.
- إقناع اعدائها من العرب، بأن تدمير إسرائيل امر مستحيل، فالمنهجية الدبلوماسية، وفقا للشروط الإسرائيلية هي الخيار العملي الوحيد أمام العرب. [١]

إن القدرات والعقيدة النووية الإسرائيلية لم تمنع الهجمات التقليدية بل – في بعض الأحوال لم تردعها – وخصوصا في عام ١٩٧٣، وفي حرب الخليج الثانية (حين قصف العراق إسرائيل بصواريخ كروز) لكن الترسانة الإسرائيلية من الأسلحة غير التقليدية ردعت صدام عن أن يشن هجمة بالأسلحة الكيماوية ضد إسرائيل.

وقد بذلت إسرائيل طوال الأعوام الماضية جهودا جدية ومستمرة، للمحافظة على إحتكارها للأسلحة النووية في المنطقة، فالجهود المصرية في ستينيات القرن العشرين واجهتها إسرائيل بسياسة ناجحة شملت الأعمال التخريبية والإغتيالات، كما تبنت إسرائيل إستراتيجية مماثلة إزاء العراق في السبعينيات والثمانينيات، بقصف المفاعل النووي العراقي [٢] ١٩٨١.

المبحث الثاني: الموقف الدولي من البرنامج النووي الإيراني:

تحتل قضية البرنامج النووي الإيراني أهمية كبيرة على الساحة الدولية، لا سيما بين الدول الكبرى، هذا البرنامج يثير تناقضات وتباينا في وجهات النظر بين الجمهورية الإيرانية الإسلامية من جهة، والتي تصر أنه مخصص للأغراض السلمية، ومن الجانب الآخر المشكك به والذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية إذ توجه الإتهام إلى إيران فيما يتعلق ببرنامجها النووي، كونها تعتقد ان هذا البرنامج يهدف في محصلته النهائية إلى إمتلاك سلاح نووي، وفيما يلي عرض للمواقف الدولية والتي تبين مدى الخطورة والتخوف من حقيقة البرنامج النووي الإيراني سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي.

١عطية، ممدوح (١٩٩٦)، مرجع سابق ص ٢٠.

٢نفس المصدر

الولايات المتحدة الأمريكية والبرنامج النووي الإيراني:

إن البرنامج النووي الإيراني أثار قلقا شديدا من جانب الإدارات الإمريكية المتعاقبة، فالمسؤولون والخبراء الأمريكيون على قناعة بوجود برنامج إيراني مكثف في مجال العمل على إمتلاك الأسلحة النووية.

إن المخاوف الأمريكية من البرنامج النووي الإيراني تستند إلى عدد من المبررات، وأهمها أن مجرد حصول إيران على المفاعلات النووية سوف يؤمن لها قاعدة تكنولوجية نووية وهو ما يمكن أن يسمح لإيران ببناء منشآت سرية للمفاعلات والقوة الطاردة المركزية ومنشآت الفصل الكيميائي، حتى لو إمتثلت لقواعد الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تشغيل مفاعلاتها، بالإضافة إلى ذلك إن بعض التقارير الغربية تتخوف من إمكانية أن تتجه إيران نحو رفض الخضوع لقواعد الرقابة التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية عندما يتم إكمال المفاعلات التي تبني فيها، وعندها ستستطيع إستخدام مفاعلاتها لتخصيب اليورانيوم.[١]

بالإضافة إلى ما سبق، فإن الإتهامات الغربية والأمريكية لإيران في المجال النووي تنبع في الأساس من التوجه الإيراني المضاد للغرب، وذلك من خلال عدة مؤشرات ومنها الإتهام الغربي في إستمرار الدعم الإيراني للإرهاب ومساندة إيران للمعارضين الإسلاميين في المنطقة لإضعاف موقف الدول الحليفة للغرب والرفض الإيراني للتسوية العربية – الإسرائيلية، والعدوان الإيراني على الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، والبرنامج الإيراني لإعادة التسلح، وترى التقارير الغربية أنه ليس هناك ما يفسر رغبة إيران في بناء محطات للطاقة الذرية في دولة تعاني نقصا في رؤوس الأموال اللازمة لبناء هذه المحطات كما أنها غنية بالنفط والغاز الطبيعي الذي يمكنه تشغيل محطات الطاقة بتكلفة رخيصة.

أعربت الولايات المتحدة عن قلقها العميق تجاه سعي إيران إلى إمتلاك الأسلحة النووية، وأشار وزير الخارجية السابق وارين كريستوفر في خطاب له أوائل عام ١٩٩٥ إلى أن إيران تتبع الطريق الكلاسيكي فيما يتعلق بالتنظيم والبرنامج والمشتريات والأنشطة السرية لإمتلاك السلاح النووي، وهذا الطريق سارت عليه جميع الدول التي سعت للحصول على السلاح

١الجزار، حمزة عبد العزيز (١٩٩٥)، البرنامج النووي الإيراني بين واشنطن وموسكو، الدفاع، العدد ١١٢ص ٨٤.

النووي، وأشار إلى أن جهود إيران لإمتلاك الأسلحة النووية سيؤدي إلى أخطار هائلة، ورفضت الولايات المتحدة الأخذ بنتائج الجولات التفتيشية الي قامت بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. [١]

إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قامت بصورة منتظمة بتفتيش المواقع النووية الإيرانية، ولم تجد آثارا لنشاط متعلق بالأسلحة النووية في المواقع التي زارتها، إلا أن الولايات المتحدة شككت في نتيجة هذه الجولات التفتيشية حتى بعد أن قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بجولات تفتيشية أكثر دقة بعد أن قامت الولايات المتحدة بتزويدها بمعلومات تفصيلية، حيث زعم المسؤولون الأمريكيون أن الوكالة ليس لديها الإمكانات والتنظيم الكافي لإكتشاف الأنشطة النووية السرية التي تدور في المنشآت البحثية التي سمح للوكالة بزيارتها.

ويؤكد المسؤولون الأمريكيون أن البرنامج النووي الإيراني يمثل خطرا شديدا على الولايات المتحدة والمجتمع الدولي، ويؤكدون على أن هذا البرنامج قطع شوطا كبيرا، وقد قدر الجنرال بينفورد قائد قوات القيادة المركزية الأمريكية في منتصف عام ١٩٩٧ أن تتمكن إيران من حيازة السلاح النووي قبل عام ٢٠٠٠ أو بعد ذلك بقليل، وقد إستند في تقديراته إلى أمرين رئيسيين، هما:

- حصول إيران على المواد الإنشطارية اللازمة لإنتاج القنابل النووية.
- تطور القدرة الهندسية الإيرانية لتوظيف المواد الإنشطارية في الإستخدامات العسكرية.

وعلى هذا الأساس، بذلت السياسة الأمريكية جهودا لتفيذ طائفة واسعة من المساعي لتقييد ووقف البرنامج النووي الإيراني، فبدأت منذ عام ١٩٩٢ تنفذ سياسة الإحتواء المزدوج ضد كل من العراق وإيران واحتل الموضوع النووي الإيراني الأولوية في جدول الأعمال الخاصة بالقمة الروسية – الأمريكية والصينية الأمريكية بهدف وقف التعاون النووي بين إيران وكل من روسيا والصين. [٢]

واتجه مجلس الشيوخ الأمريكي في شهر يوليو ١٩٩٧ نحو الربط بين وقف التعاون الروسي – الإيراني وبين صرف المساعدات المالية المقدمة من الولايات المتحدة إلى روسيا عام ١٩٩٨، وهي تقريبا حوالي ١٩٥ مليون دولار، بالإضافة إلى ذلك لم يستبعد المسؤولون الأمريكيون إمكانية اللجوء إلى توجيه ضربات عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية.

وقد أثارت الضغوط الأمريكية ردود فعل حادة من جانب الأوساط السياسية والأكاديمية في إيران، فقد أكد بعض المسؤولين والأكاديميين الإيرانيين أن المزاعم الرسمية والصحفية الأمريكية والغربية تهدف إلى ممارسة أقصى درجة من الضغط على إيران، وأنها تهدف إلى

١انور، نور أحمد عبد المنعم،(١٩٩٥) البرنامج النووي الإيراني وموقف الأطراف الفاعلة نحوه، الدفاع، العدد ١١١، ص ١٢٤

٢نفس المصدر

الضغط على كل من روسيا والصين ودول الإتحاد السوفييتي السابق لإثبات مصداقيتها في هذا الموضوع، لا سيما أن روسيا لن تساهم في الخفاء في الإنتشار النووي عموما بالنسبة لإيران خصوصا وأنها لن تمارس رقابة فعالة على جمهورية كازاخستان.[١]

العقوبات الإقتصادية الأمريكية ضد إيران:

بالنسبة للعقوبات الإقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة ضد إيران، فإن المسؤولين الإيرانيين ينظرون إليها بإعتبارها محاولة أمريكية لمنع إيران من مواصلة عمليات البناء الداخلي، لا سيما على الصعيد الإقتصادي، بالإضافة إلى أن هذه العقوبات تهدف إلى خدمة المصالح الإستراتيجية التوسعية الأمريكية في منطقة الخليج من خلال منع القوى المنافسة الأخرى بالذات فرنسا وروسيا من الدخول إلى مجال الصناعة النفطية الإيرانية، وعدم السماح بسهولة للقوى الدولية المنافسة بأن تصبح بديلا للدور الأمريكي في إيران ولذلك تحاول الإدارة الأمريكية منع القوى الدولية الأخرى من التعاون مع إيران في مختلف مجالات التعاون الإقتصادي، خاصة في المجال النفطي حتى لا يؤدي ذلك إلى زيادة قدرات إيران في مجال إستخراج وإنتاج وتصدير النفط والغاز الطبيعي خوفا من حدوث زيادة كبيرة في إجمالي الدخل القومي الإيراني.[٢]

أما البعض الآخرفإنه ينظر إلى الحملة الأمريكية ضد إيران تقوم على النظر إلى إيران بوصفها دولة تحكمها نخبة دينية معادية للمصالح الأمريكية، وترى بعض الدوائر في إيران أن الموقف الأمريكي هو إمتداد للسياسة الأمريكية العدائية التي تبنتها الولايات المتحدة منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران، لأن الإدارة الأمريكية تنظر إلى إيران بوصفها تهديدا لمصالحها الحيوية، التي تتمثل من وجهة النظر الإيرانية في الوصول الآمن والمستمر إلى مصادر النفط في المنطقة، والسيطرة على أسعارالنفط وعائداته.[٣]

نظر بعض الأكاديميين الأمريكيين إلى المزاعم الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني جنبا إلى جنب مع الإدعاءات بشان دعم الإرهاب والقمع الداخلي فهم يعتبرونها حجة ضعيفة للضغط على إيران، وذلك ضمن السياسة الأمريكية المعادية ليس فقط لإيران بل ضد كل من تسميهم ب (الدول الحمراء) في الشرق الأوسط وهناك من يرى أنه من غيرالمحتمل أن يؤدي البرنامج النووي الإيراني إلى تمكين إيران من إنتاج القنبلة النووية، وذلك لأن المفاعلات

١العناني، إبراهيم (٢٠٠١)، مرجع سابقص ٣٨
٢الإدريسي، الحسين(٢٠١٠)، مرجع سابق ص ٨
٣عطوي، معمر(٢٠١٠)، مرجع سابق، ص ٤٥

النووية التي تبنيها روسيا والصين لإيران لا تتيح سوى مواد نووية منخفضة المستوى، بالإضافة إلى ذلك هناك نقص شديد لدى إيران في البنية الأساسية اللازمة لإنتاج سلاح نووي.[١]

ومن ناحية أخرى أعلن وزير الدفاع الأمريكي ويليام بيري أن الولايات المتحدة تشعر بالقلق من تحول إيران إلى إحدى الدول العظمى في المجال النووي، وأشار إلى أن إيران تحشد قوات كبيرة في الجزر المطلة على مضيق هرمز الذي يمر به أكثر من ثلث صادرات النفط في العالم، وأن هذه الحشود تملك أسلحة كيميائية وبيولوجية تهدد الملاحة في الخليج، وأشار إلى أن التهديد الإيراني يجعل الوجود الأمريكي في المنطقة ضروريا لمواجهة هذا الخطر.

وتهدف السياسة الأمريكية تجاه إيران إلى منع إيران من تهديد المصالح الأمريكية والغربية، كذلك تعزيز إرتباطها بدول مجلس التعاون الخليجي عسكريا وإقتصاديا من خلال التهويل بحجم التهديد الإيراني، وهذا يضمن إستمرارا للسيطرة الأمريكية على منطقة الخليج بشكل دائم.

إن السياسة الأمريكية تجاه إيران يمكن أن تحقق بعض النجاحات ولكنها لن تستطيع أن تعزل إيران إقتصاديا أو تنفذ سياسة الحظر الإقتصادي ضدها، ولن تستطيع أن تمنع كلا من روسيا والصين وكوريا الشمالية من التعاون معها في مجال التسليح التقليدي والنووي لأن إيران تمثل مكسبا إقتصاديا بالنسبة لهم، وليس من الممكن وقف برنامج التعاون العسكري مع إيران، وستستمر إيران في تطوير قدراتها العسكرية على الرغم من كل المعوقات التي تلجأ إليها الولايات المتحدة.[٢]

من إجراءات الولايات المتحدة السياسية التالية:

١- تقوم الولايات المتحدة بإحكام وتقوية حلقة الحصار حول إيران وذلك بالضغط على الدول التي تمتلك التكنولوجيا النووية ومنعها من تقديم أية مساعدات لإيران، وقد تعرضت روسيا والصين لهذه الضغوط على أعلى المستويات ووعدت الولايات المتحدة بعدم الإستمرار في تقديم المساعدة أو تنفيذ العقود، مع إيجاد وسائل المراجعة والتفتيش بهدف منع البرنامج النووي الإيراني من الوصول لمرحلة متقدمة.

٢- تم إجراء إتفاق أمريكي / أوروبي بهدف إيقاف مساعدات أوروبية لإيران، ومراقبة الصادرات من الشركات المختلفة لإيران.

٣- أما من الناحية العسكرية، فإن وجود القوات الأمريكية بكثافة في الخليج يحقق للولايات المتحدة سهولة توجيه ضربة ضد المنشآت النووية الإيرانية لو شعرت بأن البرنامج قد وصل إلى درجة متقدمة قد تصل إيران بعدها إلى إمتلاك سلاح نووي، غير أن هذه الضربة لو

١عطوي، معمر(٢٠١٠)، مرجع سابق، ص ٤٦

٢الزاوي، رياض (٢٠٠٦)، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط (دمشق: دار الأوائل) ص ٤٤

تم توجيهها بدون تمهيد إعلامي مسبق وبإقتناع دولي من أن إمتلاك إيران مثل هذه الأسلحة سيؤدي إلى أخطار تتعرض لها مصالح العالم وخصوصا المناطق الإسلامية ودول الخليج فسيكون ذلك بداية لخلق موقف معاد للولايات المتحدة وقد يؤثر على مصالحها في المنطقة بالكامل.[١]

إن الإستراتيجة الأمريكية والإيرانية ستكون حريصة على عدم وصول الأمور لدرجة المواجهة، وبالتالي فإن توجيه ضربة أمريكية لإيران سيكون إحتمالها ضعيفاجدا في الحالات العادية إلا إذا إرتكبت أيران خطأ سياسيا يقنع العالم بتقبل نتائج توجيه ضربة لها.

عندما تولى جورج بوش الإبن رئاسة الولايات المتحدة في كانون الثاني / يناير ٢٠٠١، بدأ مستشاروه بإعداد إستراتيجية للتعامل مع إيران، وبعد ذلك بسنتين كانت المذكرة الرئاسية للأمن القومي حول إيران، كان قد أعيدالنظر فيها مرات عدة من دون التوصل إلى إتفاق حولها بين كبار مستشاري الرئيس.[٢]

في تلك الفترة، كان الخبراء داخل الإدارة الإمريكية وخارجها يركزون على إيران كونها الأزمة الكبيرة المقبلة للولايات المتحدة، ويتوقع بعضهم أن تملك ايران السلاح النووي في وقت باكر جدا لا يتعدى عام ٢٠٠٦،ولقد نجح الأمريكيون في تعبئة الرأي العام الدولي في مواجهة برنامج إيران النووي، والدليل على ذلك أنهم يستشهدون بتهديدات روسيا بإيقاف المساعدة النووية واللوم الذي وجهته الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإيران لفشلها في الإبلاغ عن معالجتها للمواد النووية، ووصف المسؤولون الأمريكيون السعي الإيراني للحصول على أسلحة دمارشامل أنه ((غير مقبول)) كما هدد البيت الأبيض في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٢ في تقريرالإستراتيجية

الكونية، بإيقاف كورياالشمالية وبلدان أخرى قبل أن تصبح قادرة على مهاجمة الولايات المتحدة بأسلحة الدمار الشامل، وقال بوش فيخطاب حالة الإتحاد لعام ٢٠٠٣، إن أكبر خطر يواجه أمريكا والعالم يتمثل في الأنظمة الخارجة على القانون والتي تسعى أو تملك أسلحة نووية وكيماوية وبيولوجية. لكن السؤال المطروح في واشنطن يتمثل فيما يجب أن تفعله حيال إيران،وهي تدرس ثلاثة خيارات: التدخل العسكري والضربات الإستباقية والردع.[٣]

وهناك من من يرى أن التدخل العسكري الأمريكي في إيران لن يوقف مساعي الجمهورية الإسلامية للحصول على أسلحة نووية فقط، بل سيسرع في إنهاء النظام الإسلامي نفسه، ويمكن أن يسهل مثل هذا التدخل الوجود الأمريكي في العراق وأفغانستان، ولكن ليس من المؤكد أن يرفض مجلس الأمن الدولي هذا الغزو، فيما لاتزال حكومة توني بلير في بريطانيا في وضع

١كايل، شانون (٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص ص. ٣٩، ٤٢
٢عطوي، معمر(٢٠١٠)، مرجع سابق، ص ٥٩
٣سولكولسكي، هنري (٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص ٢٩

سيء ولا يثق كثير من البريطانيين في إدعاءات بلير حول التهديد النووي الإيراني فهم إتهموه أنه بالغ في تصوير المساعي العراقية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، وحتى لو تمكن الجنود الأمريكيون من القضاء على النظام الإيراني بدون مساعدة دولية، فإن فشل أميركا في العراق وأفغانستان يشير إلى أن مثل هذا الغزو سيؤدي إلى خلق المزيد من الفوضى ويزيد من ميل كثير من هذه البلدان لإعتبار الولايات المتحدة كقوة معادية، كذلك يمكن أن تلجأ الولايات المتحدة إلى الضربات الإستباقية، فتشن ضربات على التجهيزات النووية الإيرانية، إلا أن ذلك سيقابل بالغضب من بلدان كثيرة، وأيضا سيبقى المتشددون بالسلطة ويصبحون أكثر إصرارا في سعيهم للحصول على السلاح النووي. أما روسيا فليس من المتوقع أن توقف بيعها لتكنولوجيا الصواريخ والخبرات النووية بعد ضربة أمريكية كهذه، وإن نجاح مثل هذه الغارة في تحقيق أهدافها ربما يجعل إيران أكثر إصرارا على إعادة الحصول على ما دمره الأمريكيون.[١]

والخيار الأخير وهو الردع. إذ إتبعت واشنطن هذه الإستراتيجية على مدى عقود إزاء خصومها النوويين، فقد حصل الإتحاد السوفييتي بقيادة جوزيف ستالين على السلاح النووي عام ١٩٤٩، أما صين ماو فقد إمتلكته عام ١٩٦٤، وكانت هذه الأنظمة أقوى بكثير من إيران وأكثر عداء للنموذج الديمقراطي الأمريكي، وعلى الرغم من ذلك فإن معرفة روسيا والصين بأن قيامهما بهجوم نووي سوف يقود إلى إنقسام نووي مدمر يجعلهما يرتدعان عن ذلك، وهناك الكثير من الأسباب التي تدفع الزعماء الإيرانيين أن يحذوا حذوها، إن الخطاب الذي يعتمده رجال الدين الإيرانيون فهم أكثر إعتدلا وأقل تهورا من صدام حسين أو رئيس كوريا الشمالية كيم سونغ الثاني. فمنذ وفاة آية الله وروح الله الخميني عام ١٩٨٩ أوقفت إيران مساعيها لتصدير الثورة الإسلامية إلى الخارج، ومن الواضح أن رغبتها في الحصول على أسلحة نووية يقوم على فرضية أن إحتمال قيام أميركا بالهجوم سيتضاءل في حال إمتلاك إيران لهذه الأسلحة، فإذا كان هدف المتشددين الإيرانيين الردع، فمن المؤكد أن الولايات المتحدة ستنجح، إن هي سعت لتحقيق الهدف نفسه، ومهما كانت أهداف آيات الله فإن دولا كثيرة ترى في برنامج إيران النووي مصدرا للخطر، فإذا إمتنعت الولايات المتحدة عن القيام بضربة إستباقية لإيران، فبإمكانها أن تقدم نفسها كحليف للحكومات التي ترى في إيران تهديدا لها.[٢]

ومن ناحية أخرى يضغط المتشددون في الولايات المتحدة من أجل شن عمليات إستباقية على إيران، فهم يرون أنه ينبغي ألا يخدعوا أنفسهم بإمكانات الدبلوماسية في إيقاف المسعى الإيراني للحصول على أسلحة نووية، ويزعمون أن إيران لم تعد معه بحاجة إلى المساعدة الخارجية لتصنيع القنبلة، فالموضوع يرتبط بمسألة قدرات هندسيةإيرانية وبالتالي على واشنطن

١نفس المصدر.

٢مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية (٢٠٠٧)، البرنامج النووي الإيراني الوقائع والتداعيات (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)، ص ٤٥

أن تتحرك على كافة الصعد دبلوماسيا عبر تشجيع وترغيب وتهديد شركاء إيران التجاريين لإيقاف نقل التكنولوجيا،كذلك يجب تشجيع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتصبح متشددة إلى أقصى حد ممكن مع الجمهورية الإسلامية، كما ينبغي بذل جهود دبلوماسية لدفع الإيرانيين وحملهم على توقيع بروتوكول ١٩٩٣ الملحق بمعاهدة الحد من الإنتشار النووي، والذي يسمح بالتشدد في التفتيش للمواقع النووية الإيرانية، ويرى دعاة الخيارالعسكري أن فرص الحملة الدبلوماسية في النجاح ضئيلة وأن تعاون الأوروبيين والروس والصينيين و الباكستانيين والكوريين الشماليين لن يكون فاعلا.[١]

إن حدوث أي فجوة في الطوق الذي يمنع التكنولوجيا النووية من الوصول إلى ايران قد يكون كافيا لجعلها تحصل على القنبلة، بالتالي فإن الأوروبيين والروس والصينيين يسعون حاليا إلى زيادة التبادل التجاري مع الجمهورية الإسلامية وليس تقليصه، ولقد أعلن وزير الطاقة النووية الروسية ألكسندر روميانتسيف في ١٩ أيار / مايو ٢٠٠٣ أنه ليس لدى روسيا ((أي خطط لتجميد تعاونها النووي مع إيران التي لم تخترق أي إتفاق دولي في هذا المجال حتى الآن ويمكن المراهنة على أنها لن تخرق أي معاهدة من هذا النوع حتى تقوم بتجربة قنبلتها الأولى.[٢]

ومن الطبيعي أن يصبح شركاء إيران التجاريين أكثر تطلبا في بيع التكنولوجيا ذات الصلة بالطاقة النووية وخصوصا تلك التكنولوجيات ذات الإستخدام المزدوج في وقت يسعون فيه لزيادة التبادل التجاري معها، و من الواضح أن الطريقة الوحيدة التي ترغم الشركاء التجاريين على موقف أكثر تشددا من إيران يتمثل في معرفتهم الأكيدة بأن الولايات المتحدة سترد عليهم تجاريا بشكل مكثف إن هم لم يفعلوا ذلك، وأن واشنطن ستضرب التجهيزات النووية الإيرانية إن لم تحصل على الإذعان التام، وهذا يقود لخيارضربة إستباقية ضد منشآت إيران النووية، وهو خيار ليس جيدا، ولكنه الخيار الوحيد الذي يوفر فرصة جيدة ومرضية لتأخير إنتاج إيران للأسلحة النووية، على أن ما يتم إهماله في هذاالخيار العسكري هو أنه بالرغم من أن الولايات المتحدة

تملك القوة العسكرية التي تمكنها من مواجهة أي دولة تختارها، فإنها لاتزال تفتقد القدرة على التحديد الدقيق لموقع أسلحة الدمار الشامل وإصابتها.[٣]

العامل الإسرائيلي:

إن إيران في حال إمتلاكها سلاحا نوويا تدخل الولايات المتحدة في معادلة سياسية وعسكرية صعبة، فهي ستكون أول دولة عدوة لإسرائيل تملك سلاحا نوويا، إذ أن إيران هي الدولة الوحيدة في العالم التي لا تعترف بالحل الذي يقوم على دولتين، بالإضافة إلى ذلك أن معارضتها للعملية السلمية وعدم رغبتها في التعاون لحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي تجعل

١الراوي، رياض (٢٠٠٦)مرجع سابق، ص ٦٤
٢الجزار، حمزة عبد العزيز (١٩٩٥)، مرجع سابق، ص ٣٩
٣وحيد، براء عبد القادر (٢٠٠٧)، مرجع سابق، ص ٤٦

الولايات المتحدة تعتبر أن إمكانات إيران النووية وسياستها المعادية لإسرائيل وجهان لعملة واحدة، ولقد تم الإستشهاد بتصريحات بعض كبار المسؤولين الإيرانيين للدلالة على أن البرنامج النووي الإيراني يمثل تهديدا لإسرائيل أو للأمن العالمي. وفي الفترة الأخيرة كان يستشهد بالتصريح الآتي: ألقى السيد هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام ورئيس الجمهورية بين عامي ١٩٨٩- ١٩٩٧ خطابا في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠١ فهم بشكل واسع أنه يشير من جهة إلى أن إيران تسعى للحصول على أسلحة نووية، ويشكل من جهة أخرى تهديدا بإستخدامها ضد إسرائيل فقد إعتبر الشيخ رفسنجاني الدولة اليهودية بأنها أسوأ حدث في التاريخ وأنه سيأتي الوقت الذي يمتلك العالم الإسلامي سلاحا نوويا وعندها ستصل إستراتيجية الغرب إلى طريق مسدود نظرا إلى كون قنبلة واحدة كافية لتدمير كل إسرائيل لكن رفسنجاني وفي مسعى لإزالة أي سوء فهم لتصريحه السابق حول التهديدات النووية لإسرائيل. ما لبث أن قال في إحدى خطب الجمعة (بسبب المعتقدات الدينية والأخلاقية والألتزامات التي ألزمنا بها القرآن ليس فيم قدورنا أو في نيتنا السعي لإمتلاك أسلحة تدمر الإنسانية).[١]

وفي ٢٠ تموز / يوليو ٢٠٠٣ كشفت إيران عن صاروخ جديد في ترسانتها (شهاب ٣) يصل مداه إلى ١٥٠٠ كيلو متر ويحمل رأسا زنته ٢٢٠٠ باوند الأمر الذي يوحي بأنه مصمم لحمل رأس نووي، وقال القائد الأعلى لإيران آية الله علي خامنئي في الإحتفال الذي كشف فيه عن الصاروخ ((اليوم بات شعبنا وقواتنا المسلحة قادرةعلى الدفاع عن أهدافها في أي مكان)).[٢]

الإرهاب والسلاح النووي:

وسمت إدارة بوش إيران بالدولة الراعية للإرهاب الدولي، وزعمت أن إيران ((الملالي)) المسلحة نوويا ربما تكون قادرة على إستعادة بعض الأساليب التي إمتلكتها في عهودها الأولى، فهي تؤمن بأن رجال الدين المتشددين المسلحين بالكراهية للولايات المتحدة ولثقافتها الليبرالية التهديدية ربما أصبحوا أكثر جرأة وقدرة، إذا ما أحسوا بالطمأنينة التي يوفرها الردع النووي

١البرنامج النووي الإيراني (٢٠٠٧) الوقائع والتداعيات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، الطبعة الأولى، مجلد ١، ص٢٨

٢الراوي، رياض (٢٠٠٦)،مرجع سابق، ص٤٨

وزاد قلقهم من حركة إصلاحية داخلية ((تلهمها أميركا)) ، الأمر الذي سيجعل رجال الدين الحاكمين يبدون دكتاتوريين في أعين معظم الإيرانيين، وبالتالي يمكن أن تعود النزعة الإرهابية بقوة في وجه الولايات المتحدة وتسفر عن نتائج سيئة. [١]

كذلك يزعم أن إيران الملالي متواطئة مع القاعدة، وهم يقولون إنه على مدى ٢٥ سنة لم يحدث أي نقاش أخلاقي حقيقي في صفوف رجال الدين حول الإرهاب، ويعود ذلك أساسا إلى تدفق الأفكاراليسارية الغربية على إيران منذ الخمسينات مما أثر في الفهم الإسلامي التقليدي للحق والباطل، فضلا عن أن رجال الدين ((الإصلاحيين)) هم جميعا تقريبا من أبناء اليسار الذين إطلعوا أكثر من الجيل السابق على النظريات السياسية العالمية التي تنظر للإرهاب ضد ((الإمبريالية الغربية))، ويميل هؤلاء الإصلاحيون من رجال الدين إلى أن يكونوا من المتشددين عندما يتعلق الأمر بإسرائيل و((الصهاينة)) في الخارج. [٢]

١نور، نور أحمد عبد المنعم،(١٩٩٥)، مرجع سابق ص ٣٤
٢الجزار، حمزة عبد العزيز (١٩٩٥)، مرجع سابق، ص ٣٠

موقف إدارة أوبما:

إعتمد أوباما نهج الحوار، لكنه طرح رؤية عامة ذات قدرة ضبابية بشأن هذه الفكرة تفقدها مضمونها، إذ أن حديثه إتسم بالصيغة العامة حيث تحدث عن مفاوضات مع قادة إيرانيين جدد أكثر ملائمة. إعتمدت إدارة أوباما نهج الحوار، ولكن وفق رؤية خاصة بها تقوم على أساس التدخل بالشأن الداخلي الإيراني من خلال دعم قوى المعارضة للنظام الذي بدا بشكل واضح خلال إنتخابات الرئاسة الإيرانية التي فاز خلالها نجاد.[1]

وواصل أوباما نهج تشديد العقوبات على إيران منطلقا في ذلك من ضرورة أن تكون هناك ما وصفه "بالدبلوماسية الصلبة " تجاه طهران فيما يتعلق بالبرنامج النووي، ولتعزيز فرض عقوبات على إيران أيد مجلس الشيوخ الأمريكي مشروع قانون يأذن للرئيس الأمريكي باراك أوباما بتشديد العقوبات.

وأتبع أوباما نفس خطوات بوش، حيث راح يوضح خطورة إمتلاك إيران لسلاح نووي حيث وصفه بأنه "أمر خطير للغاية "، وأضاف بأن السماح لإيران بتطوير قنبلة نووية سيدفع عددا من دول الشرق الأوسط للقول علينا أن نفعل الشئ نفسه.[2]

إسرائيل والبرنامج النووي الإيراني:

بدأت إسرائيل عام ١٩٩١ إبان حرب الخليج الثانية، تضع إيران في المرتبة الأولى كقوة رئيسية تهدد إسرائيل في المنطقة بعد أن تلاشى الخطر العراقي، وركزت السياسة الإسرائيلية على ما وصفته ب ((رغبة إيران في أن تصبح ليس فقط قوة إقليمية رئيسية، ولكن أن تصبح القوة الإقليمية الرئيسية في المنطقة))، واهتم المحللون الإسرائيليون بالمسعى الإيراني لقيادة الجهاد الإسلامي المضاد لإسرائيل، وركزت إسرائيل على التطورات التسليحية الإيرانية خاصة ما يتعلق بالتسليح النووي، وترى أن إيران إتجهت نحو تحقيق قدرة نووية ما سواء من خلال الإستيراد من جمهوريات آسيا الوسطى مما يزيد من مخاطر الهجوم النووي الإيراني في المستقبل ضد إسرائيل. ومن خلال هذه الرؤية نجد أن القيادة الإسرائيلية تبنت إستراتيجية متكاملة في مواجهة إيران بنيت على ثلاث محاور رئيسية:

أولا: الضغط المكثف على الولايات المتحدة والقوى الغربية لتقليص الخطر الإيراني في المجال النووي وانطلقت السياسة الأمريكية في هذا الصدد من أن إيران يمكنها الحصول على قنبلة نووية بحلول عام ٢٠٠٠، ودفعت الولايات المتحدة لإتخاذ مواقف أكثر تشددا إتجاه إيران.

ثانيا: التحذير الإسرائيلي (من وجهة النظر الإسرائيلية) من الإرهاب الذي تمارسه وتدعمه إيران على إمتداد الشرق الأوسط والعالم العربي.

١العمار، منعم (١٩٩٩)مرجع سابق، ص ٤٣

٢بدون إسم كاتب، (٢٠١٠)، الملف النووي الإيراني بين إدارتي بوش وأوباما، نقلا عن موقع ملفات عراقية على الرابط الألكتروني التالي:.com..www.iraqfiles،

ثالثا: التهديد الإسرائيلي بأنها قد تضطر إلى التصرف بصورة منفردة لمنع إيران من أن تصبح قوة نووية مالم يتدخل الغرب في هذا الأمر، واستند الموقف الإسرائيلي في هذا الأمر إلى أن عدم التدخل لوقف النشاط النووي الإيراني، قد يتيح للقيادة الإيرانية فرصة إمتلاك أسلحة نووية قادرة على الوصول إلى إسرائيل مع نهاية عام ٢٠٠٠، مما يشكل تهديدا لوجود إسرائيل وتؤكد إسرائيل على ضرورة وجود موقف أمريكي ودولي مؤيد ومشارك لها في جهودها لردع إيران. [١]

أشارت العديد من التقديرات إلى إمكانية تعرض إيران لضربة جوية - صاروخية إسرائيلية مكثفة ضد بعض الأهداف الإيرانية، حيث يمكن أن تطلق صورواريخ أرض – أرض من طراز (أريحا) ضد الأهداف الإيرانية من قاعدة (ناعوت) الواقعة على طريق (العفولة – طبريا). [٢]

١نفس المصدر

٢أبو سرحان، عدنان نجيب (٢٠٠٧)مرجع سابق، ص ٣٠

وازدادت خلال الفترة الماضية كثافة الهجوم السياسي والإعلامي الإسرائيلي على البرنامج النووي الإيراني ووصل الأمر إلى درجة بدء القيادة العسكرية الإسرائيلية في تدريب عناصر السلاح الجوي الإسرائيلي على القيام بالتدريبات اللازمة لتوجيه ضربة جوية إسرائيلية ضد الأهداف النووية الإيرانية.[1]

على الرغم من التهديدات الإسرائيلية الموجهة ضد إيران إلا أن هناك العديد من التحذيرات التي تحيط بها ومن أبرزها أن البرنامج النووي الإيراني ما زال في مراحله الأولى، بالإضافة إلى ذلك إن المجتمع الدولي ليس مهيئا لعمل عسكري إسرائيلي ضد إيران، ولا بد لإسرائيل أن تتحسب لإحتمالات التعرض لردود أفعال إنتقامية واسعة النطاق من جانب إيران في حال قيامها بتوجيه ضربة جوية ضد الأهداف الحيوية الإيرانية إذ أنه إذا قامت إسرائيل بتفيذ أية عمليات هجومية ضد إيران فإن ذلك قد يؤدي إلى مواجهة مفتوحة بين الجانبين خاصة أن الجانب الإيراني لديه الكثير من الحجج التي يمكن أن ينفذ بها أعمالا إنتقامية واسعة النطاق ضد إسرائيل على المستويين العسكري والسياسي.[2]

إحتمالات قيام إسرائيل بضرب الأهداف النووية الإيرانية:

إن إسرائيل تهدد بإستمرار بتوجيه ضربة ضد المنشآت الإيرانية النووية، ولكن خطوط الطيران الإسرائيلي تعتبر بعيدة حتى عن الوصول إلى الهدف، وستمر بأجواء أخرى (تركية – عربية) مما يستحيل معه حدوث إتفاق مسبق تتورط فيه تركيا أو السعودية، وبالتالي هناك طريقان آخران، إما إستخدام قواعد تسيطر عليها الولايات المتحدة في الخليج وذلك سيشكل إحراجا للولايات المتحدة، والطريق الآخر هو إستخدام إسرائيل طائراتها من طراز (اف– ١٥) إيجيل ذات المدى الطويل جدا للطيران فوق البحر الأحمر، والإلتفاف عبر خليج عمان لتوجيه الضربة ثم التزود بالوقود أثناء عودة الطائرات، ومن المحتمل أن تتعرض هذه الطائرات لأخطار كبيرة كما أن توجيه الضربة ستكون ردود فعله ضد مصالح الولايات المتحدة وإسرائيل، وستكون ردود الفعل أعلى كثيرا من نتائج توجيه الضربة.

ويمكن أيضا لإسرائيل توجيه ضربات صاروخية إلى أهداف محددة في إيران، ولكن رد الفعل سيكون أكثر تأثيراعلى إسرائيل حين تقوم إيران بتوجيه صواريخها ضد أهداف إسرائيلية ومنها المفاعلات النووية وقواعد إطلاق الصواريخ والمطارات.[3]

المتابعة الإسرائيلية للأهداف النووية الإيرانية:

١أبو سرحان، عدنان نجيب (٢٠٠٧)، الثورة الإسلامية الإيرانية وأزمة البرنامج النووي الإيراني السلمي (دمشق: النايا للدراسات والنشر والتوزيع) ص ص.٥٦، ٦٠

٢برزيغار، كيهان (٢٠١٠)، مرجع سابق، ص ٥٦

٣محمود، أحمد إبراهيم ١٩٩٨، البرنامج النووي الإيراني: التطور والدوافع والدلالات الإستراتيجية، السياسة الدولية، العدد ١٣١ ص ٣١١

إن العلاقة العسكرية الإسرائيلية الوطيدة بتركيا تمكن إسرائيل من شن هجمات ضد منشآت نووية إيرانية من داخل تركيا قبل أن تتمكن ايران من إكتساب القدرة على صنع القنبلة النووية.

نشرت كريستيان ساينس مونيتور تقريرا في الثالث عشر من يوليو ١٩٩٨ عن أن تركيا تبني قاعدة عسكرية جوية سرية شرق تركيا ستخصص للطيارين الإسرائيليين الذي أصبح بإمكانهم إستخدام المجال الجوي التركي بموجب إتفاق فبراير ١٩٩٦.

وذكرت صحيفة التايمز البريطانية أن مسؤولين إسرائيليين أكدوا تقرير النشرة البريطانية وقالت أن خبراء المخابرات الإسرائيلية يعتقدون أن إيران لديها إمكانات صواريخ بالستية يمكنها ضرب إسرائيل، وأنها ستكون قادرة على بناء أول قنبلة نووية إيرانية بحلول ٢٠٠٥، ومن جانبها دعت إيران المجتمع الدولي إلى ممارسة المزيد من الضغوط الدبلوماسية على إسرائيل حتى تتخلى عن برامجها النووية وفتح منشآتها النووية للتفتيش الدولي. [١]

التعاون الأمريكي الإسرائيلي لمواجهة الخطر النووي الإيراني:

مع بداية عام ١٩٩٥صرح المسؤولون الأمريكيون والإسرائيليون، أن المشروع الإيراني لإنتاج أسلحة نووية يسير بخطوات سريعة وأن ذلك قد يدفع إسرائيل إلى توجيه ضربة وقائية للمفاعلات النووية الإيرانية، ففي تصرح لمسؤول عسكري إسرائيلي لصحيفة نيويورك تايمز الأمريكية في يناير ١٩٩٥، قال فيه: ((أنه عندما ينظر المسؤولون الإسرائيليون للمستقبل ويسألون أنفسهم عن أكبر مشكلة ستواجه إسرائيل في العقد القادم فسيجدون القنبلة النووية على رأس قائمة المشاكل)) وردا على ذلك، أصدرت البعثة الإيرانية بالأمم المتحدة في ٨ يناير ١٩٩٥ بيانا أوضحت فيه أنها سترد على أي هجوم إسرائيلي يستهدف منشآتها النووية وقالت في بيان أذاعته وكالة الأنباء الرسمية أن منشآتها النووية مقامة للأغراض السلمية، وفي ضوء ذلك حذرت مجلة جينزالعسكرية الأسبوعية المتخصصة في نهاية مايوم ١٩٩٥ من إحتمالات حدوث مواجهة بين ايران وإسرائيل بسبب البرنامج النووي الإيراني وأضافت أن خشية إسرائيل من أن تصبح هدفا محتملا لأي سلاح نووي إيراني مرتقب قد تدفعها لشن ضربات جوية لتدمير المشروع الإيراني وبالمقابل ستواجهه إيران برد عنيف. [٢]

وقد إزدادت المؤشرات على إمكانية إقدام إسرائيل على توجيه ضربة ضد المنشآت النووية الإيرانية بالتعاون مع الولايات المتحدة، ومن أهم المؤشرات المتاحة هو إتجاه القيادة

١الجزار، حمزة عبد العزيز (١٩٩٥)، مرجع سابق، ص ٣٨
٢محمود، أحمد إبراهيم ١٩٩٨، مرجع سابق ص٢٣

الإسرائيلية نحو تكثيف المشاورات مع المسئولون الأمريكيون بشأن إمكانية التنفيذ المشترك لمثل هذه العمليات ونشأ هذا الإتجاه نتيجة لعدة إعتبارات:

١- أن الجانب الإيراني قام خلال الفترة الماضية بإجراء العديد من الخطوات المهمة في مجال تطوير برنامجه النووي، وأن هناك العديد من التطورات الجارية في إستكمال منشآت البنية الأساسية في مفاعل بوشهر الإيراني.

٢- أن إيران قد أبرمت في منتصف عام ١٩٩٤ مع الصين إتفاقا لبناء أربع مفاعلات نووية خلال عشر سنوات واتفقت في مطلع عام ١٩٩٥ مع روسيا على إستكمال العمل في محطة بوشهر النووية، وتشير التقريرات الأولية أن إيران بموجب هذه التعاقدات يمكن أن تملك السلاح النووي مع بداية هذا القرن.

٣- إن قيام الحكومتين الإسرائيلية والأمريكية بتنفيذ عملية مضادة للبرنامج النووي الإيراني يمكن أن يؤدي إلى زيادة وزنها السياسي، وتشير العديد من المؤشرات أن التحضيرات الأمريكية والإسرائيلية الخارجية مخططة للتنفيذ على المدى المتوسط، بحيث يجري تنفيذ أية عمليات من هذا النوع مع بداية إستكمال بناء هذه المفاعلات.[١]

ومن أجل ذلك قامت كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية بتنفيذ الإجراءات التالية:

١- إجراء التدريبات الجوية المشتركة لتفيذ مثل هذه النوعية من الضربات الجوية، وذلك من خلال قذف أهداف مماثلة وتضمن ذلك التدريب على قطع مسافات طويلة وتنفيذ عمليات الإعاقة الإلكترونية ضد وسائل الدفاع الجوي الإيرانية وتنفيذ عمليات القذف الجوي.

٢- تكثيف أعمال التشاور والتنسيق مع القوات الامريكية والمسئولون الأمريكيين المختصين بقضايا التسلح النووي الإيراني وجرى الإتفاق بين الجانبين على تنفيذ عمليات تدريبية مشتركة، كما جرى إتفاق على بدء تحضيرات أولية لتنفيذ هذا المخطط حالة حدوث أية تطورات في الموقف السياسي العسكري الإيراني، أو في حالة إزدياد المؤشرات الدالة على قرب إمتلاك إيران للسلاح النووي.

٣- السعي نحو تنفيذ مبادرة الدفاع الإستراتيجية الإسرائيلية بمساعدة الولايات المتحدة والتي ستحقق لإسرائيل خلال بضع سنوات القدرة على الدفاع السلبي والإيجابي ضد أخطار أسلحة الدمار الشامل والتي ستقنع وتردع الطرف الآخر بأن إستخدام هذه الأسلحة ضد إسرائيل لم يعد أمرا مجديا.[١]

١العمار، منعم (١٩٩٩)، البرنامج النووي الإيراني: التطور والخيار، التقرير العسكري والعلمي والتكنولوجي، العدد ١٣٤، ص٤

١ابنهورن، روبرت جي (٢٠٠٤)، إستراتيجية عبر الأطلنطي تجاه البرنامج النووي الإيراني، قراءات إستراتيجية، العدد ١١ ص٣

وتتجه إسرائيل في الوقت الحالي نحو:

١- بذل جهود سريعة لتطوير أجهزة الإنذار المبكر وبناء النظم المضادة للصورايخ، مثل نظام أرو الذي يستطيع أن يعترض الصواريخ التي تحمل رؤوسا متفجرة غير تقليدية قد توجه ضد إسرائيل.

٢- تطوير قيادة إستراتيجية عسكرية للعمليات البعيدة المدى ذات قدرة متنوعة، خلال فترة قصيرة على توجيه عددا كبيرا من الصواريخ وأجهزة إطلاق الصواريخ والطائرات ومنشآت إنتاج الأسلحة غير التقليدية والمخازن الموجودة لدى إيران.

٣- سرعة تطوير النظام الصاروخي المضاد للصواريخ الذي يعتمد على الصاروخ حيتس وصورايخ باتريوت للدفاع الثابت والمتحرك مع الإعتماد على أقمار الإنذار ((أفق - ٣)) بالتعاون مع أقمار الإنذار الأمريكية.[٢]

٢الجزار، حمزة عبد العزيز (١٩٩٥)، مرجع سابق، ص ٥٧

الموقف العربي من البرنامج النووي الإيراني:

ترى الدول العربية أن إستقرار وأمن منطقة الخليج ضرورة دولية عربية، وترى ضرورة وضع الضمانات الأمنية الواجبة لفاعلية الأمن القومي لدول المنطقة، من خلال التعاون مع القوى الإقليمية والدولية التي لها مصالح بالمنطقة.

ونلاحظ أن أعمال تطوير القدرات النووية الإيرانية تأخذ دورا بارزا في خريطة الإهتمامات العسكرية والسياسية لمعظم الدول العربية، خاصة الدول التي ساندت دول مجلس التعاون في حرب الكويت وهناك من ينادي في الدول العربية بضرورة وضع إستراتيجية عربية موحدة تحقق للدول العربية وخاصة لدول الخليج توازن عسكري لمواجهة التحديات الموجهة إليها. [١]

وهناك من الدول العربية من ترى بأن حصول إيران على التكنولوجيا النووية أمر ضروري لتحقيق التوازن مع إسرائيل، بالتالي حدوث توازن نووي في المنطقة وهو أمر له إيجابياته وسلبياته، كما يرى هذا الطرف أن الولايات المتحدة الأمريكية تكيل الأمور في المنطقة بمكيالين، فهي تسمح لإسرائيل بالإنفرد بالتسلح النووي وتهديد العالم العربي، ولا تريد أن تمتلك إيران هذه القدرات التي ستحقق التوازن في مواجهة الأخطار الإسرائيلية، ويرى هذا الطرف أن أية محاولة من جانب إسرائيل لضرب المنشآت النووية الإيرانية ستؤدي إلى خلق تعاطف شعبي عربي في مواجهة إسرائيل، ويمكن أن تؤدي لخلق أزمة في المنطقة، وقد تؤثر سلبا على أمن وإستقرار منطقة الخليج العربي. [٢]

إن المواقف العربية من قدرات إيران النووية ليست مماثلة للموقف الأمريكي، فالعالم العربي لايشارك أمريكا وكثيرا من الدول الأخرى عدم ثقتها بالبرنامج النووي الإيراني، وحسب رأي المحلل السياسي وأستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة محمد كمال، إن تطوير إيران للسلاح النووي سيزيد من شعبيتها لدى المسلمين في المنطقة ((فهو يزيد من جاذبية الأيدولوجية الإيرانية، بحيث يرى فيها الناس البلد القادر على الدفاع عن مصالح المسلمين، وبالتالي ستصبح زعيمة العالم الإسلامي بفعل إمتلاكها للسلاح النووي))، ويقول كمال أن إيران لا تمتلك ما يسميه الصورة البشعة في العالم العربي بل إن كثيرا من العرب يعدونها بلدا صديقا، و لكن الجميع لا يشاركون هذا الرأي، فسامي بارودي رئيس قسم العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية الأمريكية ببيروت يرى أن قيام إيران بتطوير السلاح النووي يهدف إلى الدفاع عن إيران وليس عن المنطقة ككل،((إنهم يظنون أن في ذلك نوعا من التوازن مع إسرائيل وسلاحها النووي ولكن لا أعتقد أن أحدا يتوقع أن تمد إيران مظلتها النووية لتشمل لبنان وسوريا فهم يعتقدون أن

١أبو سرحان، عدنان نجيب (٢٠٠٧)، مرجع سابق، ص ٢٩
٢بنهورن، روبرت جي (٢٠٠٤)،مرجع سابق، ص ٤٥

هذه الأسلحة تهدف إلى الدفاع عن إيران وليست جزءا من اللعبة السياسية في الشرق الأوسط ويرى بارودي أنه بينما يفضل السكان في العالم العربي أن تقوم إيران بتطوير سلاحها النووي، فإن الحكومات في بلدان مثل الأردن والسعودية ومصر ومعظم بلدان الخليج تعارض ذلك بشدة. أما مصفر فيقول أعتقد أن بلدان الخليج الفارسي ستقف ضد إيران النووية، وستدعو إلى جعل المنطقة والخليج الهندي والخليج الفارسي والشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، كما ان إسرائيل سترى في تطوير إيران للسلاح النووي تهديدا لها. [١]

الموقف الخليجي من البرنامج النووي الإيراني:

ترى دول مجلس التعاون الخليجي أن العلاقات مع إيران تتعلق بمسائل محددة هي:

١- المسائل المتعلقة بالبحر ومياه الخليج.

٢ – المسائل المتعلقة بالممرات الدولية وحرية الملاحة.

٣ – أنه يجب التفرقة بين أمن دول مجلس التعاون وبين أمن الملاحة في الخليج على إعتبار أن إيران دولة تطل على الطرف الآخر للخليج، حيث أن أمن دول مجلس التعاون له بعد عربي، وأن أمن الخليج هو جزء من الأمن العربي.

٤- يمكن إستقطاب إيران للوقوف بجانب دول مجلس التعاون بما يحقق الصالح العام وحل القضايا المشتركة، بشرط عدم تدخل إيران بالشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون والبعد عن إستراتيجية نشر مبادئ الثورة وزيادة حجم قواتها المسلحة والإتجاه نحو بناء قدرات ردع نووية، إضافة إلى إحتلالها للجزر الإماراتية الثلاث (أبو موسى – طنب الكبرى – طنب الصغرى) من أجل تحقيق علاقات حسن الجوار.

وترى دول مجلس التعاون أن خلل التوازن العسكري في المنطقة وإتجاه إيران نحو بناء قدرة عسكرية نووية يعدان من أهم الأسباب التي تساعد في إحتمالات نشوء صراعات عسكرية في المنطقة، وأن نمط الصراع المسلح المحتمل ضد دول مجلس التعاون الخليجي قد يتخذ أشكالا مختلفة حسب الظروف وتعقيدات الموقف الذي من أجله قد يتفجر الصراع. [٢]

وتضع دول مجلس التعاون في الحسبان، أن التوسع في النشاط الإرهابي، لابد أن يؤخذ بالإعتبار إذ من المحتمل أن تزداد الأفكار المترتبة عليها خلال السنوات القادمة، مما يتطلب إستعداد دول المجلس لمواجهتها إذ يمكن ان يؤدي إستمرارها إلى إزدياد إحتمالات العمل العسكري المحدود بالمنطقة، ومن ثم قامت دول مجلس التعاون بوضع إستراتيجية دفاعية لدول المجلس لمواجهة الأخطار الإيرانية والتي تعتمد بالأساس على:

١نفس المصدر

٢التقرير الإستراتيجي الإيراني السنوي (٢٠٠٢)، مرجع سابق، ص٨٣.

١- دعم القوة العسكرية لدول المجلس، وبناء قوة خليجية موحدة في إطار نظام دفاعي مشترك، وأن تبني هذه القوة على أساس أن التعرض لأمن دول الخليج العربية مكلف جدا لأية قوة عسكرية تبدأ بالعدوان.

٢- دعم العلاقات الأمنية مع بعض القوى الدولية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ومع بعض القوى العربية خاصة مصر وسوريا.

٣- أن مواجهة الخطر النووي الإيراني في المستقبل سيزيد من سباق التسلح النووي بالمنطقة وستزداد مخاطر إنتشار التسلح النووي، لأن ذلك سيفتح المجال أمام الدول للتحرك من أجل تحقيق التوازن النووي، ويمكن أن تقبل دول مجلس التعاون بصفة مؤقتة مظلة نووية دولية إذا دعت الضرورة إلى ذلك، وكل ذلك مرتبط بمدى المخاطر التي يتعرض لها الأمن القومي لدول الخليج العربية من إزدياد التهديد النووي الإيراني، وأن لا تكون هذه الترتيبات على حساب حرية القرار السياسي لدول الخليج العربية.

٤- زيادة التعاون العسكري العربي الخليجي في العديد من المجالات، والسعي نحو بناء قوة ردع عربي وخليجي في مواجهة التهديدات الإيرانية وبما يحقق التوازن العسكري في المجالين التقليدي وغير التقليدي مع التخطيط العسكري الإستراتيجي المشترك في مجال العمليات مع تغيير هذه الخطط بما يتفق مع المتغيرات العسكرية والسياسية الإقليمية والدولية وحجم وطبيعة وتطور قوى التهديد بالمنطقة، إضافة إلى أهمية التنسيق المشترك من أجل وضع نظام دقيق ومستمر للإستخبارات الإستراتيجية والإنذار، بما يضمن عدم تحقيق المفاجأة الإستراتيجية من جانب التهديد الإيراني المتصاعد، مع الرقابة المستمرة لكل التطورات العسكرية داخل إيران.[١]

٥- أن للقوة العسكرية دورها المحوري والمركزي في تحقيق الأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليجي لذلك فإن الإستراتيجية الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي في مواجهة تنامي القدرات العسكرية الإيرانية التقليدية والنووية لا بد من أن تبنى على تنسيق وتخطيط مدروس بين دول المجلس والدول الشقيقة لضمان المحافظة على الأمن والإستقرار لشعوبها والتصدي للتهديدات الموجهة لها.

١بنهورن، روبرت جي (٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص ٦٧

٦- العمل على إمتلاك قدرات ردع متنوعة قادرة عل مواجهة التصاعد في قدرات الردع الإيراني، مع الأخذ بمبدأ إمكانية الإستخدام عند التصعيد للحدود القصوى. [١]

الموقف التركي من البرنامج النووي الإيراني:

بدأ ملف البرنامج النووي الإيراني بالحضور في أجندة الدول الكبرى بشكل ملفت بالتزامن مع الغزو الأمريكي للعراق وسعت الولايات المتحدة إلى لفت الإنتباه إلى خطر هذا البرنامج لتبعد الأنظار عن غزوها العدواني ومن دون تفويض من الأمم المتحدة.

وقد تزامن هذا الملف على الساحة الدولية مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في نهاية عام ٢٠٠٢ وكانت تركيا منزعجة من الغزو الأمريكي المؤثر على أمنها القومي، في المقابل نجد أنها كونت رؤية معتدلة عن البرنامج النووي الإيراني على العكس من المواقف الغربية لدرجة أنه بدا من الواضح أن الموقف التركي كما لو أنه دفاعا عن هذا البرنامج. [٢]

لقد تجسد الموقف التركي في ما يلي:

١- أن من حق كل دولة إمتلاك الطاقة النووية وإنتاجها للأغراض السلمية، وهو ما تفعله كل الدول النووية ولذلك فإن لإيران الحق في إنتاج طاقة نووية لأغراض سلمية وتحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٢- إن قضية البرنامج النووي الإيراني لا يمكن أن تحل بالقوة تحت أي ظرف بل بالحوار وبالوسائل السلمية.

٣ - إن تركيا تثق كما قال أردوغان بأن إيران نفسها لا تقبل بإنتاج أسلحة نووية بل تعمل فقط لإنتاج الطاقة لأغراض سلمية، ووصف أردوغان أخبار الغرب عن أسلحة نووية إيرانية بأنها مجرد "شائعات ". [٣]

٤- تؤيد تركيا إمتلاك إيران للسلاح النووي، لكنها في ألوقت نفسه تدعو إلى إقامة إلى إقامة منطقة منزوعة السلاح في الشرق الأوسط بل العالم خاصة الترسانة النووية الإسرائيلية.

وبناء على هذه المباديء الأساسية في الرؤية التركية تجاه السلاح النووي الإيراني كانت تركيا:

- تسعى دائما في الإتجاهين الغربي والإيراني، فكانت تعمل على التواصل الدائم مع القيادة الإيرانية لحثها على عدم التصعيد في المواقف وإبقاء باب الحوار مفتوحا. وكانت تركيا قد سعت لحث إيران لكي تتجاوب مع رسالة أوباما ودعوته للحوار مع إيران.

١توفيق، سعد حقي (٢٠٠٠)، مبادئ العلاقات الدولية (عمان: دار وائل للنشر) ص ٤٥
٢برزيغار، كيهان (٢٠١٠)، مرجع سابق، ص٥٧
٣نفس المصدر

- كانت تركيا مستعدة دائما لتكون وسيطا بين إيران والغرب وحتى أن تكون المباحثات على أرضها وأبدت إستعدادها ليكون مقترح حل مشكلة تخصيب اليورانيوم على الأراضي التركية، وهو ما نجحت في التوصل إليه عبر إتفاق طهران النووي مع إيران والبرازيل في ١٧أيار / مايو ٢٠١٠.

وكل هذه المساعي لخلق الثقة لدى طهران.

- سلكت تركيا نهج توازن مبدئي بعدم السماح للغرب بالتحيز لصالح إسرائيل وتجاهلها وتركيز الجهود على إيران، فقام رئيس الحكومة التركية أردوغان بالتذكير في كل مناسبة بالترسانة النووية الإسرائيلية. في كل المحافل الدولية خاصة الأمم المتحدة عندما قال بأن العالم ينام وينهض عل إيران فيما يغمض عينيه عن الترسانة الإسرائيلية. [١]

في الوقت الذي توجهت فيه الأنظار إلى إعلان إيران عن وجود مفاعل نووي ثان في مدينة قم كان أردوغان في نهاية أيلول / سبتمبر ٢٠٠٩ يشير إلى إسرائيل حيث قال أردوغان: " لقد تحدث (الرئيس الإيراني محمود) أحمدي نجادعن أنهم لا يريدون إنتاج سلاح نووي بل تخصيب اليورانيوم لأهداف سلمية.[٢] نحن ضد وجود أسلحة نووية في الشرقالأوسط. لكن في الشرق الأوسط يوجد بلد عنده سلاح نووي هو إسرائيل الفارق أن إسرائيل لم توقع على إتفاقية منع الأسلحة النووية فيما وقعت إيران عليها. لقد إستخدمت إسرائيل الفسفور ضد غزة ما هذا ؟ إنه سلاح دمار شامل وبنتيجته قتل ألف وأربعمئة إمراة وطفل وجرح خمسة آلاف شخص، فلماذا لا نتحدث عن هذا ؟ لماذا لاتناقش هذه المسالة ". [٣]

١نفس المصدر
٢بتهورن، روبرت جي (٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص٨٤
٣برزيغار، كيهان (٢٠١٠)، مرجع سابق، ص٥٥

وأضاف أردوغان " ننام ونستيقظ ونقول إيران فلنكن أكثر عدلا، وإذا كنا نريد سلاما عالميا فلنسلك بصورة أكثر إستقامة ".[١]

وذكّر أردوغان بالعراق متسائلا " ما الذي حل بالعراق ؟ إن بلدا وحضارة بكاملها قد دمّرت وقتل مليون إنسان واليوم يريدون فعل الشيء نفسه بإيران والذريعة السلاح النووي "

- إن المسؤولين الأتراك كانوا يدلون بإستمرار بتصريحات تثق بأن إيران لا تريد إنتاج سلاح نووي لكن في الوقت نفسه كانوا يحثون طهران على تبديد أي شكوك من جانب الغرب بالبرنامج النووي الإيراني وإخضاع منشآتها للوكالة الدولية للطاقة الذرية. بل إن الرئيس التركي عبدالله غول قد حذّر إيران من سلوك يشبه سلوك صدام حسين الغامض حول أسلحته الكيماوية (والتي ثبت لاحقا عدم وجودها) وعدم إعطاء إنطباع للغرب انها تخفي برنامجا نوويا سريا.

- تدرك تركيا جيدا أنها تقع في جغرافيا صعبة، لكن نجد أن رؤية النخبة السياسية الحاكمة لحزب العدالة والتنمية أعادت رسم أولويات تركيا وفقا لمجموعة الخصوصيات التي تتمتع بها تركيا من كل النواحي وهي كثيرة.[٢]

وكرر المسؤولون الأتراك أن العلاقة مع الغرب وإسرائيل حدودها المصالح التركية، لذلك كان الموقف التركي واضحا في معارضة أي ضربة وأي عقوبات على إيران لأن المشروع الغربي الإسرائيلي لا يبالي إلا بمصالحه ولو على حساب تدمير الشعوب العربية والإسلامية كما حصل في العراق وأفغانستان وفي فلسطين، وفي خريف ٢٠٠٩ تحدث أردوغان متهما الغرب بانه يريد تدمير حضارة إيران التي عمرها عشرة آلاف عام، فإذا كان الهدف اليوم إيران فالمتضررون سيكونون الجميع وفي مقدمتهم تركيا، وعلى هذا الأساس كانت معارضة تركيا في مجلس الأمن للقرار١٩٢٩ بفرض عقوبات على إيران الذي وافق عليه مجلس في ٩ حزيران / يونيو ٢٠١٠ بمعارضة تركيا والبرازيل وإمتناع لبنان عن التصويت.[٣]

ملخص موقف روسيا من القضية النووية الايرانية

أدلى سيرغي لافروف وزير الخارجية الروسي يوم ٢٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١ بتصريح صحفي لصحيفة "روسيسكايا غازيتا". وتناول هذا التصريح العديد من القضايا التي تخص البرنامج النووي الإيراني ومنها:

حول ضرورة التوقف عن تناول الملف النووي الايراني:

فيما يتعلق بالعقوبات فيمكن تبريرهذا المنطق، لكن التوقف لا يعني عدم بذل أية جهود والذي يعني إتخاذ الموقف الشامل من الملف الإيراني وليس من البرنامج النووي الإيراني بل إزاء دور إيران في المنطقة.

١نفس المصدر

٢برزيغار، كيهان (٢٠١٠)، مرجع سابق، ص٤٣

٣الجزار، حمزة عبد العزيز (١٩٩٥)، مرجع سابق، ص٢٨

وتمتلك ايران كافة الإمكانات للتأثير على الوضع في كل من العراق وأفغانستان وفلسطين ولبنان وعدد من دول العالم العربي وبنطاق اوسع في العالم الاسلامي.

والمقصود بالأمر وجود خيارين: إما الوقوف بحزم في التحدث مع إيران حول موضوع برنامجها النووي فقط وليس حول اي موضوع آخر، وإما العودة مع هذا الى المفاهيم المتفق عليها في البداية في اطار مجموعة " ٣+ ٣. "وتقضي تلك المفاهيم بأن يجرى الحوار مع إيران حول كافة المسائل. [١]

ويخص الأمر برنامج إيران النووي مباشرة، وكذلك جميع المسائل المنبثقة عنه،بما في ذلك تقديم المعونة إلى ايران في تطوير إقتصادها ومنها صناعة الطاقة النووية السلمية وإلغاء العقوبات في سياق تسوية مشاكل البرنامج النووي ومسألة ضمان مشاركة إيران الكاملة في الحوارات الاقليمية.

وتدرك روسيا أفضليات الموقف الثاني الذي اتفقت السداسية في اطاره على النظر الشامل في كافة الجوانب المتعلقة بامكانات ايران في المنطقة والبرنامج النووي الايراني على حد سواء.

من الصعب التوقع كيف ستتطور الامور. ومن حق أي بلد طرح مبادرة، بما في ذلك المبادرات التي تقدم الى مجلس الامن الدولي.اعتبرأن المدخل الشامل هو السبيل المثمر أكثر من غيره لحل القضية النووية الايرانية.

وفي ٢٢ ديسمبر/كانون الأول ألقى سيرغى في جامعة الإقتصاد العالمي والدبلوماسية بطشقند. [٢]

وتحدث في المواضيع التالية:

حول سياسة إيران الخارجية في الوقت الراهن:

إننا نحترم الحق السيادي لأية دولة بوضع سياستها الخارجية. ومن البديهي أن عالمنا الشامل يشهد ترابطا للمشاكل وأممية الأخطار والتهديدات. فعلى كل دولة حساب وتنفيذ تعهداتها التي أخذتها على عاتقها في إطار الوثائق القانونية الدولية الكثيرة لدى تحقيق حقها الشرعي بوضع سياستها الخارجية المستقلة.

فيما يتعلق بإيران فإنها تعد عضوا في هيئة الأمم المتحدة ويجب عليها تنفيذ كل ما يقضي به ميثاقها شأنها شأن أية دولة عضو في هذه المنظمة العالمية. بالأضافة إلى أن إيران تعتبر مشاركا في عدد من المعاهدات والإتفاقيات الدولية، بما فيها معاهدة حظر إنتشار السلاح النووي. ويحدد هذا الأمر موقفنا من هذه المسألة علما أن سياسة أية دولة يجب أن تتحقق في هذه

١انفس المصدر
٢التقرير الإستراتيجي الإيراني السنوي (٢٠٠٢)، مرجع سابق، ص٤٨

٢٠٠٤، ضرورة الاخذ بعين الإعتبار عند وضع ميزانيتها للدورة القادمة أن تضع التخصيصات اللازمة لمواجه ما سماه المجلس ب " الإرهاب النووي " [١]، وأمام هذه الحالات وضعت الوكالة الدولية في تقريرها مجموعة من المطالب التي على إيران تنفيذها؛ وهي:

١. إعطاء تفسير واف عن عمليات البحث والتطوير التي قامت بها إيران منذ تاريخ إستلام إيران للطاردات المركزية، وجهودها في تخصيب اليورانيوم بالليزر، وتتضمن بشكل خاص وصفا كاملا للعمليات كافة التي تمت في موقع ناتانز النووي.

٢. متابعة المعلومات المتعلقة بالإدعاءات حول عمليات تخصيب اليورانيوم بصورة غير مصرح بها للوكالة الدولية، وتتضمن بشكل خاص العمليات التي جرت في شركة كالاي الكهربائية، وهذا يتطلب من الإيرانيين السماح للوكالة الدولية بأخذ عينات بيئية من هذا الموقع.

٣. إجراء تحقيقات واسعة حول دور معدن اليورانيوم في دورة الوقود النووي الإيراني.

٤. إجراء تحقيقات واسعة حول علاقة البرنامج النووي الإيراني باستخدام الماء الثقيل، ومن ضمن ذلك تصميم وبناء وإنتاج معمل الماء الثقيل في اراك.[٢]

وفي القرار الذي إتخذه مجلس محافظي الوكالة الدولية في ٢٦ تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠٠٣، إستنكر بشدة ما أسماه حالة الفشل الإيرانية وخروقاتها المتمثلة بعدم الإلتزام ببنود معاهدة حظر الإنتشار النووي وقررأن " في أي حالة فشل أخرى خطيرة تكتشف لاحقا " فإن المجلس يجتمع فورا في ضوء الظروف ولطلب المدير العام وعندها سيضع كل الخيارات التي تحت تصرفه، طبقا لقانون الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولإتفاق الحماية الموقعة مع إيران "، وطلب المجلس من المدير العام للوكالة الدكتور محمد البرادعي أن يقدم تقريرا آخر في أواسط شباط / فبراير ٢٠٠٤ للنظر فيه بإجتماع المجلس الذي سيعقد في الشهر الذي يلي ذلك الموعد، وكان الكثير يتوقع في تلك المرحلة أن تحيل الوكالة الدولية القضية إلى مجلس الأمن الدولي لإتخاذ الإجراءات المناسبة، ولكن مع ذلك فإن هذا القرار لم يكن سلبيا بشكل مطلق، إذ رحب المجلس بالعرض الذي قدمته إيران إلى الوكالة والمتضمن إبداءها لتقديم التعاون الفعال مع الوكالة في ضوء القرار الذي سبق للمجلس أن إتخذه في إجتماعه الذي عقده في ١٢ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٣ والذي حدد موعدا نهائيا لإيران أقصاه ٣١ تشرين أول / أكتوبر ٢٠٠٣، لتزويد الوكالة المعلومات كافة المتعلقة بنشاطاتها النووية الحديثة والقديمة، كما أن المجلس قدر قرار إيران برغبتها في التوقيع على البروتوكول الإضافي الذ يسمح للمفتشين التابعين للوكالة الدولية

فرصة أكبر للقيام بإجراءات التحقق من البرنامج النووي الإيراني، وكذلك رحب المجلس بالمبادرة الإيرانية بتعليق عملية تخصيب اليورانيوم بصورة طوعية، مؤكدا في الوقت نفسه على

١انفس المصدر

٢التقرير الإستراتيجي الإيراني السنوي (٢٠٠٢)، مرجع سابق، ص ٥٦

أهمية تحرك إيران بالتعاون المستعجل والقريب بإتجاه التصديق على البروتوكول خلال الفترة الفاصلة، ومواصلة عملية تعليق التخصيببصورة كاملة ومبرهنة.[١]

كانت إيران قد وجدت نفسها أمام واحد من الخيارات الثلاثة الآتية:

١. الإمتناع عن التصديق على هذا البروتوكول، وليس في ذلك أية مسؤولية دولية مفروضة على إيران.

٢. تأجيل التصديق على المعاهدة، وهذا لا يخالف القانون الدولي، ويفيد إيران في كسب الوقت.

٣. التصديق المشروط على المعاهدة، والشروط المقصودة متعلقة بالتعاون الأوروبي مع إيران في مجال الوقود النووي، والمجالات السياسية والإقتصادية والتجارية.[٢]

ومنذ ذلك الوقت نفذت الوكالة الدولية للطاقة الذرية العديد من عمليات التفتيش التي شملت مختلف المناطق الإيرانية والتي أظهرت معلومات جديدة تتعلق بالنوايا الإيرانية المحتملة للبرنامج النووي الإيراني، مما جعل بعض أعضاء لجنة الوكالة الدولية وفي مقدمتهم المندوب الأمريكي يتهمون إيران بمتابعة برنامج سري لإنتاج الأسلحة النووية من خلال منشآت نووية بنيت لهذا الغرض تحت الأرض لا علم للوكالة الدولية بها، وتدعي الولايات المتحدة أن إيران تنتهك إتفاقية حظر الإنتشار النووي، وأن ذلك يتطلب من الوكالة الدولية إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وفي قراره في ١٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ وبخ مجلس المحافظين في الوكالة الدولية إيران لعدم تعاونها بشكل تام معها، وبشكل خاص فيما يتعلق بالتأخير في إبلاغ مفتشي الوكالة في منتصف آذار / مارس ٢٠٠٤ عن موضوع برنامج الطاردات المركزية نوع P-2بينما إدعت إيران أنها قد زودت الوكالة الدولية بتلك المعلومات المتعلقة بهذه الأجهزة وفي الوقت المناسب لكن الوكالة الدولية قد إستنكرت أن تكون إيران قدمت معلومات عن إمتلاكها لهذا النوع من الطارادات المركزية الموجهة إلى الوكالة الدولية في تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٠٣ وفي ضوء ذلك دعت الوكالة الدولية إيران أن لا تتباطأ في إتخاذ

١الجزار، حمزة عبد العزيز (١٩٩٥)، مرجع سابق ص ٩٣
٢نفس المصدر

الخطوات اللازمة لحل القضايا المهمة مثل التلوث الناجم عن اليورانيوم منخفض أو عالي التخصيب والحد من إنتاج عنصر البلونيوم ٢١٠ وكذلك البلوتونيوم.[١]

وبعد ساعات قليلة من وصول فريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى طهران في ١١ تشرين أول / أكتوبر لتفتيش مجمع بارشين العسكري القريب من طهران، رفضت إيران وعلى لسان وزير خارجيتها كمال خرزاي " الإمتثال لأي مطالب جديدة مثل وقف برنامج تخصيب اليورانيوم.

كما أن إيران رفضت قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٧ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٤ الذي أنذرها وللمرة الأخيرة بالتوقف الفوري عن تخصيب اليورانيوم والكشف التام عن برنامجها النووي في الجلسة المقبلة يوم ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٤.

وفي تشرين أول / أكتوبر من العام نفسه أقر مجلس المحافظين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إجتماعه الذي تناول الدراسة البرنامج الإيراني لبناء محركات الطرد المركزي من طراز "ب – ٢ " وآثار مواد نووية عثرعليها في مواقع إيرانية، بأن ايران قد إرتكبت بعض المخالفات إلا أنها قد حققت تقدما جيدا بشأن وضع المعالجات المتعلقة بذلك،كما أشار القرار الذي صدر أن الوكالة " لم تستطع التحقق من أن إيران ليست لديها أية نشاطات نووية سرية " بالرغم من البيانات والتي تشير إلى عدم وجود توجه نحو النشاطات المحظورة أي النشاطات العسكرية، غير أنه قد تمت تسوية الأمر من جديد بجهود أوروبية إنتهت بإعلان إيراني أوروبي مشترك في الرابع عشر من شهر تشرين الثاني / نوفمبر تضمن صفقة أوإتفاقا مبدئيا بين الطرفين بشأن البرنامج النووي الإيراني، وفي نهاية الشهر نفسه أقر مجلس الوكالة بالإجماع هذا الإتفاق، وأصدرالمجلس قرار يقر فيه قيام إيران بوقف الأنشطة النووية الحساسة "، وتعززت هذه التسوية من خلال الدعم الذي أبدته كل من دول الإتحاد الأوروبي ومجموعة عدم الإنحياز وجنوب أفريقيا داخل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.[٢]

ورغم إقتناع الولايات المتحدة المعارض لبرنامج إيران النووي عن إستخدام حق النقض على قرار مجلس محافظي الوكالة (نوفمبر ٢٠٠٤) الذي أقرهذا الإتفاق، إلا أنها عبرت عن شكوكها في أنايران سوف تمتثل لخطط الوكالة الدولية للإشراف على برنامجها النووي، حيث ترى أن إيران تقوم بمناورات مع المجتمع الدولي، لذلك فإن واشنطن على لسان مبعوثها إلى الوكالة (جاكي ساندرز) تحتفظ بالحق في الذهاب وحدها إلى مجلس الأمن، والإحتفاظ بجميع خياراتها، وهذه الخيارات تتضمن القيام بعمل عسكري ضد إيران طبقا لإستراتيجية الحرب

١نفس المصدر
٢توفيق، سعد حقي (٢٠٠٠)،مرجع سابق،ص ٣٤

الإستباقية الأمريكية المعلنة عام ٢٠٠٢ التي تجعل الولايات المتحدة تبادر إلى شن الحرب ضد الدول التي تطور" حاليا "،أوقد تفكر في ان تطور "مستقبلا " أسلحة دمار شامل.[١]

وتعامل مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدكتور محمد البرادعي مع الملف النووي الإيراني بإدراك وحذّر بالوقت نفسه لأنه يرى أن تزايد الضغط على ايران من خلال إحالة ملفها النووي إلى مجلس الأمن الدولي قد يدفع بها إلى الإنسحاب من معاهدة حظر الإنتشار النووي كما هي الحالة مع كوريا الشمالية،وهو ما أعرب عنه لدى إجتماعه مع الأكاديميين النوويين في إسرائيل، وهو الإجتماع نفسه الذي رد فيه البرادعي على إنتقادات الحضور وإصرارهم على ما يدركه البرادعي من نوايا تتعلق بالبرنامج النووي الإيراني بالقول " بأننا ليس لدينا أي دليل حول إرتباط هذا البرنامج بإنتاج أسلحة نووية، ونحن لسنا الله لنستطيع قراءة نوايا الإيرانيين الحقيقية". [٢]

وتصر إيران على أن برنامجها النووي مخصص للأغراض السلمية فقط، وأن البرادعي مستمر في دعم الحل الدبلوماسي للقضية، وتؤكد الوكالة الدولية هذا التوجه الإيراني من خلال زياراتها إلى مواقع معينة، ومنها أولا مفاعل بوشهر ١ الذي ترى الوكالة الدولية أنه يحظى بمراقبة الوكالة الدولية وإجراءاتها التفتيشية، وأن القلق الوحيد الذي يمكن أن ياتي من هذا المفاعل هو في حالة إخلال ايران وروسيا بالبند المتعلق بإعادة الوقود المستهلك إلى روسيا، وبناء على ذلك سيكون بمقدور إيران بحسب رأي الوكالة الدولية، أن تقوم بتحويل قضبان الوقود المستهلك إلى منشآت سرية بهدف إنتاج البوتونيوم، وبعد ذلك سيكون بإمكان إيران أن تنتج أسلحة نووية في مدة قصيرة. [٣]

موقف الإتحاد الأوروبي من الملف النووي الإيراني:

في إطار إيجاد حل للأزمة النووية الإيرانية توجه وزراء خارجية كل من ألمانيا، وفرنسا وبريطانيا إلى طهران في ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٣ لإجراء محادثات مع القادة الإيرانيين حول البرنامج النووي الإيراني، ويعود سبب هذه المهمة إلى بيان لوكسمبرج الصادر عن وزراء خارجية دول الإتحاد الأوروبي الصادر في ٢٣ حزيران / يونيو ٢٠٠٣ والذي وضع الأساس لقيادة أوروبية من نوع جديد لمنع الإنتشار النووي في العالم وبهدف محدد هو عدم ترك هذه السياسة حكرا على الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتمد القوة تذرعا بكافحة إنتشار أسلحة الدمار الشامل خارج نطاق الشرعية الدولية، وهذا ما أثبتته من خلال غزوها للعراق، وهذه السياسة تهدد مصالح الجميع بمن فيهم الإتحاد الأوروبي، والجديد في السياسة الأوروبية هو

١عطوي، معمر(٢٠١٠)، مرجع سابق، ص ٤٩
٢رسل، ريتشارد (٢٠١٠)، مرجع سابق، ص ٩٠
٣نفس المصدر

الإنتقال من مكافحة الإنتشار النووي بالبيانات إلى الإجراءات، وكان ذلك من خلال إنذار إيران بوقف جميع المفاوضات المتعلقة بالمزايا التجارية الممنوحة لها في الأسواق الأوروبية وإنتهاء بالذهاب إلى مجلس الأمن لإتخاذ إجراءات أشد قسوة، قد تصل إلى التدخل العسكري المرخص به من مجلس الأمن، ما لم توافق طهران على مطالب الوكالة الدولية.[١]

جاءت المبادرة الأوروبية الثلاثية من خلال زيارة وزراء خارجية كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا في ٢١ أكتوبر ٢٠٠٣ ونلاحظ على المبادرة مايلي:

أولا: الإستجابة الأوروبية المرنة الناتجة عن حقيقة التعاون الذي أبدته إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ أوائل شهر أكتوبر ٢٠٠٣، ثانيا: أن الإتحاد الأوروبي برغم إتفاقه الضمني مع الأهداف الأمريكية حول ضرورة وقف الطموح النووي الإيراني – على عكس الولايات المتحدة يفضل تفعيل دور الدبلوماسية في التعامل مع المشكلات الدولية، إن حقيقة الموقف الأوروبي لا يختلف كثيرا عن التوجهات الأمريكية من ناحية المضمون ولكنه يختلف من ناحية أسلوب التعامل، فدول الإتحاد الأوروبي خاصة الدول الكبرى تؤيد الإدعاءات الأمريكية علانية بما يتعلق بالمخاوف والطموحات النووية الإيرانية، إلا أنها تقف ضد اللجوء إلى الخيار العسكري ضد إيران، فالموقف الأوروبي الذي قبل بالتفاوض مع إيران يعني أن الخلاف مع الولايات المتحدة على كيفية إدارة هذا الملف، وقد بدأ التعاون المشترك بين دول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني،وتم ذلك بعد إجتماع القمة للدول الثماني الصناعية الذي عقد في نهاية صيف ٢٠٠٤ في واشنطن، والسبب الرئيسي من التنسيق الأمريكي – الأوروبي تجاه إيران هو الفشل الذي واجهته الأدارة الأمريكية في تعاملها الإنفرادي مع القضية العراقية.

شهدت العاصمة النمساوية فيينا يوم الحادي والعشرين من تشرين أول / أكتوبر ٢٠٠٤، مفاوضات مهمة قدم خلالها الإتحاد الأوروبي ممثلا ببريطانيا وألمانيا وفرنسا مبادرة لحل القضية النووية الإيرانية وإيجاد نوع من المصالحة مع الإيرانيين، وقد توصل الأوروبيون والإيرانيون في ٢٢ تشرين أول / نوفمبر ٢٠٠٤ إلى إتفاق تضمن إلتزام إيران بالوقف التام لكافة أنشطة برنامجها النووي بدءا من ٢٢نوفمبر ٢٠٠٤، وطيلة فترة المفاوضات التي سيتم إجراؤها بين الجانبين ؛ بحيث تمتنع إيران عن مزاولة تخصيب اليورانيوم، أو تشغيل أجهزة الطرد المركزي وفصل البلوتونيوم، والإقلاع عن عمليات إستيراد أسطوانات أجهزة الطرد المركزي وفصل الغاز التي تستخدم في إنتاج وتصنيع السلاح النووي، وفي المقابل إحتوى البرنامج على مكافآت أوروبية، كتعهد الترويكا الأوروبية بتقديم الدعم التكنولوجي للمساعي الإيرانية الهادفة إلى تطوير القدرات النووية السلمية في مجال إنتاج الطاقة، مثلا ان تقوم

١عطوي، معمر(٢٠١٠)، مرجع سابق، ص ٨٤

شركات متخصصة بتزويد إيران بالمعدات اللازمة لبناء مفاعل نووي سلمي، يعمل بالماء الخفيف لتوليد الكهرباء، إلى جانب ضمانات أوروبية أخرى بتأمين إحتياجات إيران من الوقود والطاقة اللأزمين لمحطاتها، بالإضافة إلى ذلك سعي الأوروبيون للحيلولة دون إحالة ملف إيران النووي إلى مجلي الأمن، مادامت إيران ملتزمة بتعهداتها، كما تتعهدت الدول الثلاث بإنهاء عزلتها السياسية والإقتصادية مع العالم الغربي من خلال مساندتها بالإنضمام لمنظمة التجارة العالمية وإزالة القيود والحواجز التي وضعتها واشنطن للحيلولة دون إنضمامها. [١]

وتقدم الأوروبيون خلال المفاوضات بمشروع قرار إلى مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتسوية الأزمة وحسب تقرير وكالة مهر فإن البنود التنفيذية في مشروع القرار كالآتي:

أ. يطلب من إيران أن تجيب فورا وبشكل إيجابي على تقارير ومطالب المديرالعام بشأن الوصول إلى الأماكن والأشخاص والمعلومات المتعلقة بإتفاقيات الميثاق في أي وقت وأن تقدم مزيدا من المعلومات التي يمكن أن تسهل فهم الوكالة للبرامج النووية الإيرانية بشكل كامل.

ب. يؤكد على إستمرار أداء إيران وفقا للبروتوكول الإضافي ويطلب منها أن تصادق عليه. [٢]

ج. يعرب عن قلقه العميق من أن قرار إيران لتعليق التخصيب والمعالجة المتكررة تم إبلاغها للوكالة في ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٣ و٢٤ نوفمبر ٢٠٠٤ قد أعاق فهم الوكالة لحجم تعهدات هذا البلد بشكل ملحوظ ونظرا لأن إيران قد أعلنت منذ ذلك الحين تراجعها عن بعض تلك القرارات، فإنه يطلب من هذا البلد، أن تعلق جميع النشاطات المتعلقة بالتخصيب وخاصة إنتاج أجهزة الطرد المركزي، وإختبارها وإنتاج المواد الأولية الداخلية في إختبارات UCF.

د. يطلب من إيران إعادة النظر بصورة طوعية في قرارها البدء في بناء مفاعل الأبحاث بالمياه الثقيلة في آراك بإعتباره معيار الثقة.

ه. الإشارة إلى التعاون الكامل والفوري مع الوكالة من قبل جميع الدول الثلاثة لتوضيح بعض القضايا وخاصة قضية التلوث.

و. تقديم الشكر إلى المدير العام والأمانة العامة للإجراءات الفنية والمحايدة لتحقيق إتفاقية الميثاق مع إيران والمصادقة المبكرة للبروتوكول الإضافي في إيران، وكذلك دراسة تعليق أنشطة إيران المتعلقة بالتخصيب والمعالجة المتكررة، والتحقيق بشأن مسارات ومصادر توفر المواد والمعدات.

١برزيغار، كيهان (٢٠١٠)، مرجع سابق، ص٥٧
٢خلاف، تميم هاني (٢٠٠٠)، مرجع سابق، ص ٣٠

ز. يطلب من المدير العام تقرير قبل الإجتماع القادم للمجلس في شهر نوفمبر عن البرامج النووية الإيرانية مرفق بتقييم لتعاون إيران، ونتائج الفعاليات الأخيرة للوكالة، وتحقيق مطالب المجلس في القرارات السابقة وخاصة التعليق التام لجميع الأنشطة المتعلقة بالتخصيب والمعالجة المتكررة.

ح. في هذا الإطار سيتم إتخاذ قرار بشكل قاطع وخاصة على أساس التقرير القادم للمدير العام لتقييم مصداقية تعهدات إيران وفقا لإتفاقية الميثاق، ومطالب مجلس الحكام من إيران. [١]

مقابل هذا المشروع فإن الدول الأوروبية الثلاث ترى أن:

أولا: على إيران ولحين توصلها إلى إتفاق طويل الأمد بينها وبين الإتحاد الأوروبي أن تقوم بتعليق عملية التخصيب لفترة غير محدودة.

ثانيا: يعلن الإتحاد الأوروبي عن إستعداده لإعادة المفاوضات بشأن التعاون التجاري مع إيران إذا تم تعليق التخصيب بالشكل المطلوب.

ثالثا: يعلن الإتحاد الأوروبي دعمه لإنضمام إيران إلى منظمة التجارة العالمية.

رابعا: سيتعاون الإتحاد الأوروبي مع إيران في إطار مكافحة الإرهاب وفقا للقوانين والقرارات الدولية وستبقى منظمة مجاهدي خلق في نظر الأوروبيين منظمة أوروبية. [٢]

خامسا: سيتعاون الإتحاد الأوروبي مع إيران في مكافحتها لتهريب المخدرات.

سادسا: إن الدول الثلاث ستبادر إلى العمل لإزالة أسلحة الدمار الشامل من منطقة الشرق الأوسط، وستتعاون في القضايا التي تتعلق بتنمية الصادرات والنقل والرقابة على الإمكانات الخاصة بتكنولوجيا إنتاج هذه الأسلحة والتكنولوجيا ذات الإستخدام المزدوج. [٣]

أما ردود الفعل الإيرانية إزاء هذه المبادرة فقد إتسمت بعدم الرضا، لكنها لم ترفضها نهائيا، نجد أن الناطق بإسم الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفي قد أعلن في أول رد فعل إيراني على هذه المبادرة أن بلاده تترقب المزيد من الإتحاد الأوروبي حول الضمانات التي ستقدمها بشأن عدم إنتاج السلاح النووي، لكن الطرفين عازمان على إنجاح المفاوضات، والتي وصفها أنها غير مشجعة، وأن ما رأيناه هو تصحيح أخطاء سابقة وهذا ليس أمرا سيئا، لكن لا يمكن أن نسميه تشجيعا، وتسعى ألمانيا وفرنسا وبريطانيا منذ كانون الأول / ديسمبر بإسم الإتحاد الأوروبي وبالطرق الدبلوماسية إلى الحصول على ضمانات من الجمهورية الإسلامية

١نفس المصدر
٢رسل، ريتشارد (٢٠١٠)،مرجع سابق، ص ص ٨٣- ٤٠
٣برزيغار، كيهان (٢٠١٠)، مرجع سابق، ص ٣٤

بأنها لن تصنع القنبلة النووية، وتقترح عليها في المقابل تعاونا نوويا وتكنولوجيا وحوارا سياسيا وأمنيا.[1]

وجاء على لسان وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي قوله أن بلاده ترفض الإمتثال لأي مطالب جديدة مثل وقف برنامج تخصيب اليورانيوم، وتزامن ذلك كله مع معلومات نقلتها صحيفة نيويورك تايمز عن دبلوماسيين أمريكيين وأوروبيين كشفوا ما يمكن إعتباره صفقة حوافز إقتصادية لطهران ؛لتشجيعها على وقف التخصيب مقابل إستيرادها وقودا نوويا، وهذا التصعيد جاء على خلفية دراسة لثلاثة مقترحات هي:

١- تشكيل لجنة أمريكية – أوروبية – إيرانية تشرف على عمليات التخصيب ؛ كي تبقيها في إطار الإستخدام السلمي.

٢- أن تشتري إيران الوقود النووي من الخارج، وتتخلى بالكامل عن برامج التخصيب، وهذا الإقتراح تصر عليه الولايات المتحدة.

٣- وهومقترح إيراني، بان تقوم إيران بعملية تخصيب اليورانيوم نفسها، وبإشراف مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبالتالي الإعتراف بحق إيران في هذا المجال.[2]

وهذا يعني ضمنا فيما يتعلق بالمقترحين الأوليين – أنه يهدف للتعليق الكامل لتخصيب اليورانيوم في إيران وإلغاء أجهزة الطرد المركزي، وبدلا من ذلك تتولى هذه الدول تزويد إيران باليورانيوم المخصب لإستخدامه في المجالات السلمية، ثم إعادة الوقود إلى روسيا، وهذا يعني:

أولا: حرمان إيران من حقها كعضو موقعة على معاهدة حظر الأسلحة النووية – في الإستفادة السلمية من الطاقة النووية، دون فرض قيود عليها.

ثانيا: جعل إيران رهينة لروسيا وباقي الدول الأوروبية، فيصبح هذا الوقود إذا لم تنتجه إيران وسيلة للابتزاز السياسي والإقتصادي ضدها.

ثالثا: قتل الإبداع والتطور العلمي في إيران، لأن من حق إيران كما من حق كل دول العالم أن تطور قدراتها العلمية والبحثية في هذه المجالات كي تصل لمستوى الدول المتقدمة.

١عطوي، معمر(٢٠١٠)، مرجع سابق، ص ١٩

٢.http://www.palestine-studies.org/ar_index

رابعا: إن المشروع الأوروبي يجعل من إيران تبعا إلى هذه الدول التي تزودها بالوقود النووي، وهذا يتعارض مع سياسة الجمهورية الإسلامية القائمة على أساس الإستقلال التام وعدم الإنحياز. [1]

وكانت ألمانيا وفرنسا وبريطانيا قد قالت أيضا إنها ستؤيد إحالة الملف إيران النووي إلى مجلس الأمن إذا ما إستأنفت تخصيب اليورانيوم، أو قامت بأي إنتهاك لإلتزامها في هذا المجال وقد إنتهت في جنيف يوم ١٢آذار/ مارس ٢٠٠٤ المحادثات بين إيران والإتحاد الأوروبي، إلا أن الخلاف لا زال قائما بين الجانبين حول هذا الملف، وقد كشفت وكالة الأسوشيتد برس عن وثيق سرية قالت أنها حصلت عليها، وقد هدد فيها الإتحاد الأوروبي بتأييد إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن إذا لم تتخلص من التكنولوجيا الخاصة بتصنيع الأسلحة النووية.

نستنتج مما تقدم ان الموقف الأوروبي من الملف النووي الإيراني مرتبط بعملية تخصيب اليورانيوم إذ تصر إيران على معاودة التخصيب، فيما تطالب الإدارة الأمريكية والأوروبيون بإيقافه نهائيا كضمان موضوعي للاطمئنان إلى أن إيران لم تستخدم تكنولجيتها لصنع أسلحة نووية. [2]

لم يلتزم الأوروبيون بتعهداتهم إتجاه إيران، وقد تخلت هذه الدول بعد أن وافقت طهران على طلباتها عن تعهداتها ولم تحافظ على وعودها حيث قال (حسين روحاني) كبير المفاوضين الإيرانيين للشؤون النووية:

" أن الأوروبيون قالوا إن الملف الإيراني سيغلق في يونيو ٢٠٠٤ ولكنهم لم يلتزموا بتعهداتهم ".

إن موقف الإتحاد الأوروبي من البرنامج النووي الإيراني لا يختلف بجوهره عن النوايا الأمريكية في ضرورة إنهاء هذه الأزمة. [3]

إن ما تصر عليه الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي هو تخلي إيران عن برنامجها المتعلق بتخصيب اليورانيوم وحرمانها من تحقيق التقدم العلمي في ميادين الحياة المدنية المختلفة التي تدخل ضمنها إستخدام الطاقة النووية، حتى وإن تولدت قناعة لكل الدول الغربية والولايات المتحدة ولذلك فإن هدف الولايات المتحدةمحاولة كسب دول الإتحاد الأوروبي إلى جانبها من

١انفس المصدر
٢توفيق، سعد حقي (٢٠٠٠)،مرجع سابق، ص ٢٠
٣بنهورن، روبرت جي (٢٠٠٤)،مرجع سابق، ص ٦٥

خلال إيصال المحادثات بين هذه الدول إلى طريق مسدود وبالتالي محاولة خلق إجماع دولي حول موقف دولي يمكن التوصل إليه لإكساب الشرعية لأي عمل يمكن أن تقوم به الولايات المتحدة ضد إيران بعدما يشكل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي. [١]

الموقف الصيني:

قال الرئيس الصيني هو جينتاو في تصريحاته (بتاريخ ١٥آب ٢٠٠٧) خلال قمة الدول المطلة على بحر قزوين " أن الصين تدعو إلى حماية النظام الدولي لمنع الإنتشار النووي وإيجاد الحل السلمي للملف النووي الإيراني عبر المفاوضات وبما يتفق مع مصالح الأطراف المعنية، وأضاف أن الصين تأمل بأن تقرأ إيران الوضع قراءة صحيحة وتظهر المرونة لمعالجة المسائل المتعلقة بالملف بصورة سليمة.[٢]

تبدي الصين إهتماما متزايدا بالملف النووي الإيراني بسبب أهمية إيران النفطية، وهي تؤيد الحق القانوني لإيران بالبحث والتطوير النووي لأغراض سلمية، إذا كان ذلك يتطابق مع إتفاقية عدم الإنتشار النووي وهي تؤيد حل النزاع النووي الإيراني عن طريق الحوار والتشاور في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية،وتعارضالصين أي تهديد عسكري وخاصة الضربة الوقائية ضد إيران من دول أخرى، وتصر على موقفها القاضي بحل النزاعات في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية. [٣]

١نفس المصدر

٢وحيد، براء عبدالقادر (٢٠٠٧)، القدرات العسكرية الإيرانية وأثرها في ميزان القوى في الخليج العربي، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، مجلة دراسات دولية، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد ٤٦.

٣عطية، ممدوح حامد وآخرون (٢٠٠٣)، البرنامج النووي الإيراني والمتغيرات في أمن الخليج،(القاهرة: الهيئة العامة للكتاب)، ص١٠٠

وتوضح الباحثة في الجدول التالي الفروق والإختلافات في الموقف الدولي إزاء البرنامج النووي الإيراني:

جدول (٥)

الدول	الحل الأمثل للأزمة النووية الإيرانية		طبيعة البرنامج النووي الإيراني	
	الحل السلمي الدبلوماسي	الحل العسكري	سلمي	عسكري
الولايات المتحدة		√		√
إسرائيل		√		√
الإتحاد الأوروبي	√		√	
روسيا	√		√	
تركيا	√		√	
الدول العربية ودول الخليج	√		√	

ونلاحظ مما تقدم أنه لا يوجد إجماع دولي حول طبيعة وأهداف البرنامج النووي الإيراني، ويترتب على ذلك حساسية التعامل مع هذا الملف الذي يتمتع بغموض كبير بحيث يضع أمام صانع القرار صعوبة في الوصول للحل الأمثل.

الخاتمة:

هناك غموض كبير يدور حول البرنامج النووي الإيراني فليس من السهل القول – بالنفي أو التأكيد بالدليل القاطع إن البرنامج النووي الإيراني ذو طبيعة سلمية كما تتبناه وجهة النظرالإيرانية، أو أنه برنامج نووي سلمي وتحت غطائه برنامج نووي عسكري وفق ما تدعيه الولايات المتحدة وإسرائيل، أو كما يظهر في بعض الأحيان في المواقف المشككة التي تظهرها تارة وتخفيها تارة أخرى الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وهناك حقائق لا يمكن تجاهلها تتعلق بالرغبة الإيرانية بإمتلاك أقصى درجة من القوة، ومن ذات الصنف الذي يمتلكه أعدائها.

لم يستطع أي طرف من الأطراف الدولية أن يقدم دليلا واحدا وقاطعا بأن لدى إيران مسعى للحصول على السلاح النووي، وقد يكون ذلك نابعا من واقعية وصحة الإدعاءات الإيرانية وتمتعها بالمصداقية، أو أنه قد يكون نابعا من دقة وحرص الإجراءات الإيرانية في تضليل المجتمع الدولي وخاصة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تواجه تهديدا صريحا بإستخدام القوة المفرطة إتجاهها، ربما بالحجم نفسه الذي إستخدمت فيه ضد العراق، وأن هذا العدو يمتلك الترسانة الأقوى في مجال الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، وفي مقدمتها السلاح النووي، وهذا العدو يحيط بها من كل الجهات، ومن هنا فإن من حقها أن تجد الوسيلة التي يمكن أن تردع من خلالها عدوها عن القيام بأي عمل يمكن أن يهدد أمنها القومي ومصالحها الإستراتيجية، طالما إستمر العدو بتبني إستراتيجية الهيمنة على الدول.

الخاتمة

يعد موضوع سباق التسلح من المواضيع الهامة التي تقع في صدارة إهتمامات السياسة الدولية، وفي المقابل نجد هناك العديد من الدراسات التي تتناول موضوع نزع السلاح النووي إن إتفاقيات نزع السلاح والرقابة على التسلح الموقعة تعكس الخطر المتزايد الذي يهدد الإنسانية ويسببها سباق التسلح، هذاالسباق الذي إختلط بالثورة التقنية والتقدم العلمي وبالمراحل المتقدمة من العصر النووي.

ومن الواضح أن القيود على الأسلحة النووية لها تأثير محدود على كبح عملية الإنتشار.وبدون شك إن قرار الدول الخمس الكبرى المالكة للأسلحة النووية للإحتفاظ بترساناتهم النووية بعد إنتهاء الحرب الباردة كان قرارا خطيرا بالنسبة للإستقرار في العلاقات الدولية والمهم في هذه الإتفاقيات هو دولية المنظور وعالمية الإتفاقيات أمران أساسيان من أجل إنجاح جهود نزع السلاح.

أما فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني والإسرائيلي نجد ان هناك إختلافا كبيرا بينهما إذ أن البرنامج النووي الإسرائيلي محاط بدرجة كبيرة من الغموض تستغل فكرة الردع النووي بدعم الشك حول إمتلاكها لسلاح نووي.

كما أنها تسعى إلى إستغلال التعاون الدولي في مجال إستخدام الطاقة النووية لدعم نشاطها في هذا المجال وذلك من خلال تقوية علاقاتها مع الدول النووية، ولكي تحتل مركزا علميا وتكنولوجيا مميزا بين الدول المتقدمة في هذا المجال لمواجهة العرب من ناحية، والعمل إلى النفاذ إلى الدول النامية، ومن أجل الحيلولة دون تقدم الدول العربية في هذا المجال.

إن إمتلاك إسرائيل السلاح النووي لا يحقق لأعدائها ردعا ولا لأمنها إستقرارا بل يخلق لها موقفا منفرا في مجال العلاقات الدولية.

وتوصلت الدراسة إلى أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية هي لاعب مؤثر في المعادلة الأمنية الإقليمية التي لا تستطيع أي دولة إقليمية أو دولية إهمالها بالتالي فإنه لا بد للمنظومة الأمنية للمنطقة أن تأخذ بعين الإعتبار الأهمية الإقليمية لإيران حتى تتأسس على أسس سليمة.

وأن إيران تمتلك كغيرها من الدول النووية الكبرى الحق الكامل في تطوير برنامجها النووي الوطني لأنه وقع وتلتزم البلدان المتطورة حسب المادة الرابعة من المعاهدة بمساعدتها بتطوير الصناعة الذرية السلمية.

لم يستطيع أحد من الأطراف الدولية أن يقدم دليلا واحدا بان لدى إيران مسعى للحصول على السلاح النووي وقد تكون واقعية الإدعاءات الإيرانية وتمتعها بالمصداقية السبب في ذلك إن المجتمع الدولي منقسم فلا يوجد موقف دولي موحد إزاء البرنامج النووي الإيراني وكيفية

التعامل معه لكن روسيا تعد من أكبر الأطراف التي قدمت المساعدة إلى الجانب الإيراني فيما يتعلق ببرنامجه النووي سواء في مجال الخبرات أو المعدات أو المواد النووية، وتؤكد روسيا أن البرنامج النووي الإيراني ذو طبيعة سلمية ولا يمكن أن يكون ذا أهداف أو طبيعة عسكرية.

لكن إيران تواجه تهديدا صريحا بإستخدام القوة العسكرية تجاهها وربما هو أكبر وأقوى من القوة التي وجهت ضد جارتها العراق، وأن هذا العدو يمتلك الترسانة الأقوى في مجال الأسلحة التقليدية وغير التقليدية وأهمها الأسلحة النووية و هذا العدو محيط بها من كافة الجهات،بالتالي لها الحق أن تجد الوسيلة التي يمكن من خلالها أن تردع عدوها من القيام بأي عمل يهدد كيانها.

من خلال إستعراض القدرات النووية الإيرانية وفق المعلومات المتاحة تبين لنا أن إيران تتجه ولازالت تسير بإصرار بالرغم مما تواجهه من ضغوط خارجية.

وإيران لاتتبنى إستراتيجية نووية هجومية، وفي ضوء ما تقدم نستنتج أنه سواء أكان البرنامج النووي الإيراني سلميا أو عسكريا فإن الولايات المتحدة ستتذرع من خلال البرنامج النووي الإيراني بغض النظر عن طبيعته للتدخل والضغط على إيران لتحقيق أهدافها الإستراتيجية، وأهمها حماية أمن إسرائيل وحلفاء الولايات المتحدة .

استناداً إلى ما تقدم، يبـــدو واضحاً مرور منطقة الخليج العربي، و منطقة الشرق الأوسط بأزمة كبيرة الأمر الذي يمكن أن يقود إلى المخاطر والعواقب السلبيةعلى مختلف الأصعدة في المنطقة ما لم تتكاتف جهـــود الدول المعنية بأمـــن المنطقة كافة، لمنع الكارثة المحتملة من خـــلال التعاون المشترك لإيجاد حل ما، ولاتخاذ الإجراءات الجـــادة التي تضمن مواجهة تلك الأزمة وتقليص أضرارها .

وفي ضوء خطورة تلك الأزمة على إمتداد منطقة الشرق الأوسط، فـــإن الباحثة تؤكد أن التعامل معها يجب أن ينطلق من رؤية قومية موحدة.

وفي هذه الرسالة الذي جاءت نتائجها موافقة لصحة فرضيتـــها، نورد عدداً من الإجراءات والسياسات المهمة للاطلاع عليها وربمـــا الأخذ بها أو بعضها، والتي يمكن أن تساهم في مقاومـــة الأزمة المرافقة للبرنامج النـــووي الإيراني، وفي تحويل مسار واقع الأزمة الأمنية في الخليج العربي إلى مناطق أخرى، الأمر الذي قد يأخذ بيد دول المنطقة إلى أداء أدوارها المطلوبـــة في تحقيق حالة الأمن والاستقرار في الخليج. ومن أهمها ما يأتي:

أولاً: ترى الباحثة أن حالة الأمن في منطقة الخليج بحاجة إلى بناء إستراتيجية أمنية تتماشى مع الظروف الإقليمية والدولية ومتطلبات الأمن لدول المنطقـــة. ولذلك فإن خيار المشاركة الفاعلة في بنـــاء إستراتيجية أمـــن مشتركة من قبل جميع دول المنطقـــة أصبح مطروحا بالفعل وبقوة

كبيرة أمام إيران ودول المنطقة لإنقاذها من حرب مدمرة رابعة وإن اختلفت رؤى دول المنطقة وأهدافها لما هو كائن وما يمكن أن يكون فيها.

ثانياً: بالنسبة لدول الخليج العربي، فإن من أفضل السبل لمواجهة الآثار المحتملة للبرنامج النووي إيراني على دول الخليج العربي هو ضرورة تفعيـــل مؤسسات التعاون الخليجي – العربي وتطوير هياكلها.

ثالثا: ضرورة التعاون بين دول الخليج العربي وبقية أطراف النظـــام العربي، لتقوية أواصر التبـــادل العسكـــري والبعثات والخبرات والدورات العسكرية التي من تهدف للارتقاء بالعلاقة العسكرية والنهوض بأوضاعها إلى المستوى الأفضل الذي يفترض أن يكون.

المصادر والمراجع

الكتب:

- أبو أحمد، عبد الحميد (١٩٧٢)، **شخصيات إيرانية معاصرة**، طهران: مؤسسة إنتشارات.
- أبو سرحان، عدنان نجيب (٢٠٠٧)، **الثورة الإسلامية الإيرانية وأزمة البرنامج النووي الإيراني السلمي**، دمشق: النايا للدراسات والنشر والتوزيع.
- أبودية، سعد (١٩٨٤)، **دراسات في القضايا العربية**، عمان: سعد أبودية.
- إبراهيم، د. علي(١٩٨٩)، **النزاع العراقي الإيراني وعلاقته بالشرق الأوسط من البداية حتى مفاوضات السلام**، القاهرة: المؤسسة العربية الحديثة للنشر.
- إدوارد سعيد(١٩٩٧)، **أسرار مكشوفة: سياسات إسرائيل النووية والخارجية**،عمان: الأهلية للنشر.
- إسماعيل، عبد الفتاح (١٩٩٧)، **جهود الأمم المتحدة لنزع السلاح**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة.
- الأمين، حسن عبدالله (٢٠٠١)، **الصراع في الشرق على الشرق**، بيروت: الغدير.
- التختيري: محمد علي (٢٠٠١)، **أوراق وأعمال**، بيروت: دار الحق.
- التقرير الإستراتيجي الإيراني السنوي (٢٠٠٢)، **التقرير الإستراتيجي الإيراني السنوي: قضايا إيرانية**، القاهرة: مركز الدراسات الشرقية.
- الجزائري، محمد (٢٠٠٠)، **السباق النووي بين العرب وإسرائيل**، دمشق: الأوائل.
- الحايك، حسني إبراهيم (١٩٩٣)، **إنتحار شمشون: أسلحة الدمار الشامل**، بيروت: دار النفائس.
- الدسوقي، د إبراهيم (١٩٨٨)، **الثورة الإيرانية – الجذور – الأيدويوجية**، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي.
- الراوي، رياض (٢٠٠٦)، **البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الاوسط**، الأوائل: دمشق.
- الزعبي، حلمي (١٩٨٣)، **الخيار النووي في الشرق الأوسط هل يبقى حكرا للكيان الصهيوني**، القاهرة: دار الموقف.
- الشهري، العميد الركن ظافر بن علي (٢٠٠٨) **الملف النووي الإيراني بين الحوار المتأرجح والخيار العسكري**، الرياض: كتيب مجلة الدفاع.

- العربي، غسان (٢٠٠٠)،**سياسة القوة: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى**، بيروت: مركز الدراسات والبحوث والتوثيق.
- العناني، إبراهيم (٢٠٠١)، **الخيار النووي في الشرق الأوسط** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .
- الناشف، تيسير (١٩٩٠)، **الأسلحة النووية في إسرائيل** عمان: دار الفارس.
- أوتكين، أناتوني (٢٠٠٣)، **الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين** القاهرة: المجلس العالي للثقافة.
- بايلز، أليسون(٢٠٠٣)، **إتجاهات وتحديثات في الأمن الدولي في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي** بيروت: مركزدراسات الوحدة العربية.
- باركر، تشارلز (١٩٩٦)، **نزع السلاح ومشاكله العالمية**،القاهرة، مؤسسة سجل العرب.
- بختيار،شابور (١٩٨٤)، **دراسات إيرانية مجموعة بحوث مختارة** , البصرة: مركز دراسات الخليج العربي.
- بشارة، عزمي (٢٠٠٥)، **من يهودية الدولة وحتى شارون** ,القاهرة: دار الشروق.
- بنهورن، روبرت جي (٢٠٠٤)، **إستراتيجية عبر الأطلنطي تجاه البرنامج النووي الإيراني**، قراءات إستراتيجية، العدد ١١ .
- بنونة، محمد خيري (١٩٩٧)، **السياسة النووية الإسرائيلية** ,القاهرة: دار الشعب.
- بيرس، شمعون (١٩٩٤)، **الشرق الأوسط الجديد**, عمان: دارالجليل.
- توفيق، سعد حقي (٢٠٠٨)، **الإستراتيجية النووية بعد إنتهاء الحرب الباردة** عمان:دار زهران.
- توفيق، سعد حقي (٢٠٠٠)، **مبادئ العلاقات الدولية**, عمان: دار وائل للنشر.
- جابر، فؤاد (١٩٩٤)، **الأسلحة النووية وإستراتيجية إسرائيل** ,بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- حامد عطية، ممدوح (٢٠٠٣)، **البرنامج النووي الإيراني والمتغيرات في أمن الخليج**,لقاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- حسان، فتحي محمود (١٩٧٨)، **السباق النووي بين العرب وإسرائيل** ,دمشق: الأوائل
- حسين علي، د جمال (٢٠٠٦)، **حقيقة أسلحة الدمار الشامل** .,إربد: دار الكندي.

- حمادى، د. سعدون (١٩٨٣)، **ملاحظات حول قضية الحرب مع إيران**, القاهرة: الزهراء للإعلام العربي.
- حمزة علي، رياض (١٩٨٢)، **جولة صحافية إيرانية** ,عمان: جمعية الصداقة الأردنية الإيرانية.
- زهرة، السيد (١٩٨٥)، **الثورة الإيرانية الأبعاد الإجتماعية والسياسية** ,القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية – الأهرام.
- سلمان، سلمان رشيد (١٩٧٨)، **السلاح النووي والصراع العربي الإسرائيلي** ,بيروت: دار إبن خلدون.
- سيجف، شموئيل (١٩٨٣)، **المثلث الإيراني**, عمان: دار الجليل.
- شارون، آرئيل (١٩٩٤)، **مذكرات آرئيل شارون**، بيروت: بيسان.
- شامير، إسحق (١٩٩٤)، **مذكرات إسحق شامير** ,عمان: دار الجليل.
- شانون، كيل (٢٠٠٣)، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي** ,بيروت: مركز ستوكهولم.
- شوفاني، إلياس شكري (٢٠٠٩)، **أمن إسرائيل الإستراتيجي** ,دمشق: دار الحصاد.
- عطوي، معمر، **الملف النووي في مساراته الأخيرة**، شؤون الأوسط ٢٠١٠ العدد ١٣٦، ص ٤١ .
- عطية، ممدوح (١٩٩٦)، **خطر السلاح النووي الإسرائيلي**، بيروت: دار النفائس.
- عفرون، بئير (١٩٩٣)، **معضلة إسرائيل النووية**, بيروت: المؤسسة العربية.
- عقيلي، بدر (٢٠٠٤)، **إسرائيل والقنبلة النووية**, عمان:دار الجليل.
- كايل، شانون (٢٠٠٥)، **الحد من الأسلحة النووية وحظر الإنتشار في التسلح ونزع السلاح والأمن القومي**, بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- كوردزمان، أنتوني(١٩٩٩)، **القدرات العسكرية الإيرانية، دراسات عالمية** ,أبو ظبي: مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- محمد جعفر، قاسم (١٩٨٥)، **ميزان القوى العسكري في الشرق الأوسط** ,المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- محمود، أحمد إبراهيم، **إيران وجهود تطوير الصواريخ البالستية**، السياسة الدولية العدد(١٣٦) أبريل ١٩٩٩ ص ٢٩٥ .
- مصطفى، حسين (١٩٩١)، **إسرائيل والقنبلة الذرية**، بيروت: دار الطليعة.

- مظهر، كمال (١٩٨٥)، **دراسة في تاريخ إيران الحديث والمعاصر**, بغداد: الأمانة العامة للثقافة والشباب.
- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية (٢٠٠٧)، **البرنامج النووي الإيراني الوقائع والتداعيات** ,أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (١٩٨٣)، **التسلح ونزع السلاح في العصر النووي** دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي.
- مناحيم، بارباش (٢٠٠٢)، **إسرائيل والخيار النووي** ,عمان: مركز جنين للدراسات الإستراتيجية.
- هنكن، لويس (١٩٩٦)، **نزع السلاح**، بيروت: المؤسسة الشرقية.
- هويدي، أمين (١٩٨٣)، **الصراع العربي الإسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- هيئة الأمم المتحدة اللجنة الإقتصادية والإجتماعية (١٩٧٨)، **حولية الأمم المتحدة لنزع السلاح** نيويورك: هيئة الأمم المتحدة.
- هيرش، سيمون (١٩٩٢)، **الخيار شمشون وأسرار وخفايا الترسانة النووية الإسرائيلية** دمشق: دار الكتاب العربي.

الدوريات:

- الإدريسي، الحسن(٢٠١٠),كرونولوجيا الملف النووي الإيراني. **شؤون الاوسط** (العدد ١٣٦): ص ٦٢.
- الجزار، حمزة عبد العزيز (١٩٨٥)، البرنامج النووي الإيراني بين واشنطن وموسكو.**الدفاع** (العدد ١١٢) : ص ٨٤ .
- العماد، منعم (١٩٩٩)، البرنامج النووي الإيراني: التطور والخيار. **التقرير العسكري والعلمي والتكنولوجي**(العدد ١٣٤): ص٤ .
- الهاشمي، سيرين (١٩٧٧)، التسلح النووي الصهيوني. **مجلة الدراسات الفلسطينية** (العدد ٢٧): ص ٤٨
- برزيغار، كيهان(٢٠١٠), مفارقة الإجماع النووي الإيراني. **شؤون الأوسط** (العدد ١٣٦): ص ٤١

- خلاف، تميم هاني (٢٠٠٠)، القدرات النووية الإيرانية المنطور الدولي والإقليمي. **السياسة الدولية** (العدد ١٤٢): ص ٥١
- رسل، ريتشارد (٢٠١٠)، البرنامج النووي الإيراني: الإنعكاسات الأمنية على دولة الإمارات والخليج العربي. **شؤون الأوسط** (العدد ٢٩): ص ٧٨
- محمود، أحمد إبراهيم (١٩٩٨)، البرنامج النووي الإيراني الدوافع والدلالات الإستراتيجية. **السياسة الدولية**(العدد ١٣١): ص ٣١١
- نور، نور أحمد عبد المنعم (١٩٩٥)، البرنامج النووي الإيراني وموقف الأطراف الفاعلة نحوه. **الدفاع** (العدد ١١١): ص ١٢٤.

المواقع الإلكترونية:

- **http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx**
- **http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=204137**

المراجع الأجنبية:

- Bar Zohar, Michael (1967) Bin – Gorion: **The Armed prophet** (N. J Prentice Hall 1967) pp 254 – 27.
- Brecher,Michael,1972,**The Foreign policy system of Israel: setting, Image, process** (New Hovenyaleuniv press 1972) pp 32 – 33.

CONTROLS AND COMPONENTS IN THE ATTITUDES OF THE IRANIAN AND ISRAELI DECISION-MAKERS WEAPONS TOWARDS OF NUCLEAR WEAPONS

By

Mai Ali Sami al marsheid

Supervisor

Dr. Saad Abudayeh, Prof

ABSTRACT

This study addressed the subject of the nuclear weapons in light of the attitudes of the Iranian and Israeli decision-makers, as this issue occupies a large area in the current international policy, both at the regional and global level. Current study was divided into four chapters .In the first chapter it discussed international efforts in the field of nuclear weapons disarmament. This chapter deals with international treaties and agreements which aim at nuclear disarmament, as it deals with the (NPT)Treaty.

Chapter Two: Israel's nuclear weapons:

This chapter dealt with the history of Israeli nuclear program and its development, Israel's nuclear strategy and Israeli decision makers 'attitudes towards f the nuclear program .We note that Israel adopts

ambiguity strategy in terms of its declaration about the possession of nuclear weapons.

Chapter Three: Iran's nuclear weapons:

The researcher in this chapter dealt with the historical development of Iran's nuclear strategy, structure and objectives, and the Iranian decision-makers' attitudes toward nuclear weapons.

Chapter Four: The international attitudes of the Iranian nuclear program:

This chapter explains the difference in international attitudes and the international community attitude of Iran's nuclear program and how to deal with it, as it must be dealt

with as a crisis and this issue must be managed in a way by which we avoid military confrontation to protect and preserve the interests of all actors in this issue.

The study concluded that Iran is an influential role player in the regional security equation as it is power cannot be neglected, as well as that Iran has the right to develop its peaceful nuclear program in accordance with the Nonproliferation Treaty. No one could prove that Iran has a bid to acquire nuclear weapons, and this may be attributed to the realistic and credible claims of Iran. The United States, on the basis of its strategy which involves maintaining the security of Israel, would not allow the existence of any Arab or Islamic nuclear power in the Middle East, as this type of weapons is reserved for Israel only. Standards duality makes the solution of the crisis opened as follows:

A. Assignment of Iran's nuclear file to UN Security Council to impose economic and political sanctions.

B. Israel may, through the logistical support for U.S., strike centers of power in the Iranian nuclear program, as many of the Iranian targeted sites located in or near cities. Bombing may lead to a decline in the Iranian nuclear program what gives U.S the opportunity to change the Iranian regime. But there is a possibility that the attack may produce Counterproductive involving to mobilize all available resources to build nuclear weapons.

The study found that Israel does not allow a nuclear power in Middle East based on it is strategy that it Should be the superior power in the region. Therefore, will never allow Iran or any other Middle Eastern country with nuclear weapons, so we find that the Israeli leadership adopts a strategy of ambiguity and does not declare its possession of nuclear weapons to prevent an arms race in the region and the emergence of rival powers.